جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة ماستر

الميدان : العلوم الإنسانية و الإجتماعية
الفرع : تاريخ
التاريخ : تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم : أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
حليس سليمان

يوم : //

الحرب الباردة و آثارها الإقتصادية في المشرق العربي 1945- 1989 م

لجنة المناقشة:

علي بلدي	الرتبة الجامعة	رئيس
فتيحة شلوق	الرتبة الجامعة	مقرر
جازية بكرادة	الرتبة الجامعة	مناقش

السنة الجامعية : 2022-2021

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

سورة المجادلة، الآية 11

شـــكـــر و عـــرفـــان

(وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ)

سورة النحل، الآية 53

(وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)

سورة إبراهيم، الآية 07

الحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على أن منّ علي بإتمام هذه الدراسة، والصلاة والسلام على أفضل الخلق سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

وعرفانا بالجميل لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل مع فائق الإحترام والتقدير إلى الدكتورة "شلوق فتيحة" على تكرمها بقبول الإشراف على مذكرتي ومرافقتها لي طيلة مراحل إنجازها بتوجيهاتها القيمة وملاحظاتها السديدة والتي كان لها بالغ الأثر في إخراج هذا العمل الأكاديمي بالوجه الذي أصبح عليه.

كما أتقدم بالشكر والإمتنان وخالص العرفان إلى كل الأساتذة بقسم التاريخ وأخص بالذكر الأستاذ "حاجي فاتح" والأستاذ "ميسوم بلقاسم" والأستاذة "نفطي الوافية" نظيرما قدموه لنا طوار المشوار الجامعي.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لجامعة محمد خيضر - بسكرة - ممثلة في كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، التي يسرت لي طلب العلم ومواصلة الدراسة العليا فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء.

وأشكر كل من مدّ لي يد العون والمساندة في إنجاز هذه المذكرة

والشكر موصول إلى كل أساتذتي في مختلف مراحل الدراسة

شـــكـــرا.

حليس سليمان

الإهـــــــداء

إلى أغلى ما في الوجود، إلى نبع الحنان ومصدر السعادة ، إلى بسمة الحياة، إلى من علمتني تقوى الله وربتني على مكارم الأخلاق، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ، ...إلى جنتي أمي الحبيبة.

إلى من كلله الله بالوقار، رمز التضحية والعطاء إلى أبي العزيز

إلى من شاركوني حلو الحياة ومرها، إلى من يترقبون نجاحي وتألقي إخوتي وأخواتي

إلى كل الذين أمدوني بالعون والدعم والتشجيع

إلى كل من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد،إلى كل طلبة قسم التاريخ دفعة 2022

إلى كل من علمني حرفا

أهـــــدي هذا العــمل المتــواضع

وأسأل الله التوفيق.

حليس سليمان

قـــائـــمـــة الـــمختـصرات

الـــكلـــمـــة	الـمختـصر
ترجمة	تر
الطبعة	ط
الجزء	ج
دون دار نشر	د.د
دون بلد نشر	د.ب
دون تاريخ نشر	د.ت
المجلد	مج
العدد	ع
دون عدد	د.ع
الصفحة	ص
دون صفحة	د.ص
صفحات المقال	ص.م
التاريخ الميلادي	م

مـــــقـــــدمـــــة

لقد نتج عن نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات جذرية في موازين القوى على المستوى العالمي، فقد خرجت الدول الأوروبية دول المحور والدول الحلفاء "أقطاب النظام القديم" منهكة القوى عسكريا وإقتصاديا وسياسيا وتراجعت مكانتها في سلم تدرج القوى الدولية.في حين برز قطبان عالميان جديدان، هما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، وهكذا إتخذ النسق الدولي صورة جديدة أصبحت تعرف بالنظام الدولي ثنائي القطبية، والذي كانت سمته البارزة الإختلاف الإيديولوجي بين القطبين، مما أدى إلى إنقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين: كتلة شرقية بزعامة الإتحاد السوفياتي وكتلة غربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الصراع الذي إصطلح عليه بالحرب الباردة.

في ظل هذه الظروف سادت توترات وصراعات حادة بين الطرفين، وبدأ السباق والتنافس بينهما متخذا أشكالا عدة، وإمتد نطاقه ليشمل منطقة المشرق العربي التي لم تكن بمعزل عن هذه التطورات وشكلت ميدانا للصراع بين المعسكرين، وهذا لما تتميز به المنطقة من موقع إستراتيجي وإمكانيات إقتصادية وطبيعية جعلت منها هدفا حيويا لتطلعات القوتين، حيث سعى كلا الطرفين لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية للتغلغل والإستحواذ على خيراتها، الأمر الذي كان له الأثر الهام على الأوضاع الإقتصادية لبلدان المشرق العربي .

و إنطلاقا من هذا نطرح الإشكالية التالية :

فيما تتمثل الآثار الإقتصادية للحرب الباردة في منطقة المشرق العربي؟

يقودنا هذا الإشكال إلى إدراج أسئلة فرعية مكملة نجملها في:

1 ـ ما المقصود بالحرب الباردة ؟ وماهي أسباب قيامها ؟ وماهي وسائلها ؟

2 ـ فيما تجلت مظاهر الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي في المشرق العربي ؟

3 ـ فيما تتمثل الانعكاسات الاقتصادية للحرب الباردة على المشرق العربي؟

أسباب إختيار الموضوع :

تعود دوافع إختياري لهذا الموضوع إلى :

أ- الأسباب ذاتية :

ـ الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع لكونه مرتبط بالأحداث التي عاشها الجزء الشرقي من وطننا العربي في ظل الصراع الاديولوجي الذي شهده العالم في النصف الثاني من القرن العشرين.

ـ التشجيع والتحفيز الذي حظيت به من قبل الأستاذة المشرفة لدراسة هذا الموضوع لما يميزه من حداثة بحيث لم يسبق دراسته من الناحية الإقتصادية.

ب ـ الأسباب الموضوعية :

ـ ندرة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من جانبه الإقتصادي،إذ أن جل الدراسات تطرقت للموضوع من جانب سياسي عسكري بحت.

ـ محاولة المساهمة ولو بشكل بسيط في تدوين التاريخ السياسي الإقتصادي لمنطقة المشرق العربي إبان الحرب الباردة وإثراء رصيد المكتبة العربية في هذا المجال.

ـ التعرف على الأحداث التي عاشها المشرق العربي في ظل الثنائية القطبية 1945-1989م.

أهداف الدراسة :

ـ تحديد طبيعة العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبيان تأثيراتها على المشرق العربي الذي إتخذ مسرحا للصراع بين المعسكرين: الشرقي الإشتراكي بزعامة الإتحاد السوفياتي و الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ محاولة الكشف عن الإستراتيجيات والمشاريع الإقتصادية التي تبنتها الكتلتين لبسط نفوذهما وفرض هيمنتهما والتغلغل في منطقة المشرق العربي، والتعرف على مجمل الآثار الإقتصادية المترتبة عن ذلك.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول إحدى أهم المحطات التاريخية في التاريخ المعاصر والمتمثلة في الصراع الإيديولوجي الذي كان بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية والذي توسع ليضم المشرق العربي في إطار المنافسة على بسط النفوذ وتقديم الدعم من أجل تشكيل الأحلاف والتكتلات، وهو الأمر الذي كانت له تداعيات على إقتصاديات بلدان المشرق العربي، ومما يزيد من أهمية الدراسة كونها إهتمت بالموضوع من وجهة نظر تاريخية إقتصادية أضفت عليه صفة التميز عن باقي الدراسات.

المنهج المتبع :

إعتمدت في دراستي على المناهج العلمية المستخدمة في مجال الدراسات التاريخية وهي :

ـ المنهج التاريخي والوصفي: الملائم لتتبع مجريات الأحداث المتعلقة بالصراع بين الكتلتين الشرقية و الغربية ووصفها بدقة ووضعها في محيطها وظروفها وإطارها الزماني والمكاني، ومن ثم إستقراء المتغيرات السياسية والإقتصادية وتحديد وضبط إنعكاساتها على منطقة المشرق العربي.

ـ المنهج التحليلي : الذي إستعنت به لدراسة مظاهر الصراع بين المعسكرين والتي إتخذت من المشرق العربي ميدانا لها ومحاولة تحليلها من خلال الوقوف على أسبابها و إنعكاساتها، كما وظفته أثناء التعمق في دراسة مختلف المشاريع والصفقات والمعاهدات الإقتصادية التي جاء بها قطبا الحرب الباردة من خلال بحث وتحليل دوافعها وأهدافها وآثارها وربط الأحداث مع بعضها البعض من أجل إستنباط وإستخلاص النتائج.

حدود الدراسة :

فيما يخص الإطار الزماني والمكاني المحدد للدراسة، فقد تزامن موضوع دراستي مع الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 م إلى غاية إنهيار الإتحاد السوفياتي 1989 م، بينما الإطار المكاني فقد إنحصر في المجال الجغرافي للمشرق العربي والممتد من الحدود الغربية لجمهورية مصر العربية غربا إلى سواحل الخليج العربي شرقا ومن الحدود الشمالية لسوريا والعراق شمالا الى الحدود الجنوبية لليمن جنوبا، هذه المنطقة التي شكلت ميدانا للصراع والتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي.

الدراسات السابقة:

الرسائل الجامعية:

ـ جخدان بوعبد الله، **الحرب الباردة وإنعكاساتها على حركات التحرر 1945-1962 (الجزائر أنموذجا)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس ،الجزائر،2019-2020، تطرقت هذه الدراسة إلى مفهوم الحرب الباردة وإستراتيجياتها ومظاهرها وتأثيراتها على حركات التحرر العالمية، وتأثير الوضع الدولي على النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية ، وسياسة التكتلات الدولية وعلاقتها بالثورة التحريرية الجزائرية، حيث إستفدت من هذه الدراسة في الفصل الأول في التعريف بالحرب الباردة وبداياتها ودوافعها ووسائلها.

ـ صبيح عبد الله غلام العامري، **الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية1945-2003**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة سانت كلمنتس العالمية،فرع بغداد، العراق، 2011. شملت هذه الدراسة أهمية المنطقة العربية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي ومراحل تطور الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على المنطقة العربية و إنعكاسات المتغيرات الدولية في حقبة الحرب الباردة على الإستراتيجية الأمريكية بشكل دقيق ومفصل، ساعدتني هذه الدراسة بشكل كبير في جل مراحل دراستي خاصة في تغطية الفصلين الثاني والثالث.

كتب :

ـ إيناس سعدي عبد الله، **الحرب الباردة، دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية 1945-1963**،كلية الآداب، الجامعة المستنصرية،ط1، بغداد،2015، تمحورت هذه الدراسة حول التعريف بالحرب الباردة وتحديد أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية والسوفياتية، والإنعكاسات الدولية للعلاقة فيما بينهما، كما تناولت مختلف التطورات السياسية للأزمة الكوبية مع تحديد دور وموقف كلا القطبين منها ووسائل حلها، وقد إعتمدت عليه في الفصل الأول لشرح مصطلح الحرب الباردة وجذورها ودوافعها ووسائلها وأيضا في الفصل الثاني لإبراز مظاهرها في المشرق العربي.

ـ ممدوح محمود منصور، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط** ، مكتبة مدبولي، الإسكندرية،1995 وهي د راسة تدور حول الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط خلال مرحلة الحرب الباردة، وقد تناولت هذه الدراسة أهمية منطقة الشرق الأوسط، وكذلك مصالح وأهداف القطبين في هذه المنطقة، وكيفية تعامل كل منهما مع دول المنطقة بهدف إستقطابها لصالح أحد المعسكرين، ثم إنتقل الباحث إلى تحليل الدور السوفيتي والأمريكي في المنطقة خاصة في الصراع العربي الإسرائيلي، خلصت هذه الدراسة إلى وجود اعتبارات تتعلق بمدى نجاح

القطبين في اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق أهداف كل منهما في منطقة الشرق الأوسط، إستعنت بهذه الدراسة بشكل أساسي في الفصل الثالث لتحديد المشاريع والصفقات و المعاهدات الإقتصادية التي تبناها كل من المعسكرين في المشرق العربي.

وبعد هذا الإستعراض للدراسات السابقة المتصلة بموضوع دراستي ، والتي لم تركز بالقدر الكافي على آثار الحرب الباردة في المشرق العربي لاسيما من الناحية الإقتصادية ، وبعد الإستفادة من بعض جوانبها ونتائجها سأحاول إضافة لبنة جديدة إلى تلك الجهود أبرز من خلالها الإنعكاسات الإقتصادية للحرب الباردة في منطقة المشرق العربي.

تقديم الموضوع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وجملة التساؤلات المندرجة ضمنها وتجسيدا للمنهج المتبع إرتأيت تقسيم الموضوع على النحو التالي:

مقدمة تضمنت تمهيدا للموضوع إنتهيت من خلالها بطرح الإشكالية، و **ثلاث فصول** كالتالي:

الفصل الأول جاء بعنوان: "الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي" ، تطرقت من خلاله إلى تحديد وضبط مفهوم الحرب الباردة حيث قمت بذكر التعاريف التي أوردها الباحثون والمؤرخون لمصطلح الحرب الباردة وتحديد البوادر الأولى لنشوب الصراع الإيديولوجي بين القطبين، وبعد ذلك إنتقلت إلى حصر أسباب ودوافع قيام الصراع بين المعسكرين، ثم تناولت الوسائل التي إعتمدت أثناء الحرب الباردة والتي شملت الأحلاف العسكرية والمشاريع الإقتصادية وسباق التسلح والجوسسة والأساليب الدعائية.

أما **الفصل الثاني** فكان بعنوان: "المشرق العربي و الحرب الباردة"، وقد خصصته للتعريف بالمشرق العربي وذلك من خلال تعيين موقعه الجغرافي وتتبع التطور التاريخي لمصطلح المشرق العربي وتحديد أهمية منطقة المشرق العربي الجيوسياسية والإستراتيجية والإقتصادية، ثم ذهبت إلى إعطاء لمحة عامة عن الأوضاع التي سادت المشرق العربي قبل الحرب الباردة، وبعد ذلك تطرقت لمظاهرها في المشرق العربي والتي تجسدت في الأساليب والإستراتيجيات التي إتبعها كلا المعسكرين من أجل بسط النفوذ وإحكام السيطرة على المشرق العربي، حيث شملت مختلف الجوانب سواء منها السياسية كتطبيق وإنتهاج سياسة الإحتواء وإحداث الأزمات والتي من أبرزها أزمة قناة السويس، والعسكرية من خلال إقامة الأحلاف العسكرية بالمنطقة والتي مثلها حلف بغداد 1955 م.

بينما **الفصل الثالث** أخذ عنوان: "الآثار الإقتصادية للحرب الباردة في المشرق العربي"، حيث تناولت فيه الإنعكاسات الإقتصادية للحرب الباردة في مختلف دول المشرق العربي، وبغية حصر هذه الآثار لجأت إلى تقسيمها إلى ثلاث أقسام وفق لطبيعة كل منها، إشتمل القسم الأول على المشاريع الإقتصادية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي والتي إستهدفت جذب وإستقطاب دول المشرق العربي لأحد المعسكرين، وكان أبرزها مشروع إيزنهاور 1957م، بينما تضمن القسم الثاني الصفقات والمعاهدات والإتفاقيات الإقتصادية التي عقدها القطبان المتنافسان مع بلدان المشرق العربي في إطار الحرب الباردة، وإحتوى القسم الأخير على السياسات والتوجهات الإقتصادية لدول المشرق العربي حيث شرحت من خلاله إنقسام دول المشرق العربي في الإختيار ما بين تبني أحد النظامين: الرأسمالي والإشتراكي مع ذكر نماذج عن التجارب الإقتصادية العربية.

و في النهاية كانت **خاتمة** التي شملت حوصلة للنتائج التي توصلت إليها من خلال دراسة الموضوع، ومجموعة **ملاحق** مدعمة وموضحة لما ورد في المتن، و**قائمة المصادر والمراجع** التي إستقيت منها المادة العلمية التي أثري بها البحث، وفي الأخير **فهرس** ضبطت من خلاله محتويات الموضوع.

أهم المصادر والمراجع :

ولتغطية هذه الفصول إعتمدت على مادة علمية إنتقيتها من جملة مصادر ومراجع أذكر من أهمها:

- هنري لورنس، **اللعبة الكبرى**، المشرق العربي والأطماع الدولية، وظفته في الفصل الثاني لوصف أوضاع المشرق العربي قبل الحرب الباردة وتوضيح معالم المظاهر التي تجلت بعد قيامها، وكذا في الفصل الثالث لشرح مضمون المشاريع الإقتصادية و تفسير توجهات السياسات الإقتصادية لدول المشرق العربي.
- جورج لنشوفسكي، **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، والذي إستخدمته في الفصل الثاني لتوضيح مظاهر الصراع بين القطبين في المشرق العربي.
- هيلين كارير دانكوس ،**السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط 1955-1975** ،ساعدني في شرح فحوى الصفقات والمعاهدات والإتفاقيات الإقتصادية التي أبرمها الإتحاد السوفياتي مع دول المشرق العربي.
- إيناس سعدي عبد الله، **السياسة الأمريكية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا**، أفادني في الإلمام بمختلف فصول الدراسة وعلى وجه الخصوص في تغطية الفصل الثالث.
- رأفت غنيمي الشيخ، **أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر**، والذي إستعنت به بشكل أساسي في كل مراحل إنجاز هذا العمل كونه إشتمل على العديد من الجزئيات التي ساهمت في توسيع وإثراء الدراسة خاصة في الجانب الإقتصادي.
- علي صبح، **الصراع الدولي في نصف القرن 1945-1995** ،ج1 ،إستفدت منه في الفصل الأول لتحديد الإرهاصات الأولى لنشوب الصراع بين المعسكرين والوسائل التي إستخدمها الطرفان أثناء الحرب الباردة، وأيضا في الفصل الثاني لتوضيح مظاهر الحرب الباردة في منطقة المشرق العربي.

صعوبات البحث :

ككل البحوث الأكاديمية والتي لا تكاد تخلو من صعوبات وعراقيل، قد تنعكس سلبا على موضوع البحث وتجعل الباحث بحاجة للإجتهاد والبحث أكثر من أجل تغطية أوجه القصور،قد واجهت بحثي بعض الصعوبات أوجزها فيما يلي :

- صعوبة العثور على مصادر ومراجع تناولت موضوع الآثار الإقتصادية للحرب الباردة بشكل خاص وإن وجدت فهي تتطرق له في جزئيات ضئيلة وبشكل جد موجز.
- قلة المراجع النوعية المتخصصة على مستوى مكتبة الكلية والمكتبة المركزية.
- الظروف الصحية العامة على إثر تداعيات جائحة كورونا، والتي كان لها الأثر السلبي على سير النشاط البيداغوجي، سواء على مستوى الكلية بحيث شكلت الإجراءات الوقائية عائقا في مرحلة جمعي للمادة العلمية، فقد كان من الصعب الحصول على فرصة لقاء الأساتذة لطلب المساعدة والتوجيه، وأيضا على مستوى المكتبات حيث تقلصت فترات الإعارة الخارجية وتم تجميد برنامج الإعارة والمطالعة الداخلية.

الفصل الأول :

الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي

تـمـهـيد

أولا- مفهوم الحرب الباردة

ثانيا- أسباب الحرب الباردة

ثالثا- وسائل الحرب الباردة

خـلاصة

تـــمهـــيـــد:

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية إيذانا بأفول نجم القوى الاستعمارية الأوروبية التقليدية وبروز قوتين عالميتين مهيمنتين على العالم هما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، ودخول مرحلة جديدة في تطور السياسة الدولية إتسمت بخصائص جوهرية وهي مركزية العامل الإقتصادي وتأثير الإيديولوجية على العلاقات الدولية، مما أدى إلى إنقسام العالم إلى معسكرين : معسكر شرقي إشتراكي بزعامة الإتحاد السوفياتي و معسكر غربي رأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وأمام هذا الإنقسام والتباين الإيديولوجي شهد العالم صراعا فكريا عقائديا عرف بالحرب الباردة.

في هذا الفصل نحاول الوقوف على المقصود بالحرب الباردة، وتحديد أسبابها ووسائلها.

أولا ـ مفهوم الحرب الباردة

1 ـ تعريف الحرب الباردة :

هناك تباين في الآراء بين الباحثين حول تحديد تعريف دقيق لمصطلح الحرب الباردة، وذلك يرجع أساسا إلى نظرة كل باحث لخلفيات وأسباب وطبيعة هذه الحرب، هذا على الرغم من إتفاق أغلب الباحثين على تحديد أطرافها الرئيسية وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

يعرف عبد الوهاب الكيالي الحرب الباردة بأنها حالة من حالات الصراع غير المسلح في ظل وضع متوتر بين جانبين، يستهدف كل جانب تقوية نفسه وإضعاف الطرف الآخر بكل الوسائل ماعدا وسيلة الحرب الساخنة[1]، فالحرب الباردة على حسبه صراع تمتنع أطرافه عن اللجوء إلى القوة العسكرية لحل الخلافات، وتعرف بصورة عامة على أنها وصف حالة التوتر بين الكتلة الغربية الرأسمالية[2]، والكتلة الشرقية الإشتراكية[3]، التي حصلت بعد عام 1945م.

ويعرفها محمد طه بدوي بأنها ذلك التغيير الذي طرأ على النسق الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بحيث إتخذ صورة جديدة قوامها قطبان رئيسيان، وذلك على إثر تراجع مكانة القوى الأوروبية الإستعمارية الكبرى، فإنفرد بتقرير النظام الدولي قوتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي ، وأصبح يعرف بالنظام الدولي العالمي، الذي تخطى بشموله حدود المناطق الجغرافية والحدود الحضارية نحو العالمية[4].

وعلى حسب إسماعيل صبري مقلد فهي الصراع المذهبي الذي ظهر في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية بين العالمين الإشتراكي والرأسمالي ، والذي بلغ حدا أطلق عليه لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية بالحرب الباردة ، أي التصادم العنيف دون نقطة الإشتباك المسلح مما أدى إلى تحويل محور الثقل في تحريك الصراعات الدولية وتوجيهها من دائرة العوامل القومية التقليدية إلى دائرة المذهبيات بكل مظاهر التعصب والتطرف التي ترتبط بها وبكل ما يمكن أن تتولد عنها من توترات دولية[5].

من جهته عرف محمد السيد سليم الحرب الباردة بكونها حالة العداء التي سادت العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أطلق على تلك الحالة صفة الحرب لأنها تميزت بإستخدام كل طرف كافة وسائل الحرب العسكرية والسياسية والإقتصادية والإعلامية ضد

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة،ج2**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص ص 185-186.

[2] **الرأسمالية:** هي النظام الذي يسمح فيه بملكية وسائل الإنتاج ملكية خاصة، والرأسمالية كنظام إجتماعي إقتصادي ينبثق عن النظرية السياسية الفردية التي تقوم على أساس أن الفرد هو الهدف من كل تنظيم بشري، وأن المصلحة الشخصية هي الباعث الطبيعي لكل الجهود الإقتصادية التي من خلالها تتحقق مصلحة المجموع. (للمزيد ينظر: أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1968، ص ص 557-558).

[3] **الإشتراكية:** نظرية سياسية وإقتصادية تنادي بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والسيطرة على توزيع السلع وتلغي الملكية الفردية وتتخذ أشكالا مختلفة تبعا لمواقف أصحابها من القضية الإقتصادية، والقضية الإجتماعية والقضية السياسية، فهناك الإشتراكية الماركسية والنصرانية والديمقراطية وكلها تشترك في معاداة الرأسمالية. (للمزيد ينظر:ياسر العلوي، **معجم المصطلحات السياسية**، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين،2014، ص 16).

[4] محمد طه بدوي ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، دار النهضة العربية ،بيروت ، لبنان، 1971، ص ص 215-221.

[5] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية** ، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1991، ص ص 63-64.

الطرف الآخر، في حين أن وصف الحرب بأنها باردة يشير إلى أن هذا الإستخدام لم يتصاعد إلى حد المواجهة المسلحة المباشرة على عكس ما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد إستخدمت الوسائل العسكرية من خلال أطراف ثالثة[1]، وعليه فإنه من وجهة نظره الحرب الباردة تشترك مع الحربين العالميتين في مظاهر الحرب إلا أنها تختلف عنهما في تجنب الطرفين الدخول في مواجهة عسكرية مسلحة.

ويرى علي عودة العقابي بأن الحرب الباردة هي نهج سياسي عدواني إتخذته الأوساط الإمبريالية[2]، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف بوجه الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد إتسمت هذه الحرب بالسباق نحو التسلح وتأسيس التكتلات والأحلاف العسكرية ورفض كل المحاولات الجادة لحل النزاعات الدولية بطرق سلمية[3].

عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية تأسست هيئة الأمم المتحدة[4] بهدف إحلال الأمن والسلام العالميين ومنع كل أشكال الصراع بين الدول، رغم هذا لم يلبث أن إنقسم العالم إلى كتلتين متصارعتين يسعى كل منهما إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من العالم وضم أكبر عدد من الدول إلى صفوفها وبهذا دخلت العلاقات بين القطبين الشرقي والغربي فيما عرف بالحرب الباردة[5].

كما يعرفها روبيرت جيه ماكمان بأنها النظام الدولي الذي تجلى بزوال النظام القديم المتمركز حول أوروبا التي كانت تهيمن على العالم على مدار الخمسمائة عام الماضية ، وعوضا عنها ظهر للنور قوتان عسكريتان عالميتان (الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي) كلتاهما تعتزم إرساء نظام عالمي جديد يتفق مع إحتياجاتها وقيمها وضرورة بسط النفوذ وإحكام السيطرة على المستوى العالمي[6].

وذكر أود آرن وستاد أن مصطلح الحرب الباردة إستخدم سنة 1945م ليستعرض وجهات النظر والمعتقدات والبنى الإجتماعية لكل من الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية، والدليل كذلك على حالة الحرب غير المعلنة بينهما، فهو مصطلح يرمز للعداء دون حرب[7].

---

[1] محمد السيد سليم ، **تطور السياسة الدولية بين القرنين التاسع عشر و العشرين**، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2002، ص 566.

[2] **الإمبريالية:** هي السلوك السياسي بوجهيه الدبلوماسي و الإستراتيجي الذي تسعى به وحدة سياسية معينة إلى إخضاع شعوب أجنبية لسلطانها ، أي تمارس سياسة خارجية قوامها بسط نفوذها إلى ماوراء حدودها أيا كانت الوسائل والأهداف. (للمزيد ينظر : محمد طه بدوي ، المصدر السابق ، ص 168). (للمزيد ينظر أيضا: محمد برهام المشاعلي ، **الموسوعة السياسية و الإقتصادية** ، ط1، دار الأحمدي للنشر ، القاهرة ، 2007، ص 13).

[3] علي عودة العقابي ، **العلاقات الدولية** ، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة و التاريخ والنظريات ، د.د، بغداد ، العراق ، 2010، ص 69.

[4] **هيئة الأمم المتحدة :** منظمة دولية خلفت عصبة الأمم، تأسست بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945م مقرها نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وتهدف إلى الحفاظ على السلام العالمي وتطوير علاقات ودية بين الدول والتعاون الدولي لحل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز إحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية.(للمزيد ينظر: مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ، 2008، ص ص 73- 74).

[5] شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، 2000، ص 302.

[6] روبرت جيه ماكمان، **الحرب الباردة** ، مقدمة قصيرة جدا، ،تر: محمد فتحي خضر،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ،2014، ص 14.

[7] أود آرن وستاد، **الحرب الباردة الكونية**، تر: مي مقلد، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، 2014، ص ص 8- 9.

ويمكن أن نعرف الحرب الباردة بأنها **" الحرب التي تستخدم فيها الأطراف المتعادية كل أنواع القوة المستطاعة عدا القوات المسلحة بقصد إرغام العدو على التسليم لإرادة الطرف المنتصر و تسود خلال فترة هذه الحرب حالة من التوتر الشديد في العلاقات بين الأطراف المتنازعة بحيث يشعر كل طرف بأنه مهدد بمخاطر إحتمال العدوان المسلح ، الأمر الذي يقتضي توطيد المجهود الحربي"[1].**

ومن وجهة نظر عبد الخالق عبد الله فهي الوضع الذي أفضت إليه التحولات الجذرية التي طرأت على العالم المعاصر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بحيث أصبح مصير العالم متوقفا على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي[2]، وأسير لقرارات وسياسات وصراعات هاتين الدولتين اللتين برزتا من الحرب أكبر قوة إقتصاديا وعسكريا وأكثر تأثيرا ونفوذا سياسيا ودبلوماسيا، وأراد كل منهما إستغلال الظروف الدولية الجديدة لفرض إرادته على بقية دول العالم[3]، وإختلافهما حول كيفية سد الفراغ السياسي الناجم عن إنحسار نفوذ القوى الأوروبية التقليدية ليس في أوروبا فقط بل في آسيا والشرق الأوسط وبقية مناطق العالم[4].

ومن التعاريف الواردة أنها طبيعة توجيه إستراتيجية[5] المصلحة القومية لكل من القوتين العظيمتين في مواجهة أبرز الأزمات التي تعرضا لها والتي كان من الممكن أن تؤدي إحداها إلى صدام مسلح مباشر بينهما، لولا تحكم عامل الخوف الذاتي من الفناء بالحرب الشاملة بينهما بإستخدام الأسلحة النووية[6]، وتعبر عن الصراع الذي أدى إلى إنقسام العالم إلى شرق إشتراكي وغرب رأسمالي لوجود تناقضات جوهرية في المصالح الإستراتيجية والمعتقدات الإيديولوجية بينهما، وينطلقان من تصورات وإنطباعات متباينة إتجاه الواقع وإتجاه نوايا بعضهما، ويحاول كل من المعسكرين الشرقي والغربي تحقيق أهداف وغايات متضاربة ومصالح متضادة، ويطمحان إلى تعزيز تفوقهما وهيمنتهما على العالم المعاصر، لذلك فإن الصراع في إطار الحرب الباردة هو صراع تصورات بقدر ما هو صراع مصالح مادية وحيوية[7].

ويذكر أحمد بن عبد الله بن جمعان أن أصل المفهوم المعاصر لمصطلح الحرب الباردة في العلاقات الدولية يعود إلى ظروف نهاية الحرب العالمية الثانية والتشنج الدولي الذي ميزها والتصرفات التي واكبتها وتلتها والمواقف المعلن عنها والنوايا الظاهرة أو المزعومة فهي بهذا الحال تعني **" التنافس والصراع بين النظامين الدوليين الإشتراكي و الرأسمالي ...إن هذين التنافس والصراع يعودان إلى**

---

[1] علي عودة العقابي، المرجع السابق، ص 70.

[2] عبد الخالق عبد الله ، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، عالم المعرفة 133، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص 61.

[3] إيناس سعدي عبد الله ، **الحرب الباردة** ، دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية1945- 1963 ، ط1، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2015، ص 31.

[4] عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص 61 .

[5] **الإستراتيجية :** كلمة يونانية تعني في الإصطلاح فن أو علم القيادة العامة في الحرب أي جميع التدابير اللازمة لتحقيق النصر. (للمزيد ينظر: أحمد عطية الله ، المرجع السابق ، ص 54).

[6] يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي**، دار النهضة العربية، بيروت ، 1986، ص 35.

[7] عبد الخالق عبد الله ، المرجع السابق ، ص 55.

تنافر المصالح والأهداف بشأن النفوذ في العالم إنطلاقا من نزعة كونية لدى كل من الدولتين ...وبالرغم من حدة التأزم الدولي الذي أفضيا إليه ، لم يؤديا إلى حال الإقتتال المباشر مابين الدولتين"[1]

الحرب الباردة مصطلح شاع إستخدامه في العلاقات الدولية في العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، يشير إلى وجود حالة من العداء والتوتر الشديدين في العلاقات الدولية بين الدول الغربية وكتلة دول شرق أوروبا الشيوعية[2] بزعامة الإتحاد السوفياتي، ومن جهة أخرى فالحرب الباردة هي وجود مجموعة تناقضات جذرية في المصالح وتباين في المعتقدات الإيديولوجية[3] التي تعتنقها كل من الكتلتين، لكن هذه التناقضات لا تصل مهما بلغ تأزمها إلى حد إنفجارها على شكل حرب عالمية ساخنة، وإنما تظل الوسائل والأدوات المستخدمة في إطار هذا الصراع دون مستوى وسائل العنف المسلح[4].

إنطلاقا مما سبق ذكره وبالرغم من إختلاف الباحثين والمؤرخين في إعطاء مفهوم موحد وشامل للحرب الباردة، فإنه يمكن تعريفها بأنها عبارة عن صراع إيديولوجي سياسي و عسكري غير مباشر، فهي وصف لمجموعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي في تلك المرحلة، ومن أبرز مظاهرها إنقسام العالم إلى معسكرين: شرقي شيوعي بقيادة الإتحاد السوفياتي و غربي لبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وقد بدأ هذا الصراع أوروبيا وإنتهى عالميا فكان المشرق العربي مسرحا أساسيا من مسارح الحرب الباردة.

2 ـ الجذور التاريخية للصراع الإيديولوجي بين المعسكرين:

إختلفت آراء الباحثين والمؤرخين في العلاقات الدولية فيما يخص تحديد البدايات الأولى للصراع بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية.

فهناك من يرى أن البوادر التاريخية الأولى لإستخدام مصطلح الحرب الباردة تعود إلى إستعمال هذا المفهوم من قبل الأمير الإسباني "خوان مانويل" في القرن الرابع عشر ميلادي[5] إذ كان يفهم بأن هذا الصراع ماهو إلا حالة من حالات الصراع غير المسلح في وضع دولي متوتر بين جانبين، إستهدف كل جانب تقوية نفسه وإضعاف خصمه بكل الوسائل دون إستخدام الحرب الساخنة [6]، رغم كون هذا التعريف

---

[1] أحمد بن عبد الله بن جمعان، **أسباب سقوط الشيوعية(الماركسية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العقيدة، قسم العقيدة ، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى ،المملكة العربية السعودية، 1996، ص ص1354-1355 ،(غير منشورة).

[2] **الشيوعية:** هي مجموعة أفكار وعقائد إشتراكية ثورية ماركسية تنادي بضرورة وحتمية الإطاحة بالنظام الرأسمالي وإقامة مجتمع المساواة والعدل في إطار أممي متركز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وخال من التمييز الطبقي والإجتماعي، (للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة،ج3**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص 534).

[3] **الإيديولوجية:** كلمة من أصل يوناني مكونة من مقطعين: إيديو بمعنى ماهو متعلق بالفكر ولوجوس بمعنى علم، فالإيديولوجية فرع من الدراسات الإنسانية التي تبحث في طبيعة الفكر ونشأة الصور العقلية عند الإنسان، (للمزيد ينظر: أحمد عطية الله، المرجع السابق، ص 161).(للمزيد ينظر أيضا: عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة ،ج1**، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت ،د.ت، ص 421).

[4] جخدان بوعبد الله ،**الحرب الباردة وإنعكاساتها على حركات التحرر1945-1962 (الجزائر أنموذجا)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة لجيلالي ليابس سيدي بلعباس ،الجزائر ، 2019-2020 ، ص 24، (غير منشورة).

[5] فائق طهبوب ومحمد السعيد حمدان، **تاريخ العالم الحديث والمعاصر**، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر،2007، ص 330.

[6] إيناس سعدي عبد الله ، المرجع السابق ، ص 21.

يحدد الملامح العامة للحرب الباردة إلا أننا لانستطيع القول أنه يشكل بداية الحرب الباردة التي تميز بها النصف الثاني من القرن العشرين لإفتقاره لأهم خاصية ميزت الحرب الباردة في الفترة المعاصرة وهي التباين الإيديولوجي بين طرفي الحربي .

في حين أن البعض يرجعها إلى سنة 1848م عندما صدر كتاب البيان الشيوعي وتم تأسيس الإتحاد الأممي للعمال الذي أسسه كارل ماركس[1] وفريدريك إنجلز، حيث يعتقد أصحاب هذا الرأي أن تأسيس الإتحاد كان بمثابة الدعوة إلى الإطاحة بالنظام الرأسمالي في العالم وتأسيس حكومة عالمية إشتراكية بديلة عن الحكومة البورجوازية في أوروبا[2] .وقد إختتم البيان بنداء جاء فيه :**"يعلن الشيوعيون بوضوح أنه لايمكن تحقيق غاياتهم إلا بالقضاء بالقوة على جميع الظروف الإجتماعية القائمة ،ولترتعد فرائس الطبقات الحاكمة من ثورة شيوعية ...ليس لدى الكادحين (البروليتاريا)[3] مايخسرونه ، كما أن أمامهم عالما بأسره سوف يربحونه"**[4] بالنظر لنص البيان الشوعي يظهر بشكل جلي عداء الشيوعيين للنظام الرأسمالي والتهديد بثورة شيوعية عالمية للتخلص من النظام البورجوازي الطبقي ، ولكن لايمكن أن يشير هذا بكل الأحوال إلى وجود حرب باردة قائمة ، لكون البيان لايمثل أكثر من نظرية تبناها أصحاب هذه الرؤية ولم تتجسد بعد على الساحة الدولية .

علاوة عن ذلك إنتهاج الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة العزلة تحت شعار "أمريكا للأمريكيين" المعروف بمبدأ مونرو[5] إلى غاية حرب الغواصات الألمانية، التي بموجبها تخلت عن سياستها بدخول الحرب العالمية الاولى[6]، مما ينفي وجود أي توترات سياسية بين الالولايات المتحدة الأمريكية والعالم الخارجي .

ويعتقد بعض المؤرخين أن ميلاد الحرب الباردة يعود إلى إنتصار الثورة البلشفية سنة 1917م والتي جرت في روسيا ضد النظام الداخلي السائد في البلاد بقيادة أليش أولانوف لينين[7]، وتولدت على إثر هذه الثورة إتحاد الجمهوريات السوفياتية الإشتراكية عام 1919م، وإتضحت إيديولوجية هذه الدولة في تصريح لينين :**"نحن لانعيش في مجرد دولة بل في منظومة من الدول، ولا يمكن للجمهورية السوفيتية أن يستمر وجودها مدة طويلة جنبا إلى جنب مع الدول الإمبريالية ، ولابد في نهاية الأمر أن يتغلب أحد**

---

[1] **كارل ماركس:**فيلسوف ألماني عاش مابين 1818-1883 ترتكز الشيوعية على كتاباته ، وضع مع صديقه فريدريك إنجلز عام 1848م كتيبا حمل عنوان البيان الشيوعي الذي حدد برنامج الثورة الإشتراكية .(للمزيد ينظر: ليونارد سيلي، **موسوعة عالم المعرفة** ، مشاهير الرجال والنساء،ج5، دار نوبليس للنشر ،بيروت،لبنان ، 1997، ص 458).

[2] زياد عبد الوهاب النعيمي ،**"العلاقات الأمريكية الروسية ملامح أولية لحرب باردة"**، جريدة الحوار المتمدن، العدد 2475، 2008/11/24 . ينظر أيضا: عبد الخالق عبد الله ، المرجع السابق ، ص 60.

[3] **البروليتاريا:** مصطلح سياسي يطلق على طبقة العمال الأجراء الذين يشتغلون في الإنتاج الصناعي ومصدردخلهم هو بيع مايملكون من قوة العمل ،وهذه الفئة تعاني الفقر نتيجة الإستغلال الرأسمالي لها، وتتأثر في حالات الكساد والأزمات الدورية ، وتتحمل أعباء المجتمع دون التمتع بمميزات متكافئة مع جهودها.(للمزيد ينظر: ياسر العلوي، المرجع السابق ، ص 20).

[4] إيناس سعدي عبد الله، المرجع السابق ، ص 21.

[5] **مبدأ مونرو :** ينسب مبدأ مونرو الداعي إلى "أمريكا للأمريكيين" إلى الرئيس الأمريكي جيمس مونرو الذي تولى الرئاسة لفترتين متتاليتين 1817- 1824 م ،عرفت بإسم فترة الشعور الطيب والذي إتخذ كسياسة خارجية للولايات المتحدة الأمريكية تقوم على العزلة نحو أوروبا وإبعاد الأيادي الأوروبية عن مشكلات الأمريكيين. (للمزيد ينظر: رأفت غنيمي الشيخ ،**أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر**،ط1 ،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ،القاهرة ،مصر ،2006 ،ص 91).

[6] ناهد إبراهيم الدسوقي ، **دراسات في التاريخ الأمريكي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،1998، ص 145.

[7] عبد العظيم رمضان، **تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث**،من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة، مصر ، 1996، ص 258.

الطرفين، وإلى أن تحدث هذه النهاية فلا مناص من حدوث صدامات مروعة بين الجمهورية السوفيتية والدول البورجوازية"[1]، و إستنادا إلى ماسبق ذكره يمكن القول بأن سنة 1917م هي التاريخ الفعلي لميلاد الحرب الباردة، ذلك لكون تصريح لنين لا يمثل مجرد أفكار فلسفية أو سياسية أو طموحات مستقبلية بل هو تصريح رسمي لرئيس دولة أعلن من خلاله على النظام السياسي الذي تبنته الدولة الشيوعية، وأكد على وجود حرب قادمة بين الجمهورية السوفيتية والدول الإمبريالية لن تنتهي إلا بإنتصار أحد الطرفين.

وفي هذا الصدد يذكر علي صبح في كتابه "الصراع الدولي في نصف القرن 1945-1995" أن النظام الثنائي القطبية بما له من دلالة على إنقسام العالم بين معسكرين شرقي وغربي، والمفاهيم والمنطلقات التي يستندان إليها وما يمثلان من مصالح، تعود إلى ما يعرف بالصراع بين الإشتراكية والرأسمالية ، حيث يعتبر البيان الشيوعي الصادر عام 1848م هو الإنطلاقة الاولى في هذا الصراع، لكونه وللمرة الأولى وجد النظام الرأسمالي نفسه في مواجهة مفاهيم جديدة تقوم على نقضه وصولا إلى تدميره وإقامة نظام إشتراكي بديل عنه في مجتمع لا طبقي، وتشكل ثورة أكتوبر 1917م في روسيا الخطوة الأولى في رسم معالم التنافس والصراع بين القطبين ، والذي ظهر على الساحة الدولية جليا مع نهاية الحرب العالمية الثانية[2].

يرجح البعض الآخر أن الحرب الباردة قد بدأت قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، عندما عقد تحالف مصلحي مؤقت بين القوى الرأسمالية والاتحاد السوفياتي بهدف القضاء على الخطر المشترك الذي يهددها والمتمثل في القوة الألمانية النازية، غير أن هذا التحالف كان منذ البداية مشوبا بالتوتر وإنعدام الثقة، بحيث لم يكن هناك ما يعزز هذه الشراكة التي إقتضتها الضرورة المثقلة بماضي مليء بالصراع، فقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية عداوة مستمرة للدولة السوفيتية منذ إندلاع الثورة البلشفية[3]،ومن جهة أخرى بسبب مماطلة الدول الغربية في فتح جبهة قتال ثانية تخفف ضغط الهجوم الألماني على الإتحاد السوفياتي[4].

وفي هذا الشأن يذكر نيكسون[5] في مذكراته أن الحرب الباردة قد بدأت قبل إنتهاء الحرب العالمية الثانية، ففي الوقت الذي كانت فيه جيوش الحلفاء تقاتل القوات النازية، كان ستالين[6] يركز أنظاره على أهداف ما بعد الحرب، وفي فيفري 1945م ألقى خطابا يتضح من خلاله أنه كان يخطط لعالم مقسم بعد الحرب فقد قال: **"من يحتل أرضا يفرض عليها أيضا نظامه الإجتماعي، وكل واحد يفرض نظامه**

---

[1] إيناس سعدي عبد الله ، المرجع السابق ، ص 25.

[2] علي صبح ،**الصراع الدولي في نصف القرن1945-1995**،ج1،ط1،دارالمنهل اللبناني ،بيروت،2012،ص ص 45-46.

[3] روبرت جيه ماكمان ، المرجع السابق ، ص 25.

[4] إيناس سعدي عبد الله ، المرجع السابق ، ص 28.

[5] **نيكسون:** نيكسون ريتشارد ملهاوس (1913- 1994) الرئيس السابع والثلاثين للو.م.أ مابين 1969-1974م ،الرئيس الوحيد الذي إستقال من منصبه ، وقد ترك الرئاسة في 09 أوت 1974م عندما كان معرضا ليوجه إليه إتهام لتورطه في فضيحة ووترجيت السياسية. (للمزيد ينظر: فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية** ،ج1، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص 1044).

[6] **ستالين:** زعيم شيوعي بارز ورجل دولة حكم الإ.س حكما مطلقا مابين 1928-1953م نشأ في ظل لينين و إستلم قيادة الحزب والدولة بعده،ودعم أسس الدولة السوفيتية وفق النظرية الإشتراكية ، قاد بلاده نحو النصر في ح.ع.2 وتقاسم مناطق النفوذ في العالم مع الو.م.أ من خلال مؤتمر يالطا محولا الإ.س إلى إحدى أقوى دولتين في العالم. (للمزيد ينظر:عبد الوهاب الكيالي ، ج3، المرجع السابق ، ص 137).

الخاص إلى المدى الذي تصله جيوشه ولا يمكن أن يكون الحال غير هذا"[1]، فهو من خلال هذا الخطاب أكد على حتمية الصراع بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية، وبهذا الإعلان بدأ الصراع الفعلي بين الطرفين، والملاحظ أن أنصار هذا الطرح يعتبرون أن أزمة إنعدام الثقة التي عرفها التحالف الظرفي بين الاتحاد السوفياتي والدول الغربية هو بداية الصراع وهذا غير صحيح لكون هذا التوتر تعود أصوله إلى إندلاع الثورة البلشفية وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون الإتحاد من خلال دعمها للثورة المضادة ، كما أن خطاب ستالين لم يحمل في طياته توجها جديدا أو مغايرا لما جاء به خطاب لينين.

من جهة أخرى يرى بعض الباحثين أن كل هذه الأحداث المتلاحقة - ماسبق ذكره - بمثابة مقدمات للحرب الباردة، والإنطلاقة الفعلية كانت من خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء البريطاني تشرشل[2] في مدينة فيولتون في ولاية ميسوري الأمريكية في 05 مارس 1946م[3]، والذي أعرب من خلاله عن قلقه من السياسة التي ينتهجها الإتحاد السوفياتي وأكد على أن الخطر الشيوعي قد حل محل الخطر النازي، وأن السوفيات قد فرضوا على بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ما سماه بالستار الحديدي[4]، ودعا الشعوب الناطقة بالإنجليزية إلى التعاون لمواجهة الخطر الشيوعي[5].

وقد ورد ذكر مصطلح الحرب الباردة في مطلع عام 1947م من قبل الإقتصادي الأمريكي برنارد باروش Bernard Baruch، ثم بعد ذلك أصبح تعبيرا شائعا مع الصحافي الأمريكي والتر ليبمان Walter lipman[6].

ويعتبر عام 1947م البداية الواضحة لإنشطار العالم إلى معسكرين خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي في خطاب له في 25 أفريل قائلا: **" إن على جميع الأمم في العالم أن تختار في هذه اللحظة من التاريخ أسلوبها الخاص في الحياة، إن الخيار المطروح أمام هذه الأمم محدود وواضح بين أسلوبين لا ثالث لهما، إن الأسلوب الأول هو القائم على حكم الأغلبية وعلى الإنتخابات الحرة والتمثيل البرلماني وضمان الحريات الفردية بما في ذلك حرية التعبير والعبادة وعدم التعرض لأي إضطهاد سياسي، أما الأسلوب الآخر فإنه قائم على حكم الأقلية المفروض بالقوة على الأغلبية، والإضطهاد والإرهاب والتحكم في الإعلام وقمع الحريات الفردية"**[7].

كما أن هناك فرضية تشير إلى أن مصطلح الحرب الباردة إستخدم بشكل رسمي لأول مرة في وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم 68 الصادرة أفريل 1950م ، قبل الحرب الكورية حيث جاء في

---

[1] ريتشارد نيكسون ،**مذكرات الرئيس نيكسون** ،تر: سهيل زكار،ط 1،دار حسان للطباعة والنشر ،دمشق ،سوريا ، 1983 ،ص 23.

[2] **تشرشل:** ونستون تشرشل (1874-1965) عين رئيسا لوزراء بريطانيا عام 1940م بعد إستقالة نيفيل تشمبرلين، وكان جنديا ومؤرخا وكاتبا وسياسيا وأصبح تشرشل قائدا عظيما في أوقات الحرب ،خطاباته الجريئة تبث الأمل والشجاعة في نفوس شعبه وقواته المسلحة إلا أن حزبه خسر في الإنتخابات العامة عام 1945م، وأصبح رئيسا للوزراء مجددا عام 1951م وإستقال عام 1955م، كتاباته جعلته يحظى بجائزة نوبل للآداب 1953م.(للمزيد ينظر: ليونارد سيلي،المرجع السابق ،ص 476).

[3] عبد الخالق عبد الله ، المرجع السابق ، ص 63.

[4] ونستون تشرشل، **مذكرات تشرشل** ،ج2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بغداد ،العراق،د.ت ، ص ص 267-268.

[5] إيناس سعدي عبد الله ، **السياسة الأمريكية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا** ، ط 1، آشوربانيبال للكتاب ، بغداد ، العراق ،2015، ص 38.

[6] إيناس سعدي عبد الله ، الحرب الباردة ، المرجع السابق ، ص 29 .

[7] علي صبح ، المرجع السابق ، ص 53.

الوثيقة التي نظمها بول نيتز Paul Nitz **"إن الحرب الباردة هي في الواقع حرب حقيقية، حيث يتعرض للخطر بقاء العالم الحر أمام تهديد الإتحاد السوفياتي "[1]**، ومن الأصح القول أن هذا كان البداية الفعلية لإعتماد مصطلح الحرب الباردة من قبل الجهات الرسمية، في حين أن الحرب الباردة في حد ذاتها كانت موجودة منذ زمن طويل.

وإستخلاصا لما سبق ذكره فمن الواضح أنه ليس هناك بداية محددة ومتفق عليها للصراع الإيديولوجي بين المعسكرين، ولكن يمكن القول أن التأريخ الأقرب للجذور التاريخية للحرب الباردة بمفهومها المعاصر يعود إلى سنة 1917م التي تميزت بنجاح الثورة البلشفية وتأسيس أول دولة إشتراكية شكلت النواة الأولى للإتحاد السوفياتي، الذي تبنى سياسة مناهضة للقوى الإمبريالية ليبدأ الصراع بين المعسكرين ، وشكلت نهاية الحرب العالمية الثانية محطة مهمة في تاريخ هذا الصراع بحيث تجلت مظاهره وأصبحت بشكل رسمي ومعلن وسيطر جو من التشنج والحذر.

ثانيا ـ أسباب الحرب الباردة:

لقد تعددت النظريات والآراء حول الحرب الباردة والطرف المسؤول عنها، وتولدت عنها مجموعة إدعاءات حول الأسباب والوقائع الكامنة وراء قيام هذه الحرب، نذكر منها:

ـ نجاح الثورة البلشفية 1917م في روسيا، والتي كرست عمليا الإنقسام الإيديولوجي وذلك بإصدارها قرار السلام، الذي عبر عن قناعتها الفكرية بأن الحرب العالمية الأولى ما هي إلا نتيجة طبيعية للصراعات والمنافسات بين القوى الإمبريالية أي أنها حرب إستعمارية لا مصلحة للعمال والفلاحين فيها وأنه يجب إستبدال النظم الإستعمارية بنظم ثورية إشتراكية جديدة[2].

ـ الخلاف الشديد بين الفكر الماركسي السائد في الإتحاد السوفياتي والفكر الرأسمالي الذي تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية [3]، حيث سعت كل دولة لتسويق منطلقاتها الإيديولوجية إزاء الدولة الأخرى، الأمر الذي أجج حالة الصراع بينهما[4].

ـ الصراع بين القيم العالمية المتنازعة ففي الغرب كانت مفاهيم إقتصاد السوق[5] والديمقراطية المتعددة الفرق السائدة، أما في الشرق فكان الحزب الواحد والإقتصاد الإداري القائد يحظيان بتقدير كبير، لذلك كانت صراعات الأفكار واضحة والطبيعة العنيدة لمن دافعوا عنها هي القوى الدافعة وراء النزاع [6].

ـ بروز دور الإيديولوجية بوصفها عاملا مغذيا للسياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أظهر كل من الاتحاد السوفياتي والالولايات المتحدة الأمريكية إيجابية إيديولوجيته من خلال بذل الجهود اللازمة

---

[1] زياد عبد الوهاب النعيمي ، المرجع السابق.
[2] إيناس سعدي عبد الله ،الحرب الباردة ،المرجع السابق ، ص 25.
[3] رأفت غنيمي الشيخ ، المرجع السابق ، ص 118.
[4] حسام ممدوح خيرو، **"مصادر الصراع الدولي لمرحلتي الحرب الباردة وما بعدها"**، في مجلة تكريت للعلوم السياسية، مج 3 ،السنة 3 ،ع 5، مارس 2016 ،(ص.م 159-186)،ص 168.
[5] **إقتصاد السوق:** هو مصطلح يستعمل لوصف حركة الإنتاج والتوزيع والتبادل وفق قواعد الإقتصاد الحر حيث يلعب الأفراد أو الشركات الدور الأكبر في العملية الإقتصادية الرأسمالية ومستوى العرض والطلب والأسعار، بينما تقول الحكومة بدور ثانوي محدود. (للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي ،ج1، المرجع السابق ، ص 238).
[6] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان ، المرجع السابق ، ص ص 171-172.

لتسويقها وهو في تلك الأثناء يعزز قناعته بالنصر الحتمي الأمر الذي أدى إلى أدلجة العلاقات الأمريكية السوفيتية[1].

ـ تنافر الأهداف والمصالح بشأن النفوذ في العالم إنطلاقا من نزعة كونية لدى كل من الكتلتين، لكن بالرغم من حدة التأزم الدولي الذي أفضى إليه هذا التضاد إلا أنه لم يؤدي إلى حد الإقتتال المباشر بينهما[2].

ـ برزت الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية دولة قوية على الساحة الدولية مع ضعف كبير للدول الأوروبية التي أنهكتها الحرب، فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تسير بإتجاه العالمية والإنغماس في الشؤون الدولية بسبب شعورها بضرورة تأمين مصالحها خارج نطاق إقليمها، وقد تزامن هذا مع ظهور منافس لايستهان به هو الاتحاد السوفياتي كقطب دولي، مما أدى إلى تصادم القطبين[3].

ـ إقدام السوفيات على خرق إتفاقية مؤتمر يالطا[4]**(الملحق رقم 01)**من خلال القمع الوحشي لغير الشيوعيين في بولندا و بلغاريا ورومانيا والمجر، والذي مثل في نظر تشرشل وروزفلت[5] إلغاءا للإتفاقية[6].

ـ المسألة الألمانية (أزمة برلين 1947) التي تسببت في تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي فهي تعتبر أول مشكل سياسي يجابه حلفاء الأمس حين نظروا إلى ألمانيا كفراغ سياسي سارعت كل قوة إلى سده[7] وقد أوضحت هذه الأزمة حقيقة الرغبات والنوايا المبطنة لدى كل من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية حيث إتضح أن لكل منهما أهدافا وغايات لم يكن بالإمكان القبول بها أو التفاهم حولها وديا[8].

ـ السياسة الخارجية الأمريكية التي ترمي لفرض السيطرة والهيمنة الإقتصادية والسياسية على العالم والتصدي السوفياتي لها مما نتج عنه تقسيم العالم فيما بين إيديولوجيتين متناقضتين، الأمر الذي تسبب في عدم الإستقرار وغياب الأمن والخلاف الدائم[9].

---

[1] طارق محمد ذنون الطائي، **العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة** ، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، لبنان ، 2012، ص 20.

[2] أحمد بن عبد الله بن جمعان ، المرجع السابق ، ص ص 1354-1355.

[3] صبيح عبد الله غلام العمري، **الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية 1945-2003**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية ، جامعة سانت كلمنتس العالمية ، فرع بغداد ، العراق ، 2011 ، ص 136، (غير منشورة).

[4] **مؤتمر يالطا:** إنعقد في 04-11 فيفري 1945م في يالطا بشبه جزيرة القرم بدعوة من روزفلت وحضره كل من تشرشل وروزفلت وستالين والذي حدد مصير أوروبا المحررة بعد الحرب العالمية الثانية وتم التوقيع على وثيقة الإعلان عن أوروبا المحررة، تعهد من خلال الزعماء الثلاث بدعم العلاقات الديمقراطية في تأسيس حكومات جديدة لكل الدول الأوروبية المحررة وتم حل الخلاف حول القضية البولندية. (للمزيد ينظر: محمد بوذينة ،**أحداث العالم في القرن العشرين 1940-1949** ،ج 5 ،لابراس للطباعة والنشروالصحافة ، تونس،2001،ص 190).

[5] **روزفلت:** روزفلت فرانكلن ديلانو(1882-1945) إنتخب رئيسا للو.م.أ أربع مرات، سياسي ماهر تولى الرئاسة في فترة الكساد الكبير عرف ببرنامجه الإصلاحي الذي سمي بالصفقة الجديدة. (للمزيد ينظر: فراس البيطار، المرجع السابق، ص ص 684-686).

[6] Robert McMahon, **Cold war**, A very short Introduction,Oxford university press,New york, 2003, p 22.

[7] يحي أحمد الكعكي ، المرجع السابق ، ص 23.

[8] عبد الخالق عبد الله ، المرجع السابق ، ص 59.

[9] جلال يحي، **العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الإسكندرية ، مصر،1978، ص ص 6-7.

ـ رغبة الإتحاد السوفياتي في الإحتفاظ بمناطق نفوذه في شرق أوروبا ومحاولته سنة 1948م السيطرة على ألمانيا الغربية بعد الإستحواذ على ألمانيا الشرقية ، وإنتزاع إقرار صريح من الغرب بعدم تغيير الواقعين الجغرافي والسياسي الناجمين عن الحرب العالمية الثانية خصوصا فيما يتعلق بالتعامل معه كدولة عظمى .أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت ترفض الإعتراف بالاتحاد السوفياتي كدولة عظمى وترفض الإقرار بمناطق نفوذه ولم يكن بالإمكان الوصول إلى تفاهم مشترك بينهما[1].

ـ عندما إنسدل الستار الحديدي[2]، وأخذ التحالف الأوروبي الأمريكي الذي عقد إبان الحرب العالمية الثانية بالتفكك سريعا بين مؤتمر وآخر لم يشعر ستالين بالحاجة إلى التفاوض وكان يعمل سرا على تعزيز أمنه ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبرها قادرة على توجيه ضربات قاضية إلى النظام الإشتراكي وكان الخوف المتبادل السبب الأول للحرب الباردة[3].

ـ تصادم مصالح المعسكرين مما أدى إلى ظهور الأزمات الدولية مثل أزمة اليونان 1946م، أزمة برلين 1948م، أزمة قناة السويس 1956م، أزمة كوبا 1962م وغيرها من الأزمات المتفرقة في العالم .

ـ سعي كل من المعسكرين إلى إمتلاك أكبر قدر ممكن من الأسلحة المتطورة خاصة الذرية في إطار مايعرف بالسباق نحو التسلح[4].

ـ بروز ظاهرة توازن الرعب بعد الحرب العالمية الثانية أضعف من إحتمال اللجوء إلى الأداة العسكرية في السياسة الدولية وخاصة في العلاقات المباشرة بين الدول الكبرى[5].

وبناءا على جملة الدوافع التي ذكرت آنفا، ومن أبرزها: نجاح الثورة البلشفية سنة 1917م وما ترتب عنها من متغيرات دولية ، والإختلاف الإيديولوجي والتباين في المواقف بين القطبين في العديد من القضايا الدولية ،وناهيك عن خروج الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوتين في العالم، كل هذه العوامل وغيرها كانت سببا في نشوب الصراع الإيديولوجي المذهبي بين المعسكرين الشرقي والغربي، والذي سوف تنعكس مظاهره على مختلف مناطق العالم وتختلف بإختلاف إستراتيجية كل منهما في وضع القرار والبروز على الساحة الدولية.

---

[1] عبد الخالق عبد الله ، المرجع السابق ، ص 59.

[2] **الستار الحديدي:** إستعمل هذا المصطلح لوصف الحائط المعنوي والفكري والإختلافات والحواجز المادية التي تفصل العالم الشيوعي عن العالم الرأسمالي وقد شاع إستخدامه بعد أن ورد على لسان تشرشل عام1946م. (للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، ج3، المرجع السابق ، ص ص 135-136).

[3] بيار ميكال ، **تاريخ العالم المعاصر 1945-1991** ، تر: يوسف ضومط ،ط1، دارالجيل ،بيروت ،لبنان ،1993، ص 58.

[4] جخدان بوعبد الله ، المرجع السابق ، ص 27.

[5] محمد السيد سليم ، المرجع السابق ، ص 498.

ثالثا ـ وسائل الحرب الباردة

1 ـ الأحلاف العسكرية :

أ- الأحلاف العسكرية التابعة للمعسكر الغربي :

أقامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة سلسلة من الأحلاف العسكرية بغرض تطويق المعسكر الشرقي، وقد مثل هذا الإتجاه تحولا بارزا في توجهات السياسة الأمريكية وتراجعا عن سياسة العزلة والإلتزام بمبدأ تجنب التحالفات الذي ظل يحكم السياسة الأمريكية لفترة طويلة ،ومن أبرز الأحلاف العسكرية التي أقامتها الكتلة الغربية نذكر :

ـ حلف الريو The Inter American Treaty of Reciprocal Assistance

ويطلق عليه إسم معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية ويعتبر أقدم حلف عسكري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقعت معاهدته في مدينة ريودي جانيرو سنة 1947 م من قبل الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية وهي: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، باربادوس، جمهورية الدومينكان، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هاييتي، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، باناما، بارغواي، البيرو، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة الأمريكية، أورغواي ، فنزويلا[1].

فهو يشكل الجانب العسكري لمنظمة الدول الأمريكية التي تعتبر أقدم منظمة إقليمية في التاريخ المعاصر ،وتعود الجذور التاريخية لهذا الحلف إلى المساعي الرامية إلى إيجاد تعاون وثيق بين دول القارة الأمريكية التي ظهرت في الثلث الأول من القرن التاسع عشر ،وكانت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة المبادرة في هذه المساعي خلال حروب الإستقلال التي خاضتها دول أمريكا الجنوبية ضد الإستعمار البرتغالي و الإسباني ،والتي تبلورت فيما بعد من خلال مبدأ مونرو الذي شكل نهجا سارت عليه السياسة الخارجية الأمريكية من أجل بسط نفوذها على الدول الأمريكية في محاولاتها الدائبة لتصبح قوة عظمى بعد تحررها هي ذاتها من الإستعمار البريطاني، وما شعار "أمريكا للأمريكيين" إلا تعبير بأسلوب دبلوماسي مفاده أن أمريكا للولايات المتحدة الأمريكية[2] .

أما دول القارة الأصغر فقد ظهرت في بعض منها محاولات معروفة لتحقيق الفدرالية الأمريكية إنطلاقا من الشعور بوحدة الأصل واللغة والتطلعات، وهكذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تجميع الدول الأمريكية الأصغر في مسيرة نحو التعاون الأمريكي منذ عام 1889م و إستمرت المؤتمرات الأمريكية منذ ذلك الوقت ،وتطورت معها فكرة التعاون إلى غاية المؤتمر الرابع لوزراء الخارجية الذي إنعقد في المكسيك عام 1945 م ووضع وثيقة شابلتبك التي شكلت مادتها الثامنة نواة حلف الريو، يهدف الحلف حسب ما جاء في نص المادة الأولى من معاهدة الريو إلى أن الدول الأطراف إتفقت على إعتبار أي هجوم مسلح ترتكبه دولة ضد أي دولة أمريكية هجوما على الدول الأمريكية كلها وتعاهدت على التعاون لصد الهجوم ممارسة منها لحق الدفاع المشروع الفردي و الجماعي الذي أقرته المادة 51 من

[1] محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،1978 ، ص ص 27- 28.
[2] المرجع نفسه، ص 28.

ميثاق الأمم المتحدة وتمضي هذه المادة لتنص على أنه بناء على طلب أي دولة أو مجموعة من الدول هوجمت مباشرة وإلى أن تتخذ هيئة التشاور في النظام الأمريكي Organ of consultation of the American system ما يلزم من إجراءات يمكن لأي دولة متعاقدة أن تقرر التدابير الفورية التي يمكن أن تتخذها وفاء منها لإلتزامها ـ سالف الذكر ـ وإنطلاقا من مبدأ التضامن القاري[1] .

ـ حلف شمال الأطلسي :

جاء تأسيس حلف شمال الأطلسي إستجابة لتحديات كبرى برزت على الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، من أبرز مظاهرها تنامي الخطر الأمني الجديد المتمثل في تحول الاتحاد السوفياتي إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة، متسلحا بإيديولوجية عالمية متناقضة مع مبادئ الغرب وقيمه، والتي وظفها لخدمة مصالحه الإقليمية والدولية فما كان أمام الدول الغربية من أجل إحتواء المد الشيوعي التوسعي سوى إقامة نظام دفاعي جماعي مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تحتكر السلاح النووي في ذلك الوقت[2].

تعود البدايات الأولى لإنشاء حلف شمال الأطلسي إلى التحالف العسكري الذي أقدمت عليه كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرغ، وقد تم ذلك أثناء إنعقاد مؤتمر بروكسل 04-21 مارس 1948 م حيث تم التوقيع على نص ميثاق بروكسل في 17 أفريل 1949 م[3] ونصت هذه المعاهدة على المساعدة في حالة العدوان ضد أحد موقعيها في أوروبا وعلى المشاورات في حالة العدوان في أي منطقة أخرى وإنشاء مجلس إستشاري ينعقد بناءا على طلب أحد الأعضاء، لكن سرعان ما إتضح أن هذه الدول غير قادرة على مجابهة التوسع السوفيتي في أوروبا دون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية[4].

وفي جوان 1948 م إنضمت الولايات المتحدة الأمريكية للدول المتحالفة بعد موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي، وأجريت مفاوضات بين حكومات الدول الأعضاء إنتهت بالتوقيع على معاهدة حلف شمال الاطلسي **"الناتو"** (NATO) وهي إختصار لـ :

North Atlantic Treaty Organization في 04 أفريل 1949 م[5]، من قبل الدول الإحدى عشر المؤسسة وهي : بلجيكا ،فرنسا ،كندا ،إيسلندا ،إيطاليا ،لوكسمبرغ ،هولندا ،النرويج ،البرتغال ،بريطانيا ،الولايات المتحدة الأمريكية[6]، ثم إنضمت إلى الحلف كل من اليونان وتركيا عام 1952 م وألمانيا الإتحادية (الغربية) ، ويعتبر تكوين الحلف تحصيل حاصل لأزمة حصار برلين التي تم إحباطها بواسطة جسر جوي أقامه الحلفاء[7] .

---

[1] جخدان بوعبد الله، المرجع السابق،ص ص 38-39.

[2] نزار إسماعيل الحيالي ،**دور حلف شمال الاطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة** ،ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،أبوظبي ،الإمارات العربية المتحدة ،2003 ،ص ص 29-30.

[3] رناد محمد محمد ،**"نشأة الأحلاف العسكرية :حلف شمال الأطلسي 1949 م"** ، في مجلة الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ،القاهرة ،مصر ،د.ع ،د.ت،(ص.م 223-242)،ص ص 231-232.

[4] إيناس سعدي عبد الله ،الحرب الباردة ،المرجع السابق ،ص 95.

[5] محمد عزيز شكري ،المرجع السابق ،ص 34.

[6] إيناس سعدي عبد الله ،الحرب الباردة ،المرجع السابق ،ص 96.

[7] مؤيد محمود حمد ،**"سياسة الأحلاف الغربية وإنعكاساتها على الوطن العربي 1945-1958"**،في مجلة سر من رأى ،مج 6 ،السنة 6 ،ع 22 ،أكتوبر 2010 ،(ص.م 96-113)،ص 105.

توصف معاهدة حلف شمال الأطلسي بأنها معاهدة دفاعية تحتم وجودها للضرورة الأمنية التي إستدعت اللجوء إلى التحالف من أجل المحافظة على مستقبل دول الغرب أمام الخطر الشيوعي السوفيتي المتوقع .

ـ أهداف حلف شمال الأطلسي :

ـ المحافظة على الأنظمة السياسية القائمة في العالم الغربي على أساس الديمقراطية البرلمانية والحريات الفردية و القيم الحضارية .

ـ حل الخلافات التي قد تقع بين الدول الموقعة على المعاهدة أو معها بالطرق السلمية والتعهد بعدم إستعمال القوة أو التهديد بها وذلك وفقا لمبادئ الأمم المتحدة.

ـ تساهم الدول الأعضاء في المنظمة في تعضيد العلاقات الدولية الودية والسلمية وذلك بتقوية المؤسسات العامة والأنظمة السياسية القائمة فيها وتطوير الأوضاع لضمان الإستقرار والرفاهية لشعوبها وإقامة تعاون وطيد في الميدان الإقتصادي فيما بين هذه الدول[1].

ـ العمل على رد أي عدوان مسلح قد يقع على دولة عضو في المنظمة أو أكثر وذلك بتقوية أجهزة الدفاع فيها بصورة منفردة أو بالتعاون مع الدول الأخرى .

ـ تشاور الدول الأعضاء في المنظمة كلما أصبحت سلامة دولة أو إستقلالها السياسي مهدد بالخطر وذلك بناءا على دعوة من إحدى الدول الأعضاء أو أكثر لغرض إتحاد الإجراءات الكفيلة بدرء الخطر .

ـ تتعهد الدول الأعضاء على أنه إذا ما وقع هجوم مسلح على إحدى دول المنطقة أو أكثر وسواء حدث ذلك في أوروبا أو في أمريكا الشمالية فإنه يعتبر قد وقع على جميعها والعمل من ثم بجهود مشتركة بما في ذلك وضع القوات العسكرية لكل دولة تحت تصرف الحلف، ثم يبلغ مجلس الأمن الدولي بالإجراءات المتخذة بهذا الصدد ليتولاها بنفسه حسبما هو منصوص عليه في المادة 54 من ميثاق الأمم المتحدة[2] .

وهكذا يتبين من خلال ما سبق أن الهدف الرئيسي لحلف شمال الأطلسي هو حماية حرية وسلامة الدول الأعضاء بالسبل السلمية أو العسكرية إذا إستدعى الأمر ذلك .

وتجدر الإشارة إلى أن الحلف أعطى دورا مهما للتدخل في مناطق الأزمات التي يمكن أن تهدد المصالح الحيوية للدول الأعضاء وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ،والسعي إلى توفير مناخ أمني أوروبي أطلسي مستقر[3] . ويكمن الهدف الأسمى للحلف ـ الذي من أجله قام التحالف ـ في التصدي لأي تحركات سوفيتية ضد أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

تعتبر منظمة حلف شمال الأطلسي أهم حلف غربي قام أثناء الحرب الباردة ، وطوال أربعة عقود من الطريق المسدود مع الاتحاد السوفياتي كان الناتو يكرس التقسيم الفعال بين أوروبا الشرقية والغربية بالتوازي مع خط الستار الحديدي، وبالرغم من أنه لم تحدث أي مواجهة عسكرية بين حلف شمال الأطلسي والحلف الذي ضم دول أوروبا الشرقية (حلف وارسو) إلا أن حقيقة وجود هذه البنية العسكرية

---

[1] إيناس سعدي عبد الله ،الحرب الباردة ،المرجع السابق ،ص 98.
[2] سيف الدين عبد القادر،**أهم أحداث العالم المعاصرة** ،ج 1، مطبعة الإرشاد ،بغداد، العراق،1971 ،ص ص 139-140.
[3] رناد محمد محمد ،المرجع السابق ،ص 238.

الغربية الضخمة بحد ذاتها ساهم إلى حد كبير في إستمرار الوضع القائم[1]، وناهيك عن ذلك فإن حلف شمال الأطلسي قد حقق للإدارة الأمريكية هدفين في آن واحد، الأول هو مواجهة الاتحاد السوفياتي من خلال تكوين جبهة من دول أوروبا الغربية توقف الزحف الشيوعي السوفيتي، والثاني أنها من خلاله تضع أوروبا تحت ظل الهيمنة الأمريكية فبعد أن تمكنت من التغلغل في أوروبا الغربية عن طريق المساعدات الإقتصادية إستخدمت وسيلة جديدة تزيد من قدرتها على التأثير في أوروبا والعالم عبر إستغلالها للترتيبات الأمنية والعسكرية التي وضعها حلف شمال الأطلسي[2] .

ب ـ الأحلاف العسكرية التابعة للمعسكر الشرقي :

ـ حلف وارسو : حلف وارسو هو المنظمة العسكرية التابعة للكتلة الشرقية والتي تقابل حلف شمال الأطلسي في الكتلة الغربية تأسس في 14 ماي 1955 م[3] بموجب معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة ،وضم كل من : ألبانيا[4] و بلغاريا و تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) والمجر وهنغاريا وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفياتي، وقد أنشأ حلف وارسو كرد فعل على قرار حلف شمال الأطلسي الصادر في إطار إتفاقات باريس عام 1954 م والتي بمقتضاها تم السماح بقبول ألمانيا الإتحادية (الغربية) عضوا في حلف شمال الأطلسي مع السماح بإعادة تسليحها[5]. وهو الإجراء الذي أثار مخاوف الاتحاد السوفياتي نظرا لما كان يعنيه من تغيير في علاقات توازن القوى في أوروبا، وما كان ينطوي عليه من تهديد مباشر لأمنه القومي، فوجد الاتحاد السوفياتي نفسه مضطرا إلى إعادة تقويم إستراتيجيته الأوروبية الدفاعية، وخلص من ذلك إلى الإقتناع بضرورة إستبدال مجموعة مواثيقه الدفاعية الثنائية مع دول أوروبا الشرقية، بحلف عسكري جماعي يتولى الدفاع المشترك عن دول المعسكر الشرقي[6].

أنشأ حلف وارسو في المقام الأول من أجل مجابهة نشاط حلف شمال الأطلسي وقد نصت معاهدة وارسو على أنه في حالة إندلاع حرب توضع القوات العسكرية للحلف تحت قيادة الاتحاد السوفياتي، فقد كان حلف وارسو في الحقيقة وسيلة للسيطرة السياسية والعسكرية السوفيتية أضفت الصبغة الشرعية الدولية على التواجد العسكري السوفيتي في شرق أوروبا[7] . كما نصت معاهدة إنشاء الحلف على أن أي إعتداء على أي دولة من الدول الأعضاء يعتبر بمثابة إعتداء على باقي الدول ويستوجب مساعدة الدولة المعتدى عليها[8] .

والواقع أن أهمية حلف وارسو العسكرية تكمن في جانبين، أولهما كونه قوة ردع مضادة لحلف شمال الأطلسي في المواجهات السياسية التي سادت العلاقات بين القطبين طوال فترة الحرب الباردة،

---

[1] نيكولاس جويات، **قرن آخر من الهيمنة الأمريكية**، تر:عزة الخميسي، ط 1،المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة ،مصر، 2003 ،ص ص 181-182.

[2] مؤيد محمود حمد ،المرجع السابق ،ص ص 105-106.

[3] إسماعيل صبري مقلد ،المرجع السابق ،ص 365.

[4] **ألبانيا :** تجدر الإشارة إلى أن ألبانيا جمدت عضويتها في الحلف سنة 1962 م و إنسحبت منه سنة 1968 م إثر خلافها مع الإتحاد السوفيتي و إنحيازها إلى جانب الصين الشعبية .

[5] محمد السيد سليم ،المرجع السابق ،ص 555.

[6] إسماعيل صبري مقلد ،المرجع السابق ،ص 365.

[7] يوآن كوليف ،**"نشأة ونهاية حلف وارسو 1955 م"** ،نشر بتاريخ 2014/10/28 على الساعة 03:21 م ،أنظر موقع إذاعة بلغاريا : https://bnr.bg/ar/post/100478242 ، تم الإطلاع عليه يوم الاحد 08 ماي 2022 على الساعة 11:09 صباحا.

[8] محمد السيد سليم ،المرجع السابق ،ص 555.

وثانيهما كون حلف وارسو أداة فعالة في حماية أمن الديمقراطيات الشعبية فقد لعبت قوات الحلف دورا كبيرا في الحفاظ على تشيكوسلوفاكيا عام 1968 م بعد أن حاول رئيس وزرائها إنتهاج سياسة إتهمها الاتحاد السوفياتي بالتعارض مع مبادئ الأخوة التي ينبغي أن تسود العلاقات بين الأشقاء الإشتراكيين .

إلا أن حلف وارسو شأنه في ذلك كشأن حلف شمال الأطلسي لم يستخدم في أي عملية عسكرية ضد الكتلة المناوئة أي لم يختبر في تحقيق أهم هدف أنشئ من أجله ،وهو ما نصت عليه المادة الرابعة من ميثاق وارسو والمادة الخامسة من ميثاق الأطلسي[1].

2 ـ المشاريع الإقتصادية :

أ ـ مشروع مارشال 1947 م :

يندرج هذا المشروع ضمن السياسة الإقتصادية التي إنتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أعلن الجنرال جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي في 05 جوان 1947 م في خطبة ألقاها في جامعة هارفرد بأن الولايات المتحدة الأمريكية قررت تقديم مساعدات إقتصادية لجميع الدول الأوروبية[2]، من أجل تحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية المتردية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وستشرف على الشفاء الأوروبي وتتحاشى التوترات السياسية وتخلص أوروبا من البؤس والجوع وتعيد للإقتصاد الأوروبي حيويته، كما أكد على **"أن كل حكومة راغبة في المساهمة في مهمة الإستطباب ستلقى تعاونا كاملا، بكل يقيني، من لدن الولايات المتحدة الأمريكية"**[3]، ويتضح من خلال هذا الخطاب أن خطة مارشال فتحت أبواب الإنضمام والمساعدة أمام كل الدول الأوروبية بما فيها الدول التابعة للمعسكر الشرقي بل وحتى الاتحاد السوفياتي.

كما صرح جورج مارشال بأن أهم شروط المشاركة في مشروع الإنعاش الأوروبي هو إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في مراقبة صرف الإعتمادات المرصودة للدول الأوروبية[4]، وجاء رد الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية برفض المشروع بشكل قطعي وأعلن مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفياتي أن مشروع مارشال يستهدف التدخل في مجال نفوذ الاتحاد السوفياتي ويمس بسيادته، فحسبه كان الغرض من توجيه دعوة لدول المعسكر الشرقي من أجل المساهمة في المشروع أن تستغل الولايات المتحدة الأمريكية هذه الدول في توطين الرأسمالية ونشرها لتشمل أوروبا كلها[5].

وتكمن الأهداف الرئيسية لمشروع مارشال فيمايلي[6]:

ـ إعادة إعمار أوروبا وإحياء إقتصادها .

ـ التخلص من الأوضاع الإقتصادية المتدهورة وتحسين المستوى المعيشي في أوروبا.

---

[1] يحي أحمد الكعكي ،المرجع السابق ،ص ص 46- 47.

[2] أحمد محمد السيد،**"قانون المساعدة المتبادلة للدفاع 1949 م (دراسة تاريخية)"**، في مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، مصر، ع 33،د.ت ،(ص.م9397-9439)،ص 9402.

[3] هنري كيسنجر ،**الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا** ،تر:مالك فاضل البديري ،ط 1،الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،1995 ،ص 52.

[4] إيناس سعدي عبد الله ،الحرب الباردة ،المرجع السابق ،ص 85.

[5] جون سبانيير ،**السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية** ،تر:سامي حسن سرى ،الدار القومية للطباعة والنشر، د.م، د.ت، ص 34.

[6] علي عودة العقابي ،المرجع السابق،ص 76.

ـ إحتواء الحركات الراديكالية الثورية التي تسعى لإقامة حكومات إشتراكية موالية للإ.س .

ـ ربط إقتصاديات الدول الأوروبية بالإقتصاد الأمريكي من أجل ضمان تصريف المنتجات الأمريكية في الأسواق الأوروبية ،وتوفير المناخ الملائم للإستثمارات الرأسمالية الأمريكية.

وقد إنبثق عن مشروع مارشال هيئة تضم الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية عرفت بإسم المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي من أجل نهوض أوروبا[1].

وفي واقع الأمر يتضح أن مشروع مارشال جاء بغرض الحد من إنتشار المد الشيوعي والتقليص من نفوذه في أوروبا وفك الإرتباط السوفيتي بالدول الأوروبية .

ب ـ منظمة الكوميكون 1949 م Comecon:

لجأت السياسة السوفيتية إلى توظيف الأداة الإقتصادية لربط دول أوروبا الشرقية بها، وكان من أهم الخطوات في هذا الصدد الإعلان عن تأسيس منظمة الكوميكون[2] التي تعني: مجلس المساعدة الإقتصادية المتبادلة في 25 جانفي 1949م، وقد ضمت منظمة الكوميكون كل من: الإتحاد السوفياتي، تشيكوسلوفاكيا،المجر،بلغاريا ،بولونيا، رومانيا ثم إنضمت إليها عام 1950 م كل من: جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)،منغوليا ،كوبا ،الفيتنام[3] .

وكان الهدف من إنشائها هو دعم الدول الأعضاء إقتصاديا وتنشيط حركة الإنتاج وتسهيل المعاملات التجارية بينها وبين الإتحاد السوفياتي، وقد كانت منظمة الكوميكون تعقد إجتماعات دورية في عواصم الدول الأعضاء بالتناوب وتتخذ القرارات فيها بالإجماع[4].

ظهرت هذه المنظمة كرد فعل من قبل المعسكر الشرقي على مشروع مارشال الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية، والذي نتج عنه إقامة منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي، وتمكن السوفيات من خلال هذه المنظمة من فرض إرادته على دول أوروبا الشرقية والأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية[5].

---

[1] أحمد عبد السلام فاضل ،**"السياسة الخارجية الأمريكية 1945-1956"** ،مجلة كلية التربية ،جامعة سامراء ،العراق ،د.ع ،د.ت ،(ص.م 115-138)،ص 120.

[2] زمن حسن كريدي ،**"أثر منظمة الكوميكون في العلاقات الدولية الأمريكية-السوفيتية 1949-1989"**، في مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والإجتماع ،ع 29،سبتمبر 2018،(ص.م 274-286)،ص 278.

[3] جخدان بوعبد الله ،المرجع السابق ،ص 61.

[4] محمد السيد سليم ،المرجع السابق ،ص 554.

[5] روبرت ماكنمارا، **ما بعد الحرب الباردة** ،تر:محمد حسين يونس، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،1991،ص 32. ينظر أيضا: زمن حسن كريدي، المرجع السابق، ص 278.

3 ـ السباق نحو التسلح :

في ظل إحتدام الصراع وإشتداد التنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي في سياق الحرب الباردة، كان البعد العسكري والنووي أكثر ما يؤرق ويقلق العالم المعاصر. حيث دخل المعسكرين ممثلين في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في صراع محموم من أجل تطوير وإمتلاك أحدث الأسلحة النووية المدمرة .

وأصبح التسلح النووي جزءا لا يتجزأ من الصراع بين القوتين وأضفى عليه بعدا تدميريا خطيرا، بحيث لم يعد بالإمكان فهم وإستيعاب شمولية هذا الخلاف دون الإشارة إلى سباق التسلح النووي وما قد يترتب عنه في حالة الصدام، ونتيجة التخوف المتزايد من إحتمال إندلاع حرب نووية أصبحت الإعتبارات النووية تتحكم في مجمل العلاقات الدولية[1].

وبالرغم من إمتلاك القطبان الدوليان للسلاح النووي، إلا أن كل طرف وجد نفسه مرغما على التعايش مع الآخر تجنبا لإستعمال هذا السلاح الذي يجعل نهاية هذه الدول والعالم محتومة، وهو ما يصطلح عليه بتوازن الرعب النووي[2].

ومن وجهة نظر إيجابية ربما تكون الأسلحة النووية قد منحت نوعا من الإستقرار للعلاقة بين القطبين، حيث إستبعد وبشكل نهائي أسلوب القوة في حل الخلافات والمسائل العالقة بين الطرفين ،مما قلل على نحو مؤكد من إحتمالية نشوب مواجهة مباشرة ومفتوحة في أوروبا[3].

ومن أهم مؤشرات هذا السباق إنغماس العالم في الإنفاق العسكري وتطوير الأسلحة والذي تجاوز كل الأرقام المعقولة، ففي الفترة الممتدة من عام 1960 م إلى عام 1985 م أنفق العالم ما مجموعه 14 ألف مليون دولار على الشؤون العسكرية[4] .

وعليه يمكن القول أن هذا السباق وما ترتب عنه من تكاليف باهضة إستنزف إقتصاديات هذه الدول وأثر على نموها وتطورها، وأصبح العالم أسير هذا السلاح وأسير السباق في لعبة رعب لانهاية لها.

أ- مراحل السباق نحو التسلح :

. مرحلة التفوق الأمريكي :

نتيجة لوعي الولايات المتحدة الأمريكية وإدراكها لمدى تأثير العامل العسكري على العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة عملت على تطوير منظومتها التسلحية، حيث تمكنت من التفوق العسكري بإمتلاكها للسلاح النووي[5] بعد نجاح العالم الأمريكي فيرمي عام 1942 م في إجراء تجارب أثبتت إمكانية إجراء تفاعل تسلسلي يمكن من خلاله تحويل الذرة إلى قنبلة ذات طاقة تدميرية هائلة[6]، حيث قامت بأول

---

[1] عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق،ص 77.
[2] علي صبح ،المرجع السابق ،ص 132.
[3] روبرت جيه ماكمان ،المرجع السابق ،ص 78.
[4] عبد الخالق عبد الله ،المرجع السابق ،ص 80.
[5] عبلة مزوزي ،**إستراتيجية الردع وإنعكاساتها على الواقع الإقليمي والدولي بعد نهاية الحرب الباردة(دراسة حالة إيران)** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، 2017 - 2018 ،ص 72، (غير منشورة).
[6] محمد السيد سليم ،المرجع السابق، ص 503.

تفجير نووي تجريبي لقنبلة ذرية صغيرة في صحراء ولاية نيومكسيكو الأمريكية في 16 جويلية 1945 م، ثم تلى ذلك إستخدام عسكري للقنبلة ضد اليابان في مدينتي هيروشيما وناجازاكي في نفس العام[1]، وتجدر الإشارة إلى أن التفوق الأمريكي في هذه المرحلة في مجال الأسلحة الإستراتيجية شكل رادعا قويا ضد أي نشاط سوفيتي، وهو ما حدث في أزمة برلين 1948-1949 م[2].

. مرحلة توازن الرعب النووي :

بدأت هذه المرحلة بعد أن تمكن الإتحاد السوفياتي من اللحاق بالتطور الأمريكي في ميدان التسلح النووي عبر إجراء تجربة نووية بتفجير أول قنبلة ذرية عام 1949 م ليكسر بذلك الإحتكار الأمريكي لهذه التقنية، في حين أمر الرئيس الأمريكي آنذاك (هاري ترومان) بصناعة القنبلة الهيدروجينية عام 1950 م وهو الأمر الذي تحقق عام 1952 م وتلاها صنع مثيلاتها من قبل الإتحاد السوفياتي عام 1953م[3]. وبإمتلاك الإتحاد السوفياتي لهذا السلاح فقد الأخير أهميته في الحرب، وبدل أن يكون سلاحا لقهر العدو بالقوة تحول إلى ورقة ضغط سياسي على أطراف الصراع وتحقق التوازن في الرعب بينهما، لإيقانهما أن اللجوء لهذا النوع من السلاح لن يؤدي إلى الإنتصار أبدا بل إلى التدمير الشامل[4].

. مرحلة التفوق السوفيتي :

تميزت هذه المرحلة بالتقدم التكنولوجي السوفياتي بعد أن إمتلك الإتحاد السوفياتي الصواريخ العابرة للقارات[5] عام 1957 م مع إمكانية حملها لرؤوس نووية تستطيع من خلالها ضرب عمق الولايات المتحدة الأمريكية، وتفاقم خطر هذه الأسلحة بعد إقدام الإتحاد السوفياتي على نصب صواريخ نووية في كوبا عام 1962 م في أعقاب نجاح الثورة الشيوعية التي قادها فيدال كاسترو، وهو الأمر الذي إعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا جديا لأمنها مما دفعها إلى فرض حصار بحري محكم حول كوبا، ولم يسحب الإتحاد السوفياتي الصواريخ إلا بعد تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بسحب صواريخها النووية من تركيا المتاخمة للحدود السوفياتية، ولقد إنشغلت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كينيدي بمحاولة التوصل إلى حلول كفيلة بمواجهة الخطر السوفياتي والصواريخ العابرة للقارات، حيث قامت بزيادة تحصين دفاعاتها في وجه الصواريخ العابرة للقارات وتزويد الغواصات والطائرات بالأسلحة الذرية وتشكيل قيادة طوارئ خاصة بالأزمات[6].

. مرحلة إنتشار السلاح النووي :

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت السباقة لإمتلاك السلاح النووي وهي أول دولة تستعمله إلا أن هذا لا يعني أنها تستطيع إحتكاره، فبالرغم من سعيها دون إنتشار هذا السلاح وتشجيع الدول التي حازت عليه على إستغلال الذرة في مجال التنمية بدل التسلح ،فقد إمتلكت السلاح النووي كل من :بريطانيا عام 1952 م ،فرنسا عام 1960 م ،الصين عام 1964 م ،الهند عام 1974 م . والقنبلة الهيدروجينية كل

[1] عبلة مزوزي ،المرجع السابق، ص 72.
[2] إياد طارق العلواني، **سياسة الإتحاد السوفيتي الخارجية 1956- 1964(دراسة تاريخية)**،ط 1، دار سردم للنشر، العراق ،2016 ، ص 139.
[3] عبلة مزوزي، المرجع السابق، ص 73.
[4] علي صبح ،المرجع السابق، ص 134.
[5] إياد طارق العلواني ،المرجع السابق، ص 136.
[6] علي صبح ،المرجع السابق، ص ص 135-136.

من: بريطانيا عام 1957 م ،الصين عام 1967 م، وبهذا إتسعت قاعدة السلاح النووي والمسؤولية الجسيمة التي تقع على عاتق هذه الدول، ودفع هذا الوضع بالدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إلى بدء مفاوضات جدية حول منع إنتشار هذا السلاح[1].

4 ـ الجوسسة و الجوسسة المضادة

لقد بلغ السباق نحو التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي إلى مستوى جعل كل طرف يريد أن يكتشف ما توصل إليه الطرف الآخر في مجال تطوير وتحديث الأسلحة من خلال العمليات الإستخباراتية السرية، التي كان هدفها الأساسي التجسس على العدو[2]، وجمع المعلومات عن إمكانياته العسكرية وإعداد تقارير مفصلة حول ما توصلت إليه أحدث أبحاثه في مجال تطوير منظومة الأسلحة، ومن بين العمليات الإستخباراتية المنظمة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية عملية خفية لإنشاء قوة مقاومة سرية في رومانيا بتواطؤ من قبل حزب الفلاحين الوطني الروماني وأحد ضباط الإستخبارات في الجيش الروماني[3].

وفي هذا الصدد أيضا تمكنت المخابرات السوفيتية من الحصول على أسرار القنبلة الذرية الأمريكية عبر تجنيد بعض الشيوعيين الأمريكيين ممن يعملون في مؤسسة الطاقة الذرية الأمريكية ،والذين حصلوا على صور لتصاميم القنبلة الذرية ونقلوها إلى الإتحاد السوفياتي، وبعد أن وضعت تحت تصرف السوفيات تمكنوا من التقدم في هذا المجال بعد أن كان من المتوقع أنه لازال هنا وقت طويل قبل أن يصبح الاتحاد السوفياتي مستعدا لإمتلاك هذا السلاح[4].

وفي إطار عمليات الجوسسة قامت طائرات التجسس الأمريكية (U2)منذ عام 1958 م بعدة مهام إستطلاعية مخترقة المجال الجوي السوفياتي، حيث أعلن الرئيس السوفياتي خورتشوف في مطلع شهر ماي 1960 م أنه تم إسقاط طائرة تجسس أمريكية من طراز (U2) داخل الأراضي السوفياتية، والتي كانت قد أقلعت من قاعدة جوية في تركيا، وعلى إثر هذا الحدث أرسلت الحكومة السوفياتية في 06 ماي 1960 م مذكرة إحتجاج رسمية إلى الحكومة الأمريكية حول الواقعة ،وجاء فيها أنه تم أسر قائد الطائرة الذي إعترف بالمهمة المكلف بها [5].

5 ـ الدعاية المغرضة:

لقد لعب الأسلوب الإعلامي الدعائي دورا بارزا خلال سنوات الحرب الباردة بإعتباره وسيلة من وسائل التنافس بين القطبين، وكان مرد ذلك إلى تزايد أهمية العامل الإيديولوجي في العلاقات الدولية[6]، حيث أخذ كل طرف يرسم سياسته بما يتلائم مع أفكاره وعقيدته، ويرفع شعارات ويخط عناوين دعائية توحي بسمو أهدافه وسلامة عقيدته وصفاء نواياه إتجاه العالم، فعلى سبيل المثال أطلق السوفيات على المعسكر الإشتراكي تسمية الدول المحبة للسلام في حين وصفوا الدول الغربية بأنها دول إستعمارية

[1] علي صبح، المرجع السابق ،ص ص 136-138.
[2] إياد طارق العلواني ،المرجع السابق ،ص 133.
[3] إيناس سعدي عبد الله ، السياسة الأمريكية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا ،المرجع السابق ،ص 79.
[4] سعيد الجزائري، **المخابرات و العالم** ،ج 1، ط 5، دار الجيل ، بيروت ،لبنان،1988 ،ص ص 160-161.
[5] إياد طارق العلواني ،المرجع السابق، ص ص 133-134.
[6] جخدان بوعبد الله ،المرجع السابق، ص 61.

إمبريالية قصد كسب ود الدول حديثة الإستقلال التي عانت من نير الإستعمار وإقامة علاقات معها ،فضلا عن محاولتهم إقناع هذه الأخيرة بأن الإيديولوجية الرأسمالية هي السبب في تأزم العلاقات الدولية ،وأن السبيل الوحيد أمام هذه الدول لتحسين ظروفها السياسية والإقتصادية والإجتماعية هو تبني النظرية الشيوعية بوصفها أكثر ملائمة لأوضاع تلك الدول[1] .

وقد إعتمد الاتحاد السوفياتي على الأحزاب الشيوعية المحلية المنتشرة في كل أنحاء العالم خاصة دول العالم الثالث في الترويج للأفكار الشيوعية والدعاية له، وفي هذا الصدد تم إنشاء جهاز الكومنفورم[2] (مكتب الإعلام الشيوعي) عام 1947 م ليكون همزة وصل بين الحزب الشيوعي السوفيتي والأحزاب الشيوعية في مختلف دول العالم[3]، وكان أول إجتماع لمكتب الإعلام الشيوعي في سبتمبر1947م بحضور ممثلي الأحزاب الشيوعية في عدد من الدول الأوروبية منها بولندا ورومانيا وهنغاريا وإيطاليا وفرنسا وغيرها، ألقى فيه المندوب السوفيتي خطابا أعرب من خلاله على أن العالم منقسم إلى معسكرين الأول إمبريالي رأسمالي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني شيوعي مناوئ للإمبريالية ويقوده الإتحاد السوفياتي[4]، وقد أصدر الكومنفورم صحيفة خاصة به في مقره ببلغراد باللغتين الفرنسية والروسية[5].

[1] إياد طارق العلواني ،المرجع السابق ،ص 20.

[2] **الكومنفورم :** يسمى مكتب الإعلام الشيوعي أنشأه الإتحاد السوفياتي في 06 أكتوبر 1947 م كرد فعل على مشروع مارشال وبناءا على مبدأ جدانوف وهو من المنظمات الإيديولوجية والعسكرية للمعسكر الشرقي ومن أهم أهدافه بث الدعاية الشيوعية لصالح الإتحاد السوفياتي. (للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة ،ج 5**، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت ،لبنان،د.ت ،ص 260).

[3] جخدان بوعبد الله ،المرجع السابق ،ص ص 61-62.

[4] علي صبح، المرجع السابق ،ص ص 56-57.

[5] إياد طارق العلواني، المرجع السابق ،ص 21.

خـلاصـة :

الحرب الباردة هي وصف لحالة التوتر والصراع المذهبي العقائدي التي أفضت إليها التحولات الجذرية التي طرأت على العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر إلى الوجود قطبان عالميان هما الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي يرغبان في تعزيز تفوقهما ويطمحان إلى بسط نفوذهما على العالم وينطلقان من تصورات متباينة، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود تناقضات جوهرية في الأهداف وتضارب في المصالح، ولهذا فالدافع الرئيسي لهذا الصراع يكمن في الإختلاف الإيديولوجي وتنافر المصالح والأهداف والنزعة الكونية التوسعية لدى كل من المعسكرين، وفي سياق هذا التنافس المحتدم إستخدم الطرفان كافة الوسائل سواء منها العسكرية والتي جسدتها الأحلاف العسكرية أو الإقتصادية التي مثلتها المشاريع والمؤسسات الإقتصادية التابعة لكلاهما حيث كان من أبرزها مشروع مارشال ومنظمة الكوميكون، كما لجأ القطبان إلى التسابق في مجال التسلح وإستخدما ضد بعض أسلوبي الجوسسة و الدعاية المغرضة.

الفصل الثاني:
المشرق العربي والحرب الباردة

ـ تمهيد

أولا- التعريف بالمشرق العربي

ثانيا- الأوضاع العامة في المشرق العربي قبل الحرب الباردة

ثالثا- مظاهر الحرب الباردة في المشرق العربي

ـ خلاصة

تـــمـــهـيـــد:

سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى جذب أكبر قدر من الدول إلى صفهما، من أجل بسط نفوذهما ونشر إيديولوجيتهما وضمان مصالحهما في مختلف أنحاء العالم، وقد حظي المشرق العربي بالنصيب الأوفر من هذا التنافس فقد كان محورا ومجالا أساسيا لتطبيق الإستراتيجيات المتبعة من قبل المعسكرين من أجل تحقيق أطماعهما التوسعية، وفي هذا الفصل نحاول الوقوف على مظاهر هذا الصراع بالمنطقة في مختلف المجالات خاصة السياسية والعسكرية منها.

أولا ـ التعريف بالمشرق العربي

1 ـ جغرافية المشرق العربي:

المشرق العربي هو المنطقة الجغرافية الممتدة من الخليج العربي وجبال زاجروس شرقا[1]، إلى الحدود الغربية لجمهورية مصر العربية غربا، ومن حدود العراق وسوريا مع تركيا[2] وجبال طوروس وسواحل البحر المتوسط الإفريقية شمالا ، إلى سواحل المحيط الهندي ونطاق السافانا بإفريقيا جنوبا[3].

وبهذا فهو يمثل الجزء الشرقي من الوطن العربي ، ويضم قسمين أحدهما في قارة آسيا والآخر في إفريقيا أما القسم الآسيوي فيضم الدول التي تعرف بدول الهلال الخصيب وهي: العراق وبلاد الشام الكبرى (سوريا ، الأردن ، لبنان ، فلسطين) ودول شبه الجزيرة العربية وهي: المملكة العربية السعودية واليمن والكويت وقطر و البحرين والإمارات العربية المتحدة و عمان، بالإضافة إلى القسم الإفريقي والذي يشمل مصر والسودان[4].

يتميز المشرق العربي بإمتداد متصل لا تقطعه فواصل مانعة تعوق الإتصال فيما بين أجزاءه ، إذ يمكن الإتصال والتنقل من إفريقيا إلى آسيا عبر شبه جزيرة سيناء، ويكاد يكون وطنا موحدا محدودا بحدود طبيعية ففي الشمال نجد البحر المتوسط وفي الشمال الشرقي جبال زاجروس ومنحدرات هضبة الأناضول وجبال طوروس وفي الشرق الخليج العربي وفي الجنوب المحيط الهندي[5]، فهذه الحدود الطبيعية جعلت المشرق العربي وحدة إقليمية متميزة .

وعليه يمكن القول بأن المشرق العربي بهذا الإمتداد يقع في العروض المعتدلة شمالا والمدارية جنوبا، الأمر الذي ترتب عنه تعدد البيئات الطبيعية وتنوع المناخ والتربة مما يؤدي إلى تنوع الإنتاج الزراعي.

2 ـ التطور التاريخي لمصطلح المشرق العربي:

إختلفت آراء الباحثين والمؤرخين حول البدايات الأولى لظهور مصطلح المشرق العربي ووقع إلتباس في تحديد مكانه تحديدا دقيقا ، فهناك من يرى بأ ن مصطلح المشرق إستعمل لأول مرة في العهد الروماني حيث إصطلح عليه **بالليفانت** Levant يعني الشرق أو المكان الذي تشرق منه الشمس وكان يشير إلى سكان البحر المتوسط الشرقي (سوريا ، لبنان ، فلسطين ، الأردن)[6]،غير أن لفظة الشرق قد تغير معناها مرارا عبر الحقب التاريخية ، في حين ذكر البعض أن الأوروبيين استعملوا مرادفا لهذه

---

[1] فيليب رفله وأحمد سامي مصطفى ، **جغرافية الوطن العربي** ، دراسة طبيعية إقتصادية سياسية ، ط4 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1970، ص 6.

[2] عاصم حاكم عباس وفلاح مجيد حسون، **"تطور الإستراتيجية السوفيتية في المشرق العربي في أبحاث ودراسات مجلة السياسة الدولية المصرية"**، في مجلة الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية،ع 959،جوان 2018،(ص.م1-27)،ص5.

[3] عبد الله سامر عومر وإبراهيم صالح بغني، **جغرافية الوطن العربي**، الشركة العامة للورق والطباعة، الجماهيرية الليبية العربية، 1990، ص 9.

[4] إسماعيل أحمد ياغي ،**العالم العربي في التاريخ الحديث** ، مكتبة العبيكات ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ، 1997 ، ص ص 7- 8.

[5] فليب رفله وأحمد سامي مصطفى ، المرجع السابق ، ص 8.

[6] يحي أحمد الكعكي، المرجع السابق ، ص 144.

الكلمة هي بلاد **الشرق** التي كانت تطلق على سواحل البحر المتوسط الشرقية التابعة للإمبراطورية العثمانية[1]، إلا أن الرأي الغالب بين مختلف الآراء يؤكد ظهور المصطلح في فترة الحكم العثماني للبلدان العربية و خصوصا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى غاية الحرب العالمية الثانية، غير أن ظهور مصطلحات سياسية جديدة عملت على تقليص إستخدام هذا المصطلح أو تم دمجه معها مثل الشرق القديم[2]، الشرق الأوسط[3] The middle East ، الشرق الأدنى The near East ، الشرق الأقصى The far East[4]. إضافة إلى ظهور مصطلح الوطن العربي كنتيجة لإنتشار الوعي العربي وتنامي القومية العربية، والذي ضم بمفهومه الشامل المشرق العربي والمغرب العربي .

3 ـ أهمية المشرق العربي :

أ ـ الأهمية الجيوسياسية[5] :

ـ تقع منطقة المشرق العربي جغرافيا في قلب العالم، فهي تتوسط القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا، وهذا التوسط جعل المنطقة وفقا لنظرية ماكندر(النظرية المركزية) ونظرية ماهان(نظرية القوى البحرية) منطقة تقع في قلب التفاعلات العالمية، وهي بهذا مجال مهم وأساسي من مجالات البروز للقوى التي ترغب أن تكون مؤثرة في النظام الدولي، بمعنى أن بسط النفوذ على المنطقة ضروري لإتمام السيطرة على العالم ويجب على القوى البحرية العالمية فرض سيطرتها عليها[6].

ـ الموقع الجغرافي المتميز جعل من المنطقة الشريان الرئيسي لطرق المواصلات والتجارة العالمية برا وبحرا وجوا، فلا طالما كانت ولاتزال محل أطماع القوى الكبرى[7] التي تسعى للسيطرة على بلدان المشرق العربي.

ـ يشرف المشرق العربي على أكبر مجموعة من المسطحات المائية من البحار والمحيطات وهي: البحر الأبيض المتوسط ، البحر الأحمر ، بحر العرب ، الخليج العربي ، المحيط الهندي .

---

[1] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي 1516-1922** ،دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ،1984 ، ص 14.

[2] **الشرق القديم :** مصطلح يستخدمه علماء الآثار والحضارة بصورة عامة للدلالة على المنطقة الممتدة من مصرإلى الأناضول وغرب إيران والتي نشأت فيها حضارات العالم القديم. (للمزيد ينظر: يحي أحمد الكعكي ،المرجع السابق ،ص 145).

[3] **الشرق الأوسط :** مصطلح جغرافي غربي إستعماري يطلق على المنطقة الجغرافية التي تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر و يتسع أحيانا ليشمل أفغانستان و قبرص. (للمزيد ينظر: مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** ، ج11، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، بيروت ،لبنان ، 1998، ص 143).

[4] عاصم حاكم عباس وفلاح مجيد حسون ، المرجع السابق ، ص 6.

[5] **الجيوسياسية:** أو ما يسمى الجيوبوليتيكا ويعني تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي ، ويقوم التحليل الجيوسياسي على موضوعين أساسيين : وصف الوضع الجغرافي وحقائقه كما تبدو بالإرتباط بالقوى السياسية المختلفة ـ رسم الإطار المكاني الذي يحتوي على القوى السياسية ـ الدول ـ المتفاعلة والمتصارعة. (للمزيد ينظر: محمد رياض،**الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص ص 51-52).

[6] عمار بهاء الدين شمس الدين، **التنافس الإقتصادي والسياسي الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط لمدة 1991-2014 وآفاقها المستقبلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق ، 2015 ، ص ص 9-10، (غير منشورة).

[7] عبد الرزاق البوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014-2015، ص 61،(غير منشورة).

ـ يحتوي على العديد من الأنهار الهامة مثل : نهر النيل ، نهر دجلة ، نهر الفرات ، نهر الأردن .وعليه تتوفر به المياه الصالحة للزراعة[1] . خاصة منها الزراعة المروية ، كما تستغل الأنهار في الملاحة الداخلية والتنقل بإستخدامها كشبكة مائية للمواصلات الداخلية.

ـ يطل على المضائق المتحكمة في السلسلة البحرية الأهم في العالم، المتجهة من الشرق الأوسط شرقا حتى أوروبا الغربية والأمريكيتين غربا وهي: مضيق هرمز، مضيق باب المندب، قناة السويس[2] بحيث تشكل هذه المضائق عنق الزجاجة بالنسبة للبحر المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي.

ـ تتسم المنطقة بمناخ معتدل عموما حيث يقع في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوبا والمنطقة المعتدلة والباردة شمالا[3].

ـ تمتاز المنطقة بإمتلاكها سواحل مفتوحة على طول البحار والمحيطات وصالحة للملاحة على مدار العام لوقوعها في عروض دافئة[4].

ـ يشكل المسلمون غالبية سكان المنطقة، هذا بالإضافة إلى أنها تضم المدن المقدسة (مكة المكرمة، المدينة المنورة، القدس) مما يجعلها منطقة حساسة للمسلمين في جميع أنحاء العالم، لذلك فإن تأثيرات التطورات السياسية في منطقة المشرق العربي غالبا ما يصل مداها إلى خارج المنطقة[5].

ب ـ الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية :

تعد منطقة المشرق العربي ذات أهمية حيوية من الناحية الإستراتيجية والإقتصادية وترجع هذه الأهمية إلى مايلي:

ـ تحكم دول المنطقة في العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية والتي تتحكم في حركة المواصلات والمبادلات التجارية مثل : قناة السويس ومضيق باب المندب[6] اللذان يسيطران على طريق الملاحة الدولي من أوروبا والاتحاد السوفياتيوأمريكا الشمالية إلى المحيط الهندي والخليج العربي ، وتشارك في الإشراف على هذا الطريق كافة دول البحر الأحمر واليمن الجنوبية، بالإضافة إلى مضيق هرمز الذي يتحكم في الملاحة بين أغنى منطقة إنتاج بترولي في العالم وهي منطقة الخليج العربي وبين أسواقه عبر البحار إلى شتى قارات العالم[7].

ـ تحتوي المنطقة على ثروات طبيعية متنوعة من بينها المعادن التي تشكل المادة الأولية للعديد من الصناعات ، وتستحوذ المنطقة على المراتب الأولى عالميا لإحتياطي النفط والغاز الطبيعي والكبريت ،

---

[1] ممدوح محمود منصور، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**،مكتبة مدبولي، الإسكندرية ، 1995، ص51.
[2] مصطفى اللباد، **"الأبعاد الجيوبوليتيكية للحوار العربي التركي الإيراني"** ، نشر بتاريخ 31 ديسمبر2008 ، متحصل عليه من الموقع : https://studies.aljazeera.net/en/node/2952 ، تم الإطلاع عليه يوم 2022/04/07 على الساعة 10:49 صباحا.
[3] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 52.
[4] عاصم حاكم عباس و فلاح مجيد حسون، المرجع السابق، ص 6.
[5] عبلة مزوزي وآخرون، **الحرب الباردة الثانية**، تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل ، ط1 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين ، ألمانيا ، 2019 ، ص 52.
[6] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 54.
[7] محمد رياض، المرجع السابق، ص 230.

خاصة دول الخليج العربي وبنسب عالية، مما جعلها هدفا للدول الكبرى التي تتسابق مع الزمن من أجل فرض السيطرة عليها إقتصاديا و إقامة القواعد العسكرية فيها [1].

ـ نتيجة لإكتشاف البترول في أغلب دول المشرق العربي منذ مطلع القرن العشرين ومع تزايد إعتماد الدول الصناعية على هذه المادة، أصبحت بمثابة عصب الحياة الإقتصادية في تلك البلاد ، وتزايد الإهتمام الدولي بشؤون المنطقة وإزداد إرتباط مصالحها بها، وبدأ الصراع بينها حول السيطرة على آبار البترول في المشرق العربي[2].

ـ يتركز بالمنطقة حوالي 40 % من إنتاج البترول الخام العالمي وحوالي 63 % من إحتياطي البترول العالمي المؤكد، وتحتل بلدان المشرق العربي الصدارة بين أقاليم تصدير البترول العالمية[3].

ـ تشكل المنطقة أرضية خصبة للإستثمار الأجنبي خاصة في قطاع المحروقات ، فقد سعت شركات النفط الكبرى التي عرفت بالشقيقات السبع إلى السيطرة على نفط المنطقة والذي يدر عليها أرباحا طائلة [4].

ـ يمتد المشرق العربي على مساحة شاسعة تتيح توزيع مناطق الإنتاج في وقت السلم ، كما تتيح نشر القواعد العسكرية في أوقات الحرب لتأمينها ضد أخطار العدوان .

ـ يشتمل على قوة بشرية هائلة يمكن تجنيدها وإستخدامها في العمليات العسكرية .

ـ وفرة عوامل الإنتاج اللازمة لقيام الصناعات الحربية الثقيلة .

ـ الإكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة خاصة النفط، الذي يمكن إستغلاله كورقة ضغط في الحروب[5].

ـ تعتبر المنطقة وخاصة دول الخليج العربي أكبر الأسواق للبضائع الأمريكية والأوروبية مما يضمن تصريف المنتجات الصناعية، كما تعتبر المنطقة أكبر مستورد للسلاح في العالم[6].

إن الموقع الجغرافي والإستراتيجي الذي تحظى به منطقة المشرق العربي ومع إمتلاكها لأكبر إحتياطي للنفط في العالم جعلها تحتل مكانة مهمة في الشؤون العالمية خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بإعتبارها منطقة حساسة سياسيا وإقتصاديا[7].

وإستنادا لما سبق ذكره يمكن القول بأن كل هذه الخصائص والمميزات الجيوسياسية والإستراتيجية والإقتصادية التي ينفرد بها المشرق العربي جعلت منه هدفا لأطماع الدول الكبرى ومحورا للصراع والتنافس ما بين قطبي النظام الثنائي وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة.

---

[1] عاصم حاكم عباس وفلاح مجيد حسون، المرجع السابق ، ص 7.
[2] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 55.
[3] محمد رياض، المرجع السابق ، ص 230.
[4] صبيح عبد الله غلام العامري، المرجع السابق ، ص 23.
[5] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق ، ص ص 53- 54.
[6] رايق سليم البريزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، كلية العلوم الإنسانية، الأردن ، 2008 ، ص 10، (غير منشورة).
[7] Yannis A.Stivachtis, **Conflict and Diplomacy in the Middle East**, External Actors and Regional Rivalries, E-International relations publishing, Bristol, England, 2018, p 05.

ثانيا ـ الأوضاع العامة في المشرق العربي قبل الحرب الباردة:

1 ـ العراق :

لقد أثرت سنوات الحرب العالمية الثانية والأزمات الإقتصادية على الأوضاع الداخلية في العراق بشكل مباشر، فقد شهدت الساحة السياسية نشاطا ملحوظا وزيادة كبيرة في نمو الوعي السياسي بين فئات المجتمع، وخلال الفترة ـ السابقة لنشوب الصراع بين المعسكرين ـ هيمن على شؤون العراق رجلان هما عبد الإله الوصي على العرش ونوري السعيد الذي ترأس مجلس الوزراء العراقي[1]، اللذين عرفا بميلهما إلى بريطانيا وخدمة مصالحها والوقوف ضد إرادة الشعب[2]، مما أدى إلى فقدان ثقة الشعب العراقي في القادة السياسيين، حينما حمل الضباط الوطنيون رشيد علي الكيلاني إلى الحكم عام 1941م هرب عبد الإله ونوري السعيد إلى الأردن، ليعودا إلى السلطة بالقوة بعد شهرين بدعم من بريطانيا وتم إعدام بعض القادة في حركة الكيلاني وقام عبد الإله في نفس العام بتعديل الدستور وإدخال نص صريح يتيح للملك حق حل البرلمان[3].

في عام 1942م طرح نوري السعيد مشروعا مفصلا يرمي إلى إقامة إتحاد فيدرالي يضم سوريا ولبنان وفلسطين تحت رعاية العراق، وهو الحلم الهاشمي الذي كان من المتوقع أن تدعمه بريطانيا بعد أن وقف العراق في صفها منذ بداية الحرب العالمية الثانية، ولكن بريطانيا إكتفت بتأييد المشروع معنويا، ونتيجة لنقمة الرأي العام العراقي على حكومة نوري السعيد بسبب سوء إستغلال النفوذ وإنتشار الفساد قدم هذا الأخير إستقالته عام 1944 م وسارت الحكومة بعده إلى حمدي الباجه جي في جوان 1944 م[4].

أعلن الوصي في خطاب ألقاه أمام مجلسي النواب والأعيان في 27 جانفي 1945م عن نية الحكومة العراقية في إجراء إصلاحات إجتماعية وسياسية شاملة وأكد على ضرورة إعادة الحياة السياسية الطبيعية في العراق عبر فتح المجال أمام قيام الأحزاب السياسية المختلفة وسن قانون إنتخابات جديد وإنهاء الأحكام العرفية، وقد هيأت هذه الظروف إلى حدوث تغيير وزاري بعد أن أضحت وزارة حمدي الباجه جي غير ملائمة لتطلعات الشعب وتعرضت إلى إنتقادات عنيفة من قبل النواب و الصحافة ،فإضطر رئيس الوزراء إلى تقديم إستقالته في 29 جانفي 1946 م[5] .

ومن الجدير بالملاحظة أنه وبصرف النظر عن كون العراق دولة مستقلة آنذاك إلا أنه بقي تحت سطوة الهيمنة البريطانية خاصة بعد أن نجحت هذه الأخيرة في تمكين عملائها من السلطة وأبعدت معارضيها.

---

[1] صلاح العقاد ،**المشرق العربي 1945-1958** ،مطبعة الرسالة ،القاهرة ،مصر ،1967 ،ص 9.
[2] محمد سهيل طقوش ،**تاريخ العراق الحديث والمعاصر** ،ط 1،دار النفائس ،بيروت ،لبنان ،2015،ص 206.
[3] صلاح العقاد ،المرجع السابق ،ص ص 9-10.
[4] المرجع نفسه ،ص ص 10-11.
[5] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق،ص 207.

2 ـ سوريا و لبنان :

منذ أن وقعت سوريا ولبنان تحت وطأة الإنتداب الفرنسي خاض البلدان نضالا مستمرا من أجل التخلص من نير الإستعمار ونيل الحرية، وفي عام 1941 م وفي ظل الظروف التي فرضها واقع الحرب العالمية الثانية وافقت الإدارة الفرنسية على منح سوريا ولبنان إستقلالهما[1]،وقدمت وعود بذلك من أجل تهدئة الأوضاع في تلك المرحلة الحرجة، وفي عام 1943 م إضطرت فرنسا إلى قبول إجراء إنتخابات في كل من سوريا ولبنان فظهر من زعماء سوريا شكري القوتلي الذي تم إنتخابه رئيسا للجمهورية السورية وبشارة الخوري رئيسا على لبنان[2] .

وفي 12 أفريل 1945 م أصبحت سوريا عضوا في هيئة الأمم المتحدة ،وطرحت الحكومة السورية مسألة سحب القوات الفرنسية والبريطانية من أراضيها ،وقامت مظاهرات شعبية في سوريا تطالب بجلاء قوات الإستعمار، وقامت السلطات الفرنسية بقمع المتظاهرين بأسلوب وحشي وصل إلى حد ضربهم بالمدفعية[3]، وأعلنت بريطانيا عدم موافقتها على سياسة فرنسا في سوريا وإستنكارها للعمليات العدوانية التي إرتكبتها في حق المتظاهرين السوريين، وعلى إثر ذلك تقدمت سوريا بشكوى لدى مجلس الأمن الدولي والذي كان قراره لصالحها وذلك بعد تأييد ودعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[4]، وفي 17 **أفريل 1946 م تم جلاء كل القوات الفرنسية والبريطانية ونالت كل من سوريا ولبنان الإستقلال التام[5].**

3 ـ الأردن :

أقامت بريطانيا إمارة شرق الأردن وعينت الأمير عبد الله ملكا عليها تحت سلطة الإنتداب البريطاني تحقيقا لمآرب سياسية وإستراتيجية يأتي في مقدمتها تأمين المنطقة العربية التي يمر من خلالها الطريق البري إلى الهند فيما بين الخليج العربي والبحر المتوسط، وأيضا إنشاء قاعدة لنفوذها السياسي والإستراتيجي تشرف من خلالها على بقية أجزاء البلاد العربية المشرقية وخاصة بعد إكتشاف البترول فيها وإزدياد المصالح البريطانية في أقطار الوطن العربي، حاول الأمير عبد الله إستغلال ظروف الحرب العالمية الثانية وطالب بريطانيا في 06 جانفي 1942 م برفع الإنتداب عن إمارته ومنحها الإستقلال ليكون قادرا على تحقيق المشروع الذي يطمح إليه والداعي إلى وحدة سوريا الكبرى[6].

في المراسلات التي تم تبادلها بين الحكومة البريطانية وإمارة شرقي الأردن في الفترة الممتدة مابين 1943-1944م قطعت بريطانيا وعدا ضمنيا بمنح شرقي الأردن إستقلالها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى هذا الأساس أعلن المندوب البريطاني في هيئة الأمم المتحدة حينما عرضت قضية البلاد

---

[1] دميتري يفيموف ، **الحرب العالمية الثانية ومصائر شعوب آسيا وإفريقيا** ، دار نشر وكالة نوفوستي ،موسكو ،روسيا ،1990 ،ص 117.

[2] ميلود ميسوم ،**"الأوضاع السياسية للمشرق العربي عقب الحرب العالمية الثانية 1945- 1948"**، في مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية ،مج 6 ،ع 12 ،جويلية 2019 ،(ص.م 107-117)،ص 109.

[3] محمد صالح حنيور الزيادي ، **"سياسة بريطانيا تجاه سوريا أثناء الحرب العالمية الثانية حتى عام 1946 "**، في مجلة العميد ،السنة الثالثة ، مج 3 ،ع 12 ،ديسمبر 2014 ،(ص.م 255-327) ، ص 256.

[4] ميلود ميسوم ،المرجع السابق ،ص 109.

[5] محمد صالح حنيور الزيادي ،المرجع السابق ،ص 256.

[6] رأفت غنيمي الشيخ وآخرون، **تاريخ آسيا الحديث والمعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ،القاهرة ،مصر ،2004 ،ص 313.

الخاضعة للإنتداب على بساط البحث مطلع عام 1946 م أن بريطانيا تعتزم الإعتراف بإستقلال شرقي الأردن، وبعد ذلك وقعت بريطانيا وشرقي الأردن في 22 مارس 1946م في لندن معاهدة تحالف إعترفت من خلالها بريطانيا بشرقي الأردن دولة مستقلة، وتعهدت بتقديم المساعدات المالية للجيش العربي وتكفلت بالدفاع عن الإمارة ضد أي إعتداء خارجي وتدريب قوات الملك عبد الله المسلحة، وفي المقابل السماح للجيوش البريطانية بالبقاء في أراضيها وتقديم كل التسهيلات اللازمة لها، كما إتفق الطرفان على التشاور الصريح في كل ما يخص شؤون السياسة الخارجية التي من شأنها المساس بالمصالح المشتركة[1].

4 ـ مصر :

منذ إندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939م وتنفيذا لما نصت عليه المعاهدة المصرية-البريطانية التي أبرمت عام 1936م غدت مصر القاعدة البريطانية والحليف الأساسي لبريطانيا في الشرق الأوسط، حيث فرضت الحكومة البريطانية على مصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا وإعتقال الرعايا الألمان أو طردهم من البلاد، و إستفادت جيوش الحلفاء من طرق المواصلات المصرية والتي تواجد منها حوالي نصف مليون جندي في البلاد المصرية طوال فترة الحرب ، فكانت مصر مركزا للتموين البريطاني-الأمريكي في الشرق الأوسط[2].

وفي عام 1940 م دخلت الجيوش الإيطالية إلى الأراضي المصرية مندفعة بأول هجوم شنته على البلاد، وأوضحت هذه الأخيرة أن هذه الحركة موجهة ضد بريطانيا فقط ولذلك لم تعتبرها الحكومة المصرية حركة عدوانية ضدها وتصلبت في رفض إعلان الحرب ، وهو الأمر نفسه الذي جرى بعدما عبر الفيلق الإفريقي الألماني-الإيطالي الحدود المصرية، وتوغل عميقا في التراب المصري يوم 23 جوان 1942 م، وتلى ذلك وقوع معركة العلمين إحدى أهم المعارك في الحرب العالمية الثانية في جويلية 1942 م والتي إنتهت بإنتصار الحلفاء[3].

وقد أدى تعنت الحكومة المصرية ورفضها دخول الحرب إلى جانب بريطانيا تنفيذا لتوجيهات الملك فاروق إلى إثارة غضب بريطانيا، وقامت القوات البريطانية يوم 04 فيفري 1942 م بمحاصرة القصر الملكي وطالب السفير البريطاني بإقالة الوزارة وعودة حزب الوفد بزعامة مصطفى النحاس باشا إلى السلطة، وقد كان لهذا الحدث آثار بالغة على مصر فقد تم إذلال البلاد التي إكتشفت أن الإستقلال الذي منح لها لم يكن إلا إستقلالا كاذبا، وفقدت الملكية إعتبارها أمام الشعب المصري، في حين رأى البعض أن هذا الحزب قد خان القضية الوطنية[4].

وبعد أن تم القضاء على الخطر المحوري الذي كان يهدد الشرق الأوسط عام 1944 م شعرت بريطانيا بأن حسب الوفد لم يعد مفيدا لها وتخلت عن تأييدها له وتركت السياسة المصرية تستأنف مجراها

---

[1] جورج لنشوفسكي، **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، تر:جعفر خياط ج 1، دار الكشاف ، بغداد ، العراق ،1959 ،ص 421.

[2] المصدر نفسه ، ص ص 450-451.

[3] المصدر نفسه ، ص 452.

[4] هنري لورنس، **اللعبة الكبرى** ،المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأربد، ط 2، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام ، بنغازي ، الجماهيرية العربية الليبية ،2008 ،ص ص 21-22.

الطبيعي، فقام الملك فاروق في 04 أكتوبر 1944م بإقالة حكومة مصطفى النحاس باشا وأجريت إنتخابات في جانفي 1945 م والتي قاطعها الوفد وحصل فيها إئتلاف الحزب السعدي وحزب الكتلة على الأغلبية[1].

5 ـ فلسطين :

في 17 جانفي 1939 م أصدرت سلطات الإنتداب البريطاني الكتاب الأبيض وظهرت معه بارقة أمل لدى الشعب الفلسطيني بأن تبدأ بريطانيا في تنفيذ مقترحاتها الجديدة التي تهدف إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في غضون عشر سنوات، ومنذ إندلاع الحرب العالمية الثانية رفض عرب فلسطين التطوع في القوات البريطانية، إستنكارا منهم لما عانوه من ظلم وبطش منذ دخول فلسطين تحت ظل الإنتداب البريطاني، هذا وفضلا عن كونه السبب في تهويد فلسطين[2].

في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية قامت سلطات الإنتداب البريطاني في فلسطين بنقل جزء كبير من حامياتها التي كانت متمركزة في فلسطين لتستخدمها في جبهات الحرب حيث الحاجة الماسة للدعم، ويتضح هذا من خلال رد قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط على تشرشل عندما أوضح له أنه من الصعب إمداد القوات البريطانية في العراق لأن **"قواته مشتتة إلى أقصى حد في كل مكان"** وأن إرسال أي إمداد من القوات المتواجدة في فلسطين سوف يترك البلد دون حماية إزاء نشوب ثورة عربية،هذا وقد دعا المفتي الحاج أمين الحسيني وزعماء الثورة الفلسطينية المسلمين من سائر بلاد الإسلام إلى الجهاد وتحرير بيت المقدس في ماي 1941 م [3].

إبان الحرب العالمية الثانية تزايد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بشكل كبير وهذا بتواطؤ من السلطات البريطانية والتي لم تتقيد بما جاء في الكتاب الأبيض حيث نص على السماح بهجرة 75 ألف يهودي إلى فلسطين خلال خمس سنوات، ففي الفترة مابين 1939-1945 م دخل فلسطين 92 ألف يهودي وبلغ عدد المهاجرين اليهود ما بين 1946-1948 أكثر من 61 ألف يهودي[4].

6 ـ اليمن :

تميز تاريخ اليمن المعاصر بالصراع المستمر بين الأئمة الزيديين ومعظم الطبقات والقبائل اليمنية، وقد حال نظام الإمامة الزيدية بنظرته السياسية والدينية دون إستتباب الأمن والإستقرار، ونتيجة لظهور جماعات من الشباب اليمني المثقف قامت عدة محاولات لإغتيال الأئمة بعضها نجح والبعض الآخر باء بالفشل[5] ومن بينها قيام حركة محمد الدباغ بالبيضاء 1940 م، حيث تمكن الشريف عبد الله الضمين من إنهاء التمرد، ثم قامت بعدها ثورة على الإمام يحي وأطاحت به وإشترك فيها عبد الله بن أحمد الوزير وبعض أبناء الإمام ونجحت ،وما لبثت أن تمكن سيف الإسلام أحمد من القضاء على الثوار و إنتزاع الملك[6] .

---

[1] جورج لنشوفسكي، المصدر السابق ،ص 454.
[2] محمود صالح منسي، **الشرق العربي المعاصر**، الهلال الخصيب ، د.د ، القاهرة ، مصر ، 1990 ،ص 286.
[3] أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة ، دمشق ، سوريا ، 1986 ،ص ص 599-600.
[4] محمود صالح منسي، المرجع السابق، ص 289.
[5] رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، القاهرة، مصر،1996،ص 195.
[6] إسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، ط 1، مكتبة العبيكات ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2000 ،ص 51.

وفي مارس 1945 م إنضمت اليمن إلى جامعة الدول العربية ،وقبلت كعضو في هيئة الأمم المتحدة عام 1947 م ،وقد تركت اليمن بعد الحرب العالمية الثانية سياسة العزلة التقليدية بالتدرج وسعت إلى إقامة إرتباطات إقتصادية وسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث عقدت معها في أفريل 1946 م معاهدة تجارة وصداقة وأعقبها تشكيل علاقات دبلوماسية منتظمة في 11 ماي 1946 م ،ووقع الطرفان في 24 ماي 1947 م على إتفاقية تمنح اليمن رصيدا إلى حد مليون دولار لشراء الفائض من المنتجات الأمريكية[1]، أما بالنسبة لليمن الجنوبي(عدن) فقد كان خاضعا للحماية البريطانية في تلك الفترة.

7 ـ الخليج العربي :

برزت الأهمية الإقتصادية والإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بعد إكتشاف البترول في معظم بلدان المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى مما دفع الشركات البترولية الغربية إلى الإستثمار بالمنطقة ومع إندلاع الحرب العالمية الثانية إزدادت أهمية نفط الخليج العربي في الصراعات الدولية، وعملت دول المحور(ألمانيا ،إيطاليا) للسيطرة عليها ولكن سعى الحلفاء لأن لا تقع المنطقة بيد المحور، وعلى هذا الأساس إغتنمت بريطانيا الفرصة لتوسيع إمبراطوريتها في المشرق العربي الغني بالموارد الإقتصادية خاصة النفط الضروري للحرب وتولت بريطانيا الدفاع عن مصالحها في الخليج العربي، وقد أدت ظروف هذه الحرب إلى تأثير إقتصادي سيئ على الدول العربية المنتجة للنفط بعد أن توقف إنتاجها، مما أدى إلى حدوث أزمة إقتصادية حادة خاصة في المملكة العربية السعودية على إثر توقف حركة الحج وتوقف أعمال شركة الزيت العربية-الأمريكية التي لم تكن على إستعداد لتقديم العوائد لإعتبارات تجارية وأصبح إعتماد المملكة العربية السعودية بشكل أساسي على المساعدات الإقتصادية البريطانية، وخشيت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستغل بريطانيا الموقف في الحصول على إحتكارات خاصة بالنفط في المنطقة، لذلك أعلنت حكومة روزفلت بأن الدفاع عن المملكة العربية السعودية أمر حيوي للولايات المتحدة الأمريكية وأن مساعدات قانون الإعارة والتأجير ستتكفل بها الخزينة الأمريكية، وهذا القرار لا يحدد نهاية الدور البريطاني وبروز النفوذ الأمريكي في السعودية فحسب وإنما في كامل منطقة الخليج العربي[2].

إستأنفت الشركات البترولية الأمريكية إنتاجها في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، حيث تعد نهاية الحرب العالمية الثانية نهاية لعهد قديم وبداية لحقبة جديدة في تاريخ الخليج العربي، ولعل من أبرز سماتها بروز الولايات المتحدة الأمريكية كعامل مؤثر في المنطقة إذ إستطاعت تحت غطاء الحرب أن تؤكد نفوذها وتتغلغل في منطقة الخليج العربي إقتصاديا وإستراتيجيا بحجة مواجهة المد الشيوعي، ولم يلبث أن أصبح الخليج العربي يحتل مكانة إقتصادية بعيدة المدى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية بعد سلسلة إكتشافات النفط في المنطقة على نطاق واسع في الخمسينيات من القرن العشرين ، وأصبح الهدف الرئيس للوجود الإستعماري في الخليج العربي هو تأمين إستغلال الثروة البترولية لصالح الشركات الرأسمالية الغربية[3].

---

[1] جورج لنشوفسكي ،المصدر السابق ،ص 512.

[2] محمد حسن العيدروس ،**تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** ، ط 2، عين للدراسات والبحوث الإنسانية و الإجتماعية ، القاهرة ، مصر ، 1998 ،ص ص 247-249.

[3] محمد حسن العيدروس ،المرجع السابق ،ص ص 251 ،253.

وعموما فإن الوضع العام لدول المشرق العربي قبل نشوب الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي والدخول في مرحلة الحرب الباردة كان وضعا متدهورا تميز بسيطرة القوى الإستعمارية التقليدية (فرنسا،بريطانيا) والسيادة المسلوبة، إضافة إلى الإختلافات الحزبية والصراعات الداخلية، كما أن معظم بلدان المشرق العربي وجدت نفسها مورطة في الحرب العالمية الثانية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالرغم من أنها لم تكن لها مصلحة فيها.

ثالثا ـ مظاهر الحرب الباردة في المشرق العربي:

1 ـ المظاهر السياسية:

لم يكن الصراع بين القطبين بمعزل عن الشؤون العالمية، فقد إمتد إلى مناطق خارج حدود الدولتين نظرا لرغبة كل منهما في توسعة نفوذه وتأثيره، حيث أدركت القوتان أن السيطرة السياسية والعسكرية و الإقتصادية على مناطق أكبر من العالم يعمل على دعم الحركة العالمية لهما ويوفر جانبا من مستلزمات ضمان الأمن القومي لهما، وقد ظهرت منطقة المشرق العربي على مسرح النزاع الأمريكي- السوفياتي وكان ذلك أمرا طبيعيا نتيجة لموقع المنطقة وأهميتها الإستراتيجية، لذا سعى كل طرف إلى إبعاد الآخر عن هذه المنطقة بسبب الحرص المتبادل على الوجود المتقابل من ناحية ومن ناحية أخرى القلق من إحتمالية المواجهة النووية.

أ ـ سياسة الإحتواء 1947م :

لقد أفضى التخطيط والإدراك الأمريكي الإستراتيجي إلى تبني سياسة ترمي إلى إحتواء الاتحاد السوفياتي ومنع الإنتشار المحتمل لنفوذه في منطقة شرق البحر المتوسط من جهة[1]، و تأمين قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم الغربي من جهة أخرى وقد كان لهذه السياسة الأثر البالغ في العلاقات الأمريكية السوفياتية[2]، هذا ويعتبر تطبيق هذه السياسة أولى حلقات الإستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أسهم في تهيئة أسس هذه النظرية وبلورة إطارها العام، الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان[3]**(الملحق رقم 02)** الذي بنى الإطار النظري لسياسة الإحتواء، وفق الرؤيا التي رسم معالمها بعد أن أشرف على تحليل أهداف الإستراتيجية السوفياتية وتحديد الطريقة التي ينظر بها الإتحاد السوفياتي إلى الغرب الرأسمالي، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن فرصة الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في إحتواء الإتحاد السوفياتي داخل مناطق نفوذه وتشديد الضغط عليه[4].

وقد أوضح كنان في كتابه " الدبلوماسية الأمريكية " بأن سياسة الإحتواء تهدف إلى حصر وإحتواء المد الشيوعي التوسعي، وقد أكد - وهو الخبير بالشؤون السوفياتية - أنه إقترح هذه الفكرة على الرغم من عدم وجود خطر عسكري سوفياتي ضد الغرب ولكنه كان متيقنا من وجود خطر سياسي يتوجب التصدي له، حيث قال : **" إن فكرة الإحتواء التي حملتني الجرأة على عرضها في عام 1947م كان يقصد بها إحتواء ما كنت أعتقده وآخرون من خطر توسع الشيوعية الستالينية على الصعيد السياسي ...على أني**

---

[1] Robert McMahon, op cit, p 28.

[2] طارق محمد ذنون الطائي، المرجع السابق ، ص 21.

[3] **جورج كينان :** خبير دبلوماسي أمريكي ، من أهم الشخصيات المتخصصة في الشؤون السوفياتية والمتشددة بوجه الإتحاد السوفياتي . (للمزيد ينظر: علي صبح ، المرجع السابق ، ص 89).

[4] إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق ، ص 252.

لم أكن أعتقد ولا الآخرون الذين يعرفون الإتحاد السوفياتي معرفة حسنة بوجود أدنى خطر من هجوم عسكري سوفيتي على القوى الغربية الكبرى أو اليابان، فكان الخطر في رأيي بعبارة أخرى ، خطر سياسيا وليس عسكريا وقد جاءت الأحداث مصداقا لهذا الإستنتاج "[1].

وعليه فهي سياسة إتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إحاطة وتطويق الإتحاد السوفياتي، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيقها من خلال تجميع هائل للأسلحة وعقد مجموعة من التحالفات وبناء القواعد في مناطق قريبة من الإتحاد السوفياتي وتقديم العون الإقتصادي والعسكري لحلفائها في منطقة الطوق وللمحايدين كذلك[2].

وفي هذا السياق ذكر علي صبح في كتابه " الصراع الدولي في نصف قرن 1945-1995 " بأن الهدف المعلن لإستراتيجية الإحتواء هو إحباط ما سمي بنزعة التوسع السوفياتية من خلال تطويق الإتحاد السوفياتي وحلفائه بجدار ضاغط من الأحلاف[3] والقواعد العسكرية التي تحول دون إختراق السوفيات لخط التقسيم الفاصل بين المعسكرين وإعاقة وصولهم إلى مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان لهذا الهدف شق آخر ملازم ومكمل له في رأي واضعي هذه الإستراتيجية وهو **"محاولة تعنيف قوة الضغط الموجهة ضد النظام السوفياتي من خلال العزل والإحتواء حتى ينهار وتنهار معه بالتالي منطقة نفوذه في شرق أوروبا"[4].**

قامت إستراتيجية الإحتواء في جانبها التطبيقي على مجموعة من الأسس والتي إعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف في وجه التغلغل الشيوعي وردعه، وتتمثل في:

ـ إمتلاك القدرة على التدمير الشامل بالسلاح النووي في حال مواجهتها للإتحاد السوفياتي[5] بحكم إحتكارها لهذه التقنية التي تحقق لها إمكانية التدمير أحادي الجانب، والذي شكل رادعا حقيقيا أمام أي فعل سوفياتي[6] بناءا على عدة إفتراضات كانت قائمة آنذاك مفادها أن أي مواجهة يمكن أن تقع مستقبلا بسبب إقدام الإتحاد السوفياتي على الهجوم المباشر ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا الغربية ستكون حربا شاملة لا محال، وقد إستمر إحتكار الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي القادر على الردع مدة نسبية دامت إلى غاية 1949م حينما أعلن السوفيات عن إمتلاكهم لهذا السلاح[7]، فأصبح الردع ثنائي الجانب وتوازنت القوى النووية للقطبين.

ـ إقامة حزام قوي من التحالفات والقواعد العسكرية لإحتواء التمدد السوفياتي[8].

---

[1] جورج كينان، **الدبلوماسية الأمركية**، تر: عبد الإله الملاح، دار دمشق للطباعة والنشر، بيروت،لبنان،1988،ص 190.

[2] جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمان القصيبي، ط 2 ، تهامة، المملكة العربية السعودية ،1984، ص ص 70 -71.

[3] **الأحلاف:** التحالف Alliance يعرف بأنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة والدفاع المتبادل ضد العدو المشترك. للمزيد ينظر :

Roger Scruton,"**Dictionary of political Thought**", Macmillan press, LTD , London , 1982 ,p 13.

[4] علي صبح، المرجع السابق ، ص ص 88 - 89.

[5] علي عودة العقابي، المرجع السابق ، ص 210.

[6] عبلة مزوزي، المرجع السابق، ص 74.

[7] علي عودة العقابي، المرجع السابق ، ص 210.

[8] عبلة مزوزي، المرجع السابق ، ص 74.

ـ إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على قوتها الجوية كونها بالمقارنة مع الإنفاق الضخم على القوات البرية و البحرية أقل تكلفة وأكثر فاعلية[1] .

وعليه فقد أخذ التجسيد الفعلي لسياسة الإحتواء شكل طوق تم من خلاله محاصرة وخنق الاتحاد السوفياتي بجدار عازل من الأحلاف والقواعد العسكرية، وهي الأحلاف التي سنأتي على ذكرها تفصيلا فيما بعد.

ومن هذا المنطلق فقد شكلت سياسة إحتواء الإتحاد السوفياتي حجر الزاوية الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأمريكية المنتهجة في جو المواجهة والحرب الباردة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية[2]، مما يعني في الواقع إتباع سياسة تضمن إبقائه بعيدا عن مناطق النفوذ الإستراتيجية خاصة منطقة المشرق العربي المتاخمة لحدوده والتي تشكل منطقة عبور إلى أوروبا الغربية .

.أهداف سياسة الإحتواء الأمريكية في المشرق العربي :

إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة الإحتواء في منطقة المشرق العربي من أجل الحفاظ على مصالحها الكبرى، وكانت هذه الإستراتيجية تهدف إلى:

ـ الحيلولة دون أي تغيير سياسي داخل البلدان العربية من أجل الحفاظ على الوضع القائم داخل كل قطر من خلال تبني مبدأ الدعم الكامل لجميع النظم العربية التي تقف في صف الولايات المتحدة الأمريكية وتناهض الشيوعية.

ـ التصدي لأي تغيير جيوسياسي قد يؤثر في معادلات القوة الإقليمية بالوقوف ضد المحاولات السوفياتية الرامية لبسط النفوذ الشيوعي بالمنطقة، ومعارضة جميع حركات التغيير الوطنية والقومية العربية التي شهدتها المنطقة في خمسينات وستينات القرن العشرين.

ـ التمسك بموقفها الداعم لإسرائيل والسعي لضمان تفوقها في إطار الصراع العربي الإسرائيلي بإعتبار أن أمن إسرائيل ضرورة أمنية إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[3].

ولامناص من القول أن إستراتيجية التدخل الأمريكي العالمي إتخذت من سياسة الإحتواء منهجا لها طيلة العقود الأربعة الموالية لنهاية الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تهدف إلى ردع الاتحاد السوفياتي عن محاولة التوسع والحيلولة دون نشره للإيديولوجية الماركسية الشيوعية، وقد كانت سياسة الإحتواء عالمية في مداها وإقليمية في تركيزها وصيغت في إطار فكري أكثر تماسكا ومنهجية وإتسمت بكونها شاملة وواقعية بحيث وازنت بين الأبعاد السياسية والعسكرية وأفضت في النهاية إلى إحتواء المد السوفيتي والإنتصار عليه[4].

---

[1] إيناس سعدي عبد الله ، السياسة الأمريكية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوربا ،المرجع السابق ، ص 59.

[2] غسان سلامة وآخرون ، **السياسة الأمريكية والعرب** ، ط 2 ، المستقبل العربي 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1985 ،ص 55.

[3] قاسم دحمان ، **تحولات الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط** ، ط 1، دار إي كتب ، لندن ،2020 ،ص 53.

[4] لزهر وناسي ،**الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وإنعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ،2008 - 2009 ،ص ص 34- 35،(غير منشورة).

ب ـ أزمة قناة السويس 1956 م :

ظهرت جذور أزمة قناة السويس في أعقاب توقيع إتفاقية الجلاء[1] سنة 1954م بين مصر وبريطانيا التي أنهت التواجد العسكري البريطاني بمنطقة القناة، كما كان لرفض الرئيس المصري جمال عبد الناصر[2] الإنضمام لحلف بغداد سنة 1955 م ولسلوكه إتجاه القومية العربية وتبنيه سياسة الحياد الإيجابي الأثر السيء على الغرب، و إزداد موقف مصر حرجا بعد أن كسر عبد الناصر إحتكار الغرب لتصدير السلاح للمنطقة من خلال عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع الإتحاد السوفياتي[3]، وأيضا مما زاد حنق الغرب على مصر إعلان الحكومة المصرية سنة 1955 م الإعتراف بجمهورية الصين الشعبية[4].

وبالرغم من ذلك كله لم تفقد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الأمل في جذب عبد الناصر لإرتباط ذلك بتحقيق خطة إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي في مقابل أن يقوما بالمساهمة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتمويل مشروع السد العالي الذي كانت تطمح إليه مصر وسبق أن تلقت عرضا لتمويله من قبل الإتحاد السوفياتي[5].

ولكن سرعان ما فشلت خطة الغرب في تطويع عبد الناصر، الذي لم يرذخ لشروطها مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والبنك الدولي لسحب عرض التمويل، وقد بررت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها مرجعة السبب إلى عدم موافقة مصر على بعض التعديلات في خطة السد وأن لديها شكوكا حول مقدرة مصر على توفير حصتها من إجمالي التكاليف والمقدرة ب 700 مليون دولار[6]، ومن الواضح أن هذه الأعذار ما هي إلا حجج واهية لا أساس لها من الصحة، وكانت مصر ترى في تدويل منطقة القناة والدفاع عن الشرق الأوسط ذريعة يتذرع بها الغرب لتواجده على أراضيها، ولكي تصبح أمة بالمعنى الصحيح لابد لها من الحصول على إستقلالها الكامل، وكان تولي إدارة القناة التقنية والتجارية والأمنية سيصبح الدليل الفعلي على إستقلالها[7].

وفي هذه المرحلة قرر عبد الناصر أن تعتمد مصر على مواردها الذاتية والتي من أهمها عائدات قناة السويس التي كانت تذهب حتى ذلك التاريخ لصالح الدول الأجنبية(بريطانيا ، فرنسا) ولذلك إتخذ

---

[1] **إتفاقية الجلاء:** هي إتفاقية أبرمت بين مصر وبريطانيا في 19 أكتوبر 1954 م هيأت لجلاء القوات البريطانية من مصر في 13 جوان 1956م على أن تعود إلى قناة السويس في حالة التهديد بهجوم مسلح على أي بلد مشترك في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا.(للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة ،ج6**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د.ت ، ص 213).

[2] **جمال عبد الناصر:** (1918-1970) زعيم مصري، رجل عسكري، رئيس دولة ولد بالإسكندرية من أسرة تنتمي إلى بلدة بني مرة بأسيوط، عين ضابطا بالكلية الحربية 1937م، شارك في حرب فلسطين 1948م ترأس جماعة الضباط الأحرار الذين قادوا الثورة المصرية 1952 م ضد الحكم الملكي، أمم قناة السويس 1956م، وبنى السد العالي، إنتهج سياسة الحياد الإيجابي، دعا إلى الوحدة العربية وترأس الجمهورية المتحدة بين مصر وسوريا.(للمزيد ينظر: تركي ضاهر، **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصرإلى جمال عبد الناصر**، ط2، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، 1992 ،ص ص 141-153).

[3] لطيفة محمد سالم ،**أزمة السويس1954-1957:جذور أحداث نتائج** ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ، 1996،ص ص 133- 135.

[4] رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق ، ص 182.

[5] لطيفة محمد سالم، المرجع السابق ، ص 135.

[6] فراس البيطار، المرجع السابق ،ص 1675.

[7] هنري لورنس، المصدر السابق،ص ص 205 – 206.

قراره التاريخي بتأميم قناة السويس، والذي سيمكن مصر من الرد على التحدي الغربي فبفضل عائدات القناة ستتمكن من تمويل مشروع السد العالي بنفسها، وتم تأميم القناة في 26 جويلية 1956 م[1].

- العدوان الثلاثي على مصر 1956 م:

قام بالعدوان الثلاثي على مصر تحالف كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وقد اشتركت الأطراف الثلاثة في الحرب كل منها لأسبابه الخاصة، فلم يكن تأميم قناة السويس السبب الوحيد للعدوان بل ثمة أسباب تعلقت بكل دولة، فبريطانيا رأت أن الظروف تهيأت للقضاء على عبد الناصر المناهض للإمبريالية والعدو الدود للغرب وحلفائهم في العالم العربي، وبإسقاطه تكون قد إنتقمت من تأميم قناة السويس و إسترجعت هيبتها ومركزها في مصر الذي كانت عليه قبل الثورة المصرية 1952 م[2]، أما إسرائيل فقد قابلت نجاح مفاوضات الجلاء المصرية البريطانية بتوتر شديد، إذ رأت أن هذا الوضع سيؤدي إلى إزالة حاجز القوات البريطانية التي كانت متمركزة على طول قناة السويس بين القوات المصرية والإسرائيلية[3].

بينما أرادت فرنسا التخلص من عبد الناصر وتغيير النظام في مصر قصد حرمان الثورة الجزائرية من أهم العناصر الداعمة والمؤيدة لها ماديا ومعنويا، خاصة أن فرنسا كانت عاجزة عن الإنتصار في الحرب أو إقرار السلم في الجزائر ، فضلا عن إنتقامها من قرار التأميم الذي حرمها من إمتيازاتها في شركة القناة التي كانت تطمح إلى تمديدها[4].

شارك في إتخاذ قرار العدوان على مصر كل من فرنسا وبريطانيا في حين إستبعدت الولايات المتحدة الأمريكية من المشاركة إمعانا في الحذر، وتم إختيار تاريخ الهجوم يتوافق مع موعد الإنتخابات الرئاسية الأمريكية التي يفترض بها أن تشغل الإدارة الأمريكية عن الأحداث الخارجية[5].

جرى التخطيط المشترك للهجوم العسكري على مصر بالتشاور بين فرنسا وبريطانيا وإسرائيل وبعد أن إتفقت إرادة الدول الثلاثة على الهجوم المسلح على مصر، بدأ الهجوم الإسرائيلي في مساء يوم 29 أكتوبر 1956 م على منطقة سيناء[6]، وفي اليوم الموالي 30 أكتوبر 1956 م وجهت كل من فرنسا وبريطانيا إنذارا إلى كل من مصر وإسرائيل لوقف القتال[7]،إلا أن جمال عبد الناصر رفض الخضوع للتهديد وأعلن تصميمه على القتال فإتخذت فرنسا وبريطانيا الرفض ذريعة وقامت بشن هجوم يوم 31 أكتوبر 1956 م على السلاح الجوي المصري ودمرت الطائرات الفرنسية والبريطانية عدة أماكن في بور سعيد[8] .

---

[1] فراس البيطار ،المرجع السابق ،ص ص 1675 – 1676.

[2] عبد الحكيم عامر محمود لافي ،**الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية 1948-1982م** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ ، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، 2011،ص 51 ، (غير منشورة).

[3] خليل حسين، **التاريخ السياسي للوطن العربي** ، ط 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ،2012 ،ص 482.

[4] عبد الحكيم عامرمحمود لافي، المرجع السابق ،ص 51.

[5] هنري لورنس، المصدر السابق ،ص 215.

[6] ناصر الأنصاري، **المجمل في تاريخ مصر** ، ط 1 ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، 1993 ،ص 265.

[7] هنري لورنس، المصدر السابق ،ص 217.

[8] خليل حسين، المرجع السابق ،ص ص 483-484.

ـ مواقف المعسكرين من العدوان الثلاثي على مصر:

ـ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من العدوان:

إستهجنت الولايات المتحدة الأمريكية هذا العدوان وإعتبرت عدم تمكن حلفائها من تحقيق نصر سريع على مصر قد يؤدي إلى وضع عالمي خطير، قد يجر العالم إلى حرب عالمية ثالثة خاصة بعد تدخل الإتحاد السوفياتي[1].

ـ موقف الإتحاد السوفياتي من العدوان:

لقد كان موقف الإتحاد السوفياتي من العدوان واضحا وقويا، حيث أرسل يوم 05 نوفمبر 1956 م إنذار إلى كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل[2]، وهدد بإستهداف عواصم الدول الثلاث بالسلاح النووي إذا لم يوقفوا العدوان المفروض على مصر فورا[3]، وقد أثار الإنذار مخاوف الدول المتحالفة وإحتجاج دول العالم، ونتيجة لهذا الوضع أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 07 نوفمبر قرارا بوقف إطلاق النار و إنسحاب المعتدين، وإضطرت الدول المعتدية أمام إجماع دول العالم وإستهجانها لهذا العدوان إلى الإنسحاب[4]، حيث تم الإمتثال للقرار بعد تلكؤ ومماطلة، ولم تنسحب آخر القوات الفرنسية والبريطانية إلا يوم 22 ديسمبر 1956 م، فيما تم سحب القوات الإسرائيلية يوم 07 مارس 1957 م ثم عادت قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وحلت محل قوات المعتدين على الحدود بين مصر وإسرائيل[5].

ـ نتائج العدوان الثلاثي على مصر :

ـ إستقلت مصر إستقلالا تاما لأول مرة في تاريخها المعاصر بعد تأميمها لقناة السويس وبسط السيادة المصرية عليها[6] .

ـ أصبح الشعب المصري الذي أظهر بسالته وصموده في مقاومة العدوان مثلا يحتذ ابه في سائر دول العالم التي تعاني من نير الإستعمار، هذه الأخيرة التي أيقنت بأنها بصمودها ومقاومتها تستطيع كسر شوكة أكبر الدول الإستعمارية ، وإشتدت حركات التحرر في الوطن العربي وفي مختلف أنحاء العالم .

ـ ألغت مصر في 01 جانفي 1957 م إتفاقية الجلاء التي سبق أن أبرمتها مع بريطانيا بعد أن أخلت ببنود الإتفاق بإشتراكها في العدوان على مصر[7] .

ـ بروز جمال عبد الناصر كقائد عربي ثائر له وزن كبير عربيا ودوليا.

ـ أثبت الجيش المصري قدرة دفاعية فائقة تتسم بروح الفداء مما ألحق خسائر فادحة بقوات العدو[8].

---

[1] خليل حسين ،المرجع السابق ،ص 484.
[2] طارق محمد ذنون الطائي ،المرجع السابق ،ص 25.
[3] هنري لورنس ،المصدر السابق ،ص 219.
[4] رأفت غنيمي الشيخ ،المرجع السابق ،ص 187.
[5] عبد الحكيم عامر محمود لافي ،المرجع السابق، ص 53.
[6] هنري لورنس ،المصدر السابق ،ص 219.
[7] خليل حسين ،المرجع السابق ،ص ص 484 - 485 .
[8] عبد المنعم خليل ، **مذكرات الفريق عبد المنعم خليل** :حروب مصر المعاصرة،الكرمة للنشر والتوزيع،القاهرة، مصر، 2016 ،ص 91.

ـ أدرك العالم العربي ضرورة وحتمية وحدته وتضافرت الجهود لتحقيق مزيد من التعاون والتضامن فجاء البيان التاريخي المصري السوري في 04 فيفري 1958 م معلنا قيام الوحدة بين البلدين تحت إسم الجمهورية العربية المتحدة[1] .

ـ حققت إسرائيل هدفها من العدوان وتم لها فك الحصار على مضيق تيران وتحسين موقف ميناء إيلات كميناء بحري مهم للإقتصاد الإسرائيلي وتخلصت من العمليات الفدائية الفلسطينية نتيجة تمركز قوة طوارئ دولية على حدودها[2]، ولكنها فشلت في إسقاط عبد الناصر وأخفقت في الحصول على حرية المرور بسفنها من القناة[3].

ـ لم تكن خسارة فرنسا وبريطانيا ـ المساهمين الرئيسيين في شركة قناة السويس- خسارة مادية فحسب، بل كانت خسارة سياسية في المقام الأول وتتمثل في فقدانهما لهيبتهما بشكل غير مسبوق، حيث ثبت أمام الرأي العام العالمي أنهما لم تعودا متحكمتين بزمام الأمور في الشرق الأوسط[4].

ـ ويرى محمد حسنين هيكل في كتابه "قصة السويس" أن أزمة قناة السويس شكلت الحدث البارز الذي إستطاع من خلاله الاتحاد السوفياتي أن يحقق ويعلن تعادله مع الولايات المتحدة الأمريكية في الردع النووي نتيجة لحيازته أسلحة الدمار الشامل التي هدد بإستعمالها إذا لم تتراجع الدول المشتركة في العدوان على مصر، وكانت تلك ذروة الحرب الباردة حيث يقول: **" كان الإنذار السوفيتي في السويس هو ذروة الحرب الباردة...وكان تعاون الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ـ تحت أحكام التعامل بينهما في أسلحة الدمار الشامل ـ إعلانا بميلاد ثنائية دولية على القمة تحكم النظام الدولي وتفاعلاته "**[5].

ـ بلغت شعبية الاتحاد السوفياتي في مصر والعالم العربي بوجه عام ذروتها بعد موقفه المؤيد والمساند لمصر والمناهض للإمبريالية الغربية[6].

---

[1] عبد الحكيم عامر محمود لافي، المرجع السابق ،ص 58.
[2] عبد المنعم خليل، المصدر السابق ،ص 92.
[3] عبد الحكيم عامر محمود لافي، المرجع السابق ،ص 57.
[4] عبد الله عبد العاطي عبد السلام، **"أزمة السويس وثورة المجر 1956 م"**، في مجلة وقائع تاريخية ،ج 1،ع 31 ،جويلية 2019 ،(ص.م 313-346)، ص ص 331 – 332.
[5] محمد حسنين هيكل، **قصة السويس**: آخر المعارك في عصر العمالقة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، لبنان ،1977 ،ص 11.
[6] عبد الله عبد العاطي عبد السلام ،المرجع السابق ،ص 334.

2 ـ المظاهر العسكرية :

إتسعت رقعة اللعبة الدولية بين القطبين المتصارعين على النفوذ في العالم لتشمل زواياه الأربعة، مما جعل إتباع أسلوب الأحلاف ضرورة لابد منها، وخاصة بعد أن إشتدت الحرب الباردة وتزايد نفوذ المعسكرين وإتسعت دائرة الصراع والتنافس من أجل فرض الهيمنة العالمية.

إن هذه الأحلاف العسكرية هي شكل من أشكال التعاون السياسي العسكري بين الدول وتهدف إلى تظافر الجهود إستعدادا لصد أي عدوان محتمل، أو ربما الإعداد لشن حرب على عدو قائم[1].

أ- حلف بغداد 1955 م :

بعد أن إحتدمت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي شهدت منطقة المشرق العربي ضغوطات من قبل الدول الغربية في محاولة منها لجر دول المنطقة إلى الضلوع في مشاريعها الدفاعية الرامية إلى عزل الإتحاد السوفياتي والحد من توسعه وحصر نفوذه في هذه المنطقة الإستراتيجية ،والحيلولة دون تسرب الأفكار الشيوعية إليها.

حيث ظهرت العديد من المحاولات الغربية لإيجاد سلسلة من التكتلات والأحلاف العسكرية تشكل جدارا عازلا يمتد من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا الغربية وصولا إلى باكستان عبر تركيا والدول العربية، وتمت إقامة أول إتفاق دفاعي مشترك برعاية الغرب سمي بحلف بغداد[2].

ـ تأسيس حلف بغداد:

تأسس حلف بغداد في منطقة الشرق الأوسط في 24 فيفري 1955 م حيث عقدت كل من تركيا والعراق ميثاقا دفاعيا بينهما، والذي تركت مادته الخامسة باب العضوية مفتوحا لكل الدول التي ترغب في الانضمام إليه والتي يعنيها الدفاع عن السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي، وإنضمت إليه بريطانيا في أفريل 1955م وباكستان في جويلية 1955م وإيران في نوفمبر 1955م ،وأصبح منذ هذا التاريخ يعرف بحلف بغداد[3]، في البداية ترددت الولايات المتحدة الأمريكية في المشاركة في الحلف ولكنها عدلت موقفها كونه ينسجم مع مخططاتها الإستراتيجية لإقامة مناطق دفاعية لمواجهة الإتحاد السوفياتي فانضمت إلى الحلف[4]، لكنها لم تنضم إليه بصورة كاملة رغم أنه كان لها دور كبير في التحريض على إنشائه، وإنما إقتصرت مشاركتها على الإنضمام إلى عضوية لجنة مكافحة النشاط الهدام وكذلك اللجنتين الإقتصادية والعسكرية التابعتين إلى الحلف[5].

---

[1] عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص 28.
[2] إيناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة، المرجع السابق، ص ص 104- 105.
[3] يحي أحمد الكعكي، المرجع السابق، ص 53.
[4] مؤيد محمود حمد، المرجع السابق، ص 108.
[5] محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 49.

وقد فشلت مساعي نوري السعيد[1] رئيس وزراء العراق آنذاك بإقناع عدد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر وسوريا بالإنضمام إلى الحلف، وهذا لقناعة هذه الدول بأن مصدر الخطر الحقيقي على المنطقة هو إسرائيل وحلفائها (الغرب) الذين يقفون وراء الحلف وليس الإتحاد السوفياتي، وقد كان مصدرهم الوحيد للسلاح في حربهم ضد إسرائيل، وبعد قيام الثورة في العراق سنة 1958م إنسحبت العراق من عضويته في 24 مارس 1959 م وتحول إسم الحلف إلى حلف المعاهدة المركزية وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عضوا عاملا كامل العضوية[2].

ـ أجهزة حلف بغداد :

ـ مجلس الحلف :الجهاز الرئيسي للحلف هو المجلس الذي يتألف من وزراء الخارجية للدول الأعضاء أو من ينوب عنهم، ويتولى توجيه السياسة الدفاعية العليا للحلف، وتصدر قراراته بالإجماع[3].

للحلف لجان مختلفة أهمها :

ـ اللجنة العسكرية : مهمتها توجيه النشاط العسكري للحلف وتضم قادة الجيوش أو رؤساء أركان الحرب للدول الأعضاء، ومنذ سنة 1960 م تكونت لجنة فرعية عسكرية دائمة في مقر الحلف من نواب هؤلاء القادة[4]، كما توجد لجان للإقتصاد والإتصال و مكافحة النشاط الهدام، وللحلف مجلس علمي ومركز ذري في طهران وأمانة عامة في أنقرة[5].

ـ أهداف حلف بغداد [6]:

ـ الدفاع عن أمن وسلامة الأطراف المتعاقدة .

ـ تعهد كل من الدول الأعضاء بالإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية فيما بينها .

ـ اللجوء إلى التسوية السلمية في حال قيام نزاع بين أطراف الحلف تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة .

ـ في حالة وقوع أي عدوان على إحدى الدول الموقعة على المعاهدة فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستتخذ التدابير اللازمة بخصوص هذا الشأن بما في ذلك إستخدام القوات المسلحة، كما يمكن أن يتفق عليه بينها وبين الدول المعنية .

---

[1] **نوري السعيد:**(1888- 1958) ولد في بغداد 02 جانفي 1888م ،درس في مدرسة إسطنبول العسكرية وتخرج منها سنة 1906 م برتبة ملازم ثان ،شارك في الثورة العربية ،وعين رئيسا لأركان حرب الجيش الحجازي ،رافق الأمير فيصل إلى مؤتمر السلام بباريس،ثم شغل منصب وزير الدفاع في العراق ،ألف أول حكومة له في 23 مارس 1930 م ،عين رئيسا لوزراء العراق 1938م وظل رجلا مهما في السياسة العراقية حتى سقوط الملكية،ولقي مصرعه في ثورة 1958 م بالعراق. (للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، **موسوعة السياسة العراقية**، ط 2، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان ،2013 ، ص ص 637-639).

[2] يحي أحمد الكعكي، المرجع السابق ،ص 53.

[3] علي صبح، المرجع السابق ،ص 110.

[4] محمد عزيز شكري، المرجع السابق ،ص ص 51-52.

[5] إيناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة، المرجع السابق ،ص 106.

[6] المرجع نفسه ،ص 106.

ـ مواقف الدول العربية من حلف بغداد :

بالنسبة لمصر فقد رفضت الإنضمام للحلف، ولم تكتفي بذلك بل شنت حملة دعائية ضد العراق ونوري السعيد وضد أي دولة عربية تسول لها نفسها الإنضمام إلى الحلف، الذي أعتبره عبد الناصر وجه آخر للسياسة الغربية التي تسعى لفرض سيطرتها على الدول العربية بدعوى مكافحة الشيوعية[1]، كما عارضت المملكة العربية السعودية قيام الحلف ورفضت الإنضمام إليه، لكونه يضم أندادها التقليديين من الهاشميين الحاكمين في العراق، وبسبب تخوفها من أن يؤدي دخول العراق في حلف موالي للغرب إلى زيادة قوته مما يشكل تهديدا مباشرا للمملكة العربية السعودية[2].

ويتضح جليا أن مصر والمملكة العربية السعودية تنظران إلى حلف بغداد على أنه يمثل تهديدا مباشرا لأمنهما وخطرا على إستقلال المشرق العربي، أما بالنسبة لسوريا فنظرا لإنقسام الرأي العام الداخلي فيها حول الحلف فقد حاول الوفد السوري أن يتبنى موقفا متوازنا ينطوي على نفي وجود أية نية لدى سوريا للإنضمام إلى التحالف المقترح، ومن ناحية أخرى تجنب الإدانة الصريحة لسياسة نوري السعيد، ومن جهتها أعلنت الأردن أنها ورغم كراهيتها للأحلاف الأجنبية فإنه يتعذر عليها إدانة التحالف المقترح صراحة[3]، وتأسيسا على ما سلف يمكن القول أن معظم الدول العربية بإستثناء مصر والمملكة العربية السعودية قد تبنت إتجاه حلف بغداد مواقفا قوامها المراوغة والمماطلة وعدم الوضوح .

ـ موقف الإتحاد السوفيتي من حلف بغداد :

إعتبر الإتحاد السوفياتي حلف بغداد تحولا خطيرا لأنه يعني حلول الولايات المتحدة الأمريكية محل بريطانيا في الشرق الأوسط، في حين أن التوازن كان قائما على تواجد النفوذ الغربي الثلاثي (البريطاني ،الفرنسي ،الأمريكي) وهو تواجد ينطوي على إنقسامات يستخدمها الاتحاد السوفياتي لصالحه، أما هذا التحالف يجعله أمام نظام دفاعي إقليمي مشترك تنضم إليه البلدان العربية، فهو بهذا يعتبره أحد المخططات التي تستهدف الإبقاء على السيطرة الغربية على دول المنطقة وإستغلال ثرواتها ويشكل تهديدا للإتحاد السوفياتي و تصعيدا للتوتر بين القطبين، وكرد فعل من جانب السوفيات على تحركات الغرب وحلفائه في المنطقة أصدرت الخارجية السوفياتية بيانا في 16 أفريل 1955 م أوضحت فيه أن الإتحاد السوفياتي**" يتعهد بالدفاع عن دول الشرق الأوسط التي تتعرض لضغوط من جانب الدول الإمبريالية لإجبارها على الإنضمام إلى التحالفات العدوانية الغربية حتى تتمكن تلك الدول من حماية حريتها وإستقلالها "[4].**

ـ دوافع تبني الدول الغربية لحلف بغداد:

ـ القيمة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط من الناحية العسكرية كونها متاخمة للإتحاد السوفياتي وحلفائه[5] .

---

[1] محمود صالح منسي، المرجع السابق، ص 96.
[2] فواز جرجس،**النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى**،ط 1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،لبنان،1997،ص 47.
[3] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 124.
[4] المرجع نفسه، ص ص 127-128.
[5] محمد عزيز شكري، المرجع السابق ،ص 50.

ـ ربط المنطقة بحلف عسكري لتأمين مصالحها .

ـ عزل المنطقة عن أي نشاط شيوعي معادي للرأسمالية .

ـ العمل على خنق الحركات التحررية ومكافحة شعارات القومية العربية الداعية للوحدة العربية[1].

ـ قلق الإدارة الأمريكية من المساعدات التي يقدمها الاتحاد السوفياتي إلى بلدان آسيا وإفريقيا سواء منها الإقتصادية أو العسكرية .

ـ خشية الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة عدم الإنحياز التي إعتمدتها بعض دول المشرق العربي، التي تميل بالرغم من إلتزامها الحياد إلى المعسكر الشرقي ومناوئة للغرب الإمبريالي[2].

ـ إستخدام الحلف كسلاح عسكري ضد أي تهديد أو عدوان من قبل الاتحاد السوفياتي في المنطقة .

ـ فرض الهيمنة الغربية على العالم العربي، خاصة وقد أضاف له النفط أهمية إقتصادية حيوية إلى جانب أهميته الإستراتيجية[3] .

ومما سبق ذكره نستخلص أن الولايات المتحدة الأمريكية قد رأت في حلف بغداد وسيلة فعالة لإكمال الطوق المفروض على المعسكر الشرقي من الجهة الجنوبية إستكمالا لما بدأت به من خلال حلف شمال الأطلسي، وإزداد الإهتمام بحلف بغداد بعد أن شعرت بتزايد النفوذ السوفيتي في المشرق العربي سعيا منه لسحب البساط من تحت أقدام الدول الغربية وهذا من خلال إستمالة الدول العربية بتقديم الدعم و الحماية.

[1] إيناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة، المرجع السابق ،ص 104.
[2] مؤيد محمود حمد، المرجع السابق ،ص ص 108-109.
[3] محمود صالح منسي، المرجع السابق ،ص ص 95-96.

خـلاصـة :

يحتل المشرق العربي موقعا جغرافيا يتميز بأهمية إستراتيجية وإقتصادية بارزة حيث تمركز في منطقة قلب العالم، يربط بين قاراته الثلاثة: إفريقيا وآسيا وأوروبا، ويشرف على أغلب المسطحات والممرات البحرية العالمية، ويمتلك إمكانات طبيعية هائلة تتصدرها الثروة النفطية، كل هذه المميزات جعلت من المنطقة هدفا مكشوفا ومحورا للتنافس بين قطبي الحرب الباردة، وهو الوضع الذي برزت وإنكشفت مظاهره بالمنطقة خاصة في الميدانين السياسي والعسكري، وذلك من خلال دخول منطقة المشرق العربي ضمن نطاق تطبيق السياسة الأمريكية الرامية لإحتواء المد السوفيتي، وكذا بروز أزمة قناة السويس التي تعتبر من أخطر بؤر التوتر التي عرفتها الحرب الباردة حيث كادت أن تنتقل بالصراع الفكري بين المعسكرين إلى حرب عالمية ثالثة، أما عن المظهر العسكري فقد إنعكس منذ تأسيس حلف بغداد بدعم غربي وما رافقه من ضغوطات وتوترات سياسية على الساحتين الدولية والعربية.

الفصل الثالث:

الآثار الإقتصادية للحرب الباردة في المشرق العربي

ـ تمـهيد

أولاـ المشاريع الإقتصادية

ثانياـ الصفقات والمعاهدات والإتفاقيات الإقتصادية

ثالثاـ السياسات والتوجهات الإقتصادية

ـ خـلاصـة

تـمـهـيـد:

طوال النصف الثاني من القرن العشرين ظلت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي رهينتين لبيئة الحرب الباردة، ولم تنج أية منطقة في مختلف أنحاء العالم من الشرارات الملتهبة لهذا الصراع، ولم تستثنى منطقة المشرق العربي من ذلك، بل تعتبر واحدة من أبرز صفحات الصراع بين القطبين، وهو الأمر الذي ترتب عنه آثار متعددة بالمنطقة شملت مختلف المجالات خاصة منها الإقتصادية، ومن خلال هذا الفصل سنحاول إبراز الآثار الإقتصادية التي خلفتها الحرب الباردة في منطقة المشرق العربي.

أولا ـ المشاريع الإقتصادية

1- مبدأ ترومان 1947 م:

ألقى الرئيس الأمريكي هاري ترومان[1] في 12 مارس 1947 م خطابا في جلسة مشتركة للكونغرس ، والذي ما لبث أن أطلق عليه مبدأ ترومان وقد حمل هذا الخطاب الرؤية الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة تمدد الهيمنة السوفيتية، وقد حذر ترومان في خطابه من أن العالم سيواجه الكارثة ما لم تحارب الولايات المتحدة الأمريكية الشيوعية في الخارج[2]، وأكد فيه أنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على كيانها إلا في عالم تزدهر فيه الحرية، وأن هذا الهدف لا يتحقق إلا إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية على إستعداد لمساعدة الشعوب الحرة في مواجهة الحركات العدوانية التي تستهدف فرض نظم حكم إستبدادية على هذه الشعوب، ويجب أن تكون هذه المساعدة في صورة معونة إقتصادية ومالية من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي الذي يؤدي إلى الإستقرار السياسي في تلك الدول وطالب بإعتماد مبلغ 400 مليون دولار كمساعدات إقتصادية وإمدادات عسكرية لليونان وتركيا[3].

فحسب ما أورده ترومان في خطابه فإنه يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل بلوغ أهدافها أن تقوم بمساعدة الشعوب الحرة في مقاومة الأعمال العدوانية التي تسعى لفرض أنظمة حكم غير ديمقراطية والتي تقوض ركائز السلم العالمي، وأن أي هجوم يشنه عدو الولايات المتحدة الأمريكية في أي دولة من دول العالم يشكل هجوما على الولاية المتحدة الأمريكية.

وفي 22 أفريل صوت الكونغرس الأمريكي بالإجماع على مشروع القانون، وأوضح ترومان أنه ينوي حصر المساعدات الأمريكية في الدول التي تقر الولايات المتحدة الأمريكيةنظامها السياسي و الإقتصادي[4]، حيث تم تطبيق مبدأ ترومان في البداية للدفاع عن اليونان وتركيا، لكن سرعان ما إمتد ليشمل منطقة الشرق الأوسط ومن مظاهر تطبيق مبدأ ترومان التدخل الأمريكي المباشر في شرقي البحر المتوسط وخاصة في المشرق العربي تقديم المساعدات العسكرية والإقتصادية للدول والحكومات المعارضة للإيديولوجية والسياسة السوفياتية[5].

وهكذا خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بصيغة جديدة تمثلت في القانون الذي أقره الكونغرس بتقديم المعونة الإقتصادية والعسكرية لتركيا واليونان ولأي بلد يتعرض لإعتداء شيوعي وبذلك فإن مبدأ ترومان هو سياسة خارجية إنتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف صيانة المصالح القومية الأمريكية وتعزيز النفوذ الأمريكي عن طريق محاربة إمتداد الشيوعية تحت ستار صيانة السلام العالمي[6].

---

[1] **هاري ترومان(1884-1972):** الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ،أصبح رئيسا للبلاد خلفا لروزفلت سنة 1945 م ،أيد فكرة الأمم المتحدة وإستخدم القنبلة الذرية ضد اليابان سنة 1945 م ،صاحب مبدأ ترومان في عهده تبنت الو.م.أ خطة مارشال لإعادة بناء إقتصاد أوروبا وحلف شمال الأطلسي سنة 1949 م لمقاومة الشيوعية في غرب أوروبا والنقطة الرابعة سنة 1949 م لتدعيم الحركات الموالية لها في العالم الثالث. (للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ،ج 1، المرجع السابق،ص 724).

[2] إيناس سعدي عبد الله، السياسة الأمريكية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا، المرجع السابق ،ص 63.

[3] جون سبانيير، المصدر السابق، ص 28.

[4] إيناس سعدي عبد الله، السياسة الأمريكية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا،المرجع السابق ،ص ص 64-66.

[5] غسان سلامة وآخرون، المرجع السابق ،ص 55.

[6] إيناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة، المرجع السابق ،ص 82.

2 ـ النقطة الرابعة 1949 م:

إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات على المساعدات الإقتصادية في مكافحة التوغل الشيوعي في مناطق مختلفة في العالم، إنطلاقا من إستراتيجية الإحتواء التي إنتهجتها خلال فترة حكم الرئيس هاري ترومان، الذي أعلن في 20 أكتوبر 1949 م كخطوة تالية لمشروع مارشال عن مشروعه الخاص بالدول المتخلفة والمعروف بإسم "النقطة الرابعة" Point Four وجاء الإعلان في كلمات نصها :**" إننا يجب أن نخطر إلى وضع برنامج جديد لجعل تقدمنا العلمي والصناعي في خدمة تنمية البلاد المتخلفة في العالم ،وأن يكون هدفنا مساعدة الشعوب الحرة في العالم في جهودها الذاتية لإنتاج مزيد من الطعام واللباس ومزيد من وسائل المعيشة ،ومزيد من الأجهزة التكنولوجية وكل ذلك للتخفيف من أعباء هذه الشعوب"**[1].

فهو مشروع يقضي بتقديم العون للدول التي تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة الفنية و الإقتصادية في مواجهة خطر الشيوعية، وكان المشروع موجه إلى منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول العالم العربي وإسرائيل، والتي دخلت على إثر صدور هذا المشروع في إتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل: لبنان والعراق وتركيا بحجة الوقوف في وجه المد الشيوعي[2].

يتضح أن المساعدات الإقتصادية بموجب النقطة الرابعة جاءت بإعتبارها أسلوب من أساليب السياسة الخارجية الأمريكية التي إعتمدت الإقتصاد أداة مناسبة من أدوات مواجهة الإتحاد السوفياتي، فضلا عن كونها محاولة لإيجاد طرق تجذب دول العالم الثالث إلى السياسة الأمريكية وتوقعها في ظل هيمنتها[3]، وهي بهذا تحقق فائدتين للولايات المتحدة الأمريكية، أولها منع التغلغل الشيوعي في المشرق العربي، وثانيها كسب حلفاء بالمنطقة وتوسيع مناطق نفوذ الكتلة الغربية، حيث كانت تأمل من وراء المشروع أن تحقق منطقة المشرق العربي إستقرارها السياسي وأن يشعر العرب بجميل الولايات المتحدة الأمريكية، وتفقد الشيوعية العالمية ويفقد الإتحاد السوفياتي تأثيرهما في المنطقة العربية، وينتج عن ذلك تقلص التهديد الموجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الإقتصادية في المشرق العربي.

في سنة 1951م عقدت الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقيات بشأن تنفيذ مشروع النقطة الرابعة مع العديد من دول المشرق العربي منها: مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية والعراق، إلى جانب تركيا وإيران وإسرائيل في الشرق الأوسط[4].

لقد ساهم مشروع النقطة الرابعة في تنمية دول المشرق العربي التي إستفادت منه، إلا أنه كان سلاحا في يد الولايات المتحدة الأمريكية ترفعه في وجه أي دولة تعارض مشاريعها في المنطقة، فقد ألغيت المساعدات الإقتصادية الأمريكية الممنوحة بموجب مشروع النقطة الرابعة لمصر بمجرد رفضها الإنضمام للتحالفات الغربية (حلف بغداد) التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[5].

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق ،ص 139.
[2] موسى محمد آل طويرش، **العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة 1914-1991** ،ط 2 ،دار المعتز للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2017 ،ص 152.
[3] مؤيد محمود حمد، المرجع السابق ،ص 103.
[4] رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر ،المرجع السابق ،ص ص 139-140.
[5] المرجع نفسه ،ص 140.

3 - مشروع إيزنهاور 1957 م :

خلال سعي الولايات المتحدة الأمريكية الحثيث لمنع الإتحاد السوفياتي من مد نفوذه إلى منطقة الشرق الأوسط لما لها من أهمية إستراتيجية وبحجة دعم حركات التحرر وغيرها من الشعارات التي كان بإمكانها أن تؤثر في شعوب المنطقة، أطلقت العديد من البرامج الإقتصادية وكان من أبرزها مشروع إيزنهاور[1]، الذي أعلن عنه في 09 مارس 1957 م حيث أخذ شكل قرار صدر بعد موافقة الكونغرس(**الملحق رقم 03**)، والذي يعد بمساعدات عسكرية وإقتصادية أمريكية لدول الشرق الأوسط ولأي بلد يرغب فيها من أجل تأمين وحماية السلامة الإقليمية والإستقلال السياسي لهذه البلدان -الراغبة في مثل هذه المساعدة - ضد العدوان العسكري الناتج من أي بلد تحكمه الشيوعية العالمية[2].

جاء مشروع إيزنهاور[3] كرد فعل للولايات المتحدة الأمريكية على إثر فشل العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 م، وشكل الدعامة الأساسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهي السياسة التي إستهدفت ملء الفراغ الإستعماري الناتج عن هزيمة فرنسا وبريطانيا في حرب السويس وأفول نجميهما كدول إستعمارية كبرى، وبالتالي فإن هدف المشروع هو فرض الهيمنة الإمبريالية الأمريكية على المنطقة العربية تحت ستار الخوف من الخطر الشيوعي، وتضمنت هذه السياسة :

- حماية القوات الأمريكية لأي دولة تتعرض لعدوان مسلح من قبل دولة تابعة لنفوذ الشيوعية الدولية .

- مساعدة دول المنطقة التي تحالف الولايات المتحدة الأمريكية في تعضيد قوتها الإقتصادية وقد تم إعتماد 200 مليون دولار سنويا لهذا الغرض .

- منح مساعدات عسكرية أمريكية للدول التي تطلب ذلك، حيث منحت للرئيس الأمريكي سلطة التدخل العسكري في حالة هجوم شيوعي مباشر[4].

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على كسب تأييد الحكام العرب لسياستها في المنطقة خاصة أولئك الحكام الذين لايثقون في الرئيس المصري جمال عبد الناصر معتمدة على دعايته ضد الملوك والأقليات الإقطاعية، حيث ركزت في الترويج لمشروع إيزنهاور على العراق ولبنان والمملكة العربية السعودية والأردن[5].

وبموجب هذه السياسة قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات عسكرية لدعم الإنقلاب الملكي في الأردن سنة 1957م، وأرسلت قوات إلى الأردن ولبنان عام 1958 م بعد ثورة جويلية 1958م في العراق ،كما إرتبطت دول حلف بغداد بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال معاهدات رسمية في جويلية

---

[1] موسى محمد آل طويرش ،المرجع السابق ،ص 157.

[2] روبرت ماكنمارا، المصدر السابق ،ص ص 52-53. ينظر أيضا : روبرت جيه ماكمان، المرجع السابق ،ص 72.

[3] **إيزنهاور :**الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ،ولد في 14 أكتوبر 1890 م بولاية تكساس ،تخرج من الكلية الحربية "وست بونيت" عام 1915 م،عين قائدا لقوات الإحتلال الأمريكي في ألمانيا سنة 1945 م،إنتخب خلفا لترومان سنة 1953 م ،ينسب إليه المشروع المعروف بإسمه الذي أعلن عنه في 07 جانفي 1957 م،أيد سياسة هيئة اللأمم المتحدة إبان العدوان الثلاثي على مصر،إعتزل السياسة وخلفه جون كينيدي في 22 مارس 1961 م. (للمزيد ينظر:أحمد عطية الله، المرجع السابق ،ص ص 165-166).

[4] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 1، المرجع السابق ،ص ص 437-438.

[5] رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر ،المرجع السابق ،ص 147.

1958 م وجاء ذلك بمثابة إعتراف علني بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للقوى الإستعمارية في هذه المنطقة من العالم[1].

أ- موقف الدول العربية من مشروع إيزنهاور :

رفضت كل من مصر وسوريا مشروع إيزنهاور لكونه مشروع غربي يسعى إلى الزج بالعرب في أتون الحرب الباردة القائمة بين المعسكرين الشرقي والغربي ،التي لم يكن للعرب مصلحة فيها وإعتبروه شكلا جديدا للإمبريالية الجماعية التي تهدف في المقام الأول إلى إخضاع العرب للغرب بحجة الدفاع عنهم وإنقاذهم من العدوان السوفياتي، وكرد فعل أعلنت الوحدة بين الدولتين بقيام الجمهورية العربية المتحدة في فيفري 1958 م[2]، في حين قبلته لبنان التي إنقسم مواطنوها إلى فريقين، حيث وافقت عليه قطاعات واسعة من الطائفة المارونية والمنظمات السياسية اليمينية، وتصدت له أغلبية الشعب اللبناني، وقد أدى القبول الرسمي للبنان إلى الزج بها في أتون الصراع بين الشرق والغرب لصالح المعسكر الغربي[3].

كما إنضمت المملكة العربية السعودية للمشروع وحرصت على إلغاء عبارة "فراغ" وقدمتها على أنها الصراع ضد أي نشاط شيوعي وأي شكل من أشكال الإمبريالية وأي خطر يهدد السلام والنظم بالمنطقة، وحظي المشروع بقبول الأردن بعد الإنقلاب الذي أدى إلى الإطاحة بالحكومة الموالية لعبد الناصر والإتحاد السوفياتي ،ومن جهتها أيدت حكومة نوري السعيد في العراق مشروع إيزنهاور ودعت بقية الدول العربية إلى الإنضمام إليه[4].

ب- موقف الإتحاد السوفيتي من مشروع إيزنهاور :

رفض الإتحاد السوفياتي إنضمام دول المنطقة إلى مشروع إيزنهاور وإعتبره أسلوبا للتدخل العسكري وحيد الجانب في شؤون المنطقة العربية وأصدر بيانا في 13 جانفي 1957 م أشار إلى أن طلب إيزنهاور يتعارض مع مبادئ وأهداف هيئة الأمم المتحدة وينطوي على تهديد خطير للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وأن ما ورد في المشروع ليس صوت السلام بل صوت الحرب ،حيث أن إستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقواتها المسلحة في هذه المنطقة يمكن أن يسفر عن عواقب وخيمة تقع مسؤوليتها كاملة على الحكومة الأمريكية، ووصف المشروع بأنه محاولة عدوانية لإستعمار الشرق الأوسط ولكن بلباس جديد[5].

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 1، المرجع السابق ،ص 438.
[2] رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر ،المرجع السابق ،ص 148.
[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، عالم المعرفة4، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978،ص ص 145-146.
[4] هنري لورنس، المصدر السابق ،ص ص 233-234.
[5] إياد طارق العلواني ،المرجع السابق ،ص 120.

4 ـ مشروع السد العالي:

عملت مصر منذ عام 1953 م على وضع خطة شاملة للتنمية الإقتصادية وزيادة الدخل القومي، وهذا من خلال إعتماد مجموعة مشاريع إقتصادية يأتي في مقدمتها مشروع السد العالي بمنطقة أسوان، ونظرا لتكلفته التي تفوق بكثير القدرات المالية لمصر في ذلك الوقت. لذا رأت أن تبدأ بالإتصال بالبنك الدولي الذي أنشئ لمثل هذا الغرض، وطلبت منه تمويل المشروع إلا أن القائمين عليه بدؤوا يضعون العراقيل ويلتمسون الأعذار للتهرب من المشروع، وكانت أول العقبات التي وضعوها أنه يجب على مصر أن تنهي خلافها مع إسرائيل وبريطانيا، وفي مرة أخرى طلب البنك أن تعمل مصر على حل مشكلة مياه النيل مع السودان قبل أن يوقع البنك الإتفاق معها على المعونة المالية[1].

وفي تلك الأثناء كانت العلاقات المصرية السوفياتية آخذة في النمو بصورة مطردة لذلك أعلن الإتحاد السوفياتي في أكتوبر 1955 م عن إستعداده لتقديم المعونة الإقتصادية والفنية لأية دولة مستعدة لقبولها، وأثار هذا العرض مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان السوفيات قد حققوا في فترة قريبة تقدما بارزا بنجاحهم في عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر[2]، ولذلك قدم دالاس وزير الخارجية الأمريكي عرضا للرئيس المصري جمال عبد الناصر لبناء السد العالي في أسوان، وقام خبراء فنيون بدراسة المشروع وأعلنوا صلاحيته وبحلول فيفري 1956 م كان عبد الناصر على إستعداد لإبرام الصفقة[3]، وأعلنت مصر أنها **"ترغب في الإتفاق مع الغرب على تمويل مشروع السد بعد أن وصلت إلى إتفاق مع السودان ، وأن الأمر الآن يتوقف على نية الدول الغربية "[4].**

وكان من المفترض أن يتم تمويل المشروع بدعم مشترك بين البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكانت الحكومة المصرية تتطلع إلى بناء السد بمساعدة غربية بحيث يتم إحداث توازن بين شراء الأسلحة السوفياتية والحصول على معونات مالية وتقنية غربية وهو ما يتوافق مع سياستها الحيادية، وتجنب وضع الإقتصاد المصري تحت سيطرة المعسكر الشرقي[5].

إلا أنه وبعد أن صدر التصريح المصري بقبول عرض الدول الغربية والبنك الدولي وجد دالاس صعوبة في إقناع الكونغرس الأمريكي بتمويل المشروع، حيث عارض الأعضاء الموالون لإسرائيل المشروع وكذلك الأعضاء من الولايات الجنوبية المنتجة للقطن على إعتبار أن السد سيزيد من إنتاج مصر للقطن، وفي مجلس الوزراء خشي الجمهوريون المحافظون من أن تؤدي تكلفة السد إلى عجز في الميزانية، وإتفق جميع المعارضون على أن المصريين لا يمكنهم بأي حال من الأحوال أن يوفروا الفنيين ولا الصناعات اللازمة لإستخدام السد[6].

وفي ظل هذه المعارضة وما صاحبها من رفض عبد الناصر لإلغاء صفقة الأسلحة التشيكية و إعترافه بالصين الشعبية وإقدامه على عقد تحالف عسكري مع كل من المملكة العربية السعودية وسوريا

---

[1] عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960**، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974 ، ص 467.

[2] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق ،ص 169.

[3] استيفن أمبروز، **الإرتقاء إلى العالمية** : السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1938، تر:نادية محمد الحسيني ، ط 1، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ،1994 ،ص 205.

[4] عبد الحميد البطريق، المصدر السابق ،ص 468.

[5] فواز جرجس، المرجع السابق ،ص 80.

[6] استيفن أمبروز، المرجع السابق ،ص 206.

واليمن ومع الإعتقاد الأمريكي بأن السوفيات ليس لديهم المهارة التكنولوجية لبناء السد وأنه لا يمكنهم المجازفة بأموالهم في هذا المشروع الضخم، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 19 جوان 1956 م سحبها لعرض تمويل مشروع بناء السد العالي، وهذا بحجة أن مصر لم تصل إلى إتفاق مع الدول التي تشترك معها في الإنتفاع بمياه النيل وأن قدرتها على رصد أموال من ميزانيتها لنجاح المشروع أمر مشكوك فيه، وفي اليوم الموالي حذت بريطانيا حذو الولايات المتحدة الأمريكية كما كان متفق بينهما وفي مساء نفس اليوم أعلن مدير البنك الدولي أن البنك لم يعد في قدرته المضي في القرض بعد إنسحاب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكان رد فعل عبد الناصر الفوري القيام بتأميم قناة السويس في 26 جوان 1956 م وإنتقلت بذلك كل ما للشركة من أموال وحقوق وإلتزامات إلى الدولة المصرية[1].

وقد تم تمويل مشروع بناء السد العالي بصورة أساسية عبر قرض منحه الإتحاد السوفياتي لمصر شكل فتحا جديدا للعلاقات الإقتصادية بين البلدين، وتم الإتفاق على أن تسديد القرض يبدأ بعد إنتهاء إنجاز المشروع بفائدة 2.5 % يتم تسديدها من خلال المحاصيل الزراعية المصرية المصدرة إلى الإتحاد السوفياتي آنذاك، ويعتبر هذا المشروع من أعظم المشاريع الإقتصادية التي أنجزتها مصر بالتعاون مع السوفيات في الخمسينات والستينات والذي أنقذ الريف المصري بإضافة نحو مليوني فدان إلى الأراضي الزراعية وتحويل ما يقارب 670 ألف فدان من نظام ري الحياض الذي ينتج محصولا واحدا في العام إلى أسلوب الري الدائم الذي أتاح حصاد محصولين أو أكثر في العام الواحد، كما حقق السد إستخدام مياه النيل كمجرى ملاحي طوال السنة[2]، وفضلا عن كونه ساهم في مضاعفة الطاقة الكهربائية في مصر إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه[3]، وقد تمت عملية الإنجاز بفضل مساعدة الإتحاد السوفياتي المادية والفنية **(الملحقين رقم 4 و5)** ووصلت تكلفة بناءه إلى حوالي 400 مليون جنيه مصري ،حيث إنطلقت الأشغال سنة 1960 م وتم الإفتتاح الرسمي سنة 1971 م[4].

ويعد السد العالي الإنجاز المصري الأبرز في الهندسة المعاصرة وكان النيل قبل بناءه يفيض في كل سنة وتمكنت مصر بعد بناء السد من إدارة منسوب مياه النيل ومخزونها حيث يبلغ طول السد نحو 4كلم وعرضه حوالي 1 كلم عند قاعدته و40 م عند قمته ويبلغ إرتفاعه 111 م ،ويضم أكثر من 40 مليون متر مكعب من الماء ويستوعب 10 آلاف متر مكعب في الثانية في فصل الشتاء ،إضافة إلى إمتلاكه ثلاث خزانات إضافية أكبرها بحيرة ناصر[5].

فتح مشروع السد العالي الطريق أمام الإتحاد السوفياتي لتوسيع رقعة نفوذه لتشمل المشرق العربي بحكم طول مدة بناءه والتي فاقت 10 سنوات متتالية فضلا عن كون وجود الخبراء السوفيات الذين

---

[1] عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص 469.

[2] نور سبع خميس وباحث علي سعدي،**"العلاقات المصرية-الروسية بعد الحرب الباردة"**، في مجلة دراسات سياسية و إستراتيجية ،ع 43 ،د.ت ،(ص.م 147-160)،ص 153.

[3] غفار جبار جاسم الجنابي ،**"الموقف الأمريكي من مشروع السد العالي المصري 1954-1956"**، في مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، مج 7 ،ع 20 ،أفريل 2015 ،(ص.م 242-260)،ص 243.

[4] ناصر الكلاوى ،**"السد العالي رمز الصداقة المصرية الروسية"**،جريدة أبو الهول ،د.ع ، فيفري 2015.

[5] خضير إبراهيم سلمان ،**السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ إنتهاء الحرب الباردة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية تخصص السياسة الدولية، قسم السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق ،2015 ،ص 28 ،(غير منشورة).

يساعدون المصريين في بناءه طوال هذه المدة شكل فرصة مناسبة تم إستثمارها في محاولة نشر الشيوعية بشكل غير مكشوف بحجة تقديم المساعدة الإقتصادية والفنية[1].

5 ـ مشروع سد الفرات :

في سنة 1966 م تم توقيع إتفاق بين سوريا والإتحاد السوفياتي من أجل تولي أعمال البناء الخاصة بإقامة سد على نهر الفرات[2]، حيث نص المرسوم التشريعي السوري رقم 34 الصادر بتاريخ 04 ماي 1966 م على الإتفاق حول بناء المرحلة الأولى من المشروع المائي-الكهربائي المتمثل في إنشاء سد على نهر الفرات، والمتضمن إقامة سد ومحطة كهرمائية وخط لنقل الطاقة الكهربائية، ويحظى السد بأهمية بالغة في الإسراع بمعدلات التنمية في سوريا.وبموجب الإتفاق الذي توصل إليه الجانبان السوري والسوفياتي تعهد الإتحاد السوفياتي بتقديم المعونة في بناء السد مع توفير القرض المناسب، وكان من المتوقع أن يؤدي مشروع إنجاز سد الفرات إلى مضاعفة مساحة الأراضي الزراعية وزيادة طاقة المحطات الكهربائية بأربعة أضعاف، وظلت مسألة بناء سد الفرات عالقة لعدة سنوات ثم عقدت حكومة ألمانيا الإتحادية إتفاقية لتمويل بناء السد وتقديم المساعدة الفنية[3] .

6 ـ مبدأ نيكسون 1970 م :

تولى ريتشارد نيكسون رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين 1969-1974 م ومنذ بداية عهدته سعى إلى رسم إطار لسياسته الخارجية ،والذي عرف بمبدأ نيكسون حيث أعلن عنه في مؤتمر صحفي في جزيرة "غوام" في 25 جويلية 1969 م، وفي مطلع سنة 1970 م حدد نيكسون خطوط توجهه في رسالة موجهة إلى الكونغرس الأمريكي والتي جاء فيها[4]:

ـ تعتزم الحكومة الأمريكية تقديم مساعدات وأسلحة ضخمة للأصدقاء والحلفاء كدعوة للإشتراك بدرجة واسعة في مهام الأمن الإقليمي الذي تراه الولايات المتحدة الأمريكية ضروريا.

ـ الحفاظ على جميع الإلتزامات التي تقع على عاتقها بموجب المعاهدات المبرمة.

ـ في الحالات التي تنطوي على أنماط أخرى للعدوان، سوف تقدم مساعدات عسكرية وإقتصادية حين تطلب منا وفقا لإلتزامات معاهداتنا، إلا أن الدولة التي يتوجه إليها التهديد المباشر يقع عليها عبء حشد القوة البشرية اللازمة للدفاع عنها.

---

[1] حسين طاهر الخاقاني، **السد العالي في مصر دراسة في آثاره السياسية والإقتصادية و الإجتماعية والثقافية 1952-1970**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، العراق ، 2012 ،ص 61،(غير منشورة).

[2] تمام أبو الخير، **"75 عاما من العلاقات بين روسيا وسوريا ..أبرز المحطات"**، نشر بتاريخ 2019/07/23 ، متحصل عليه من الموقع : https://www.noonpost.com/content/28670 ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2022/05/24 على الساعة 05:21 مساءا.

[3] رنا عادل سميا، **العلاقات السورية-السوفيتية السياسية والإقتصادية والثقافية 1946-1985**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سوريا ،2015 ،ص ص 119-120 ،(غير منشورة).

[4] مروان بحيري، **السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر** ،بحث منشور ضمن كتاب السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي 2، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،لبنان ،1991 ،ص 65.

من خلال مضمون مبدأ نيكسون تظهر جليا ملامح واقع توازن القوى العالمية حيث دخلت السياسة الدولية منذ عام 1969 م مرحلة جديدة عرفت بالوفاق الدولي بين القطبين العملاقين، ونتيجة لذلك فإن هذه المرحلة قد منعت تدخل الدول الكبرى في الحروب والأزمات المحلية وإقتصر دورها على التموين بالسلاح المطلوب، إلى جانب ذلك فإن هنري كيسنجر مهندس السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة نيكسون كان يرى أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية على المدى البعيد هو إقامة نظام جديد يسوده الإستقرار الدولي[1].

تبعا لإقامة شبكة من الإلتزامات الثنائية والمتعددة والإقليمية والتي إرتبطت بها الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة، ولأن هذه السياسة لا تتفق مع مفهوم الوفاق الدولي فإن الرئيس نيكسون ومخطط سياسته كيسنجر قد صاغا سياسة تقوم على أساس توكيل بعض الدول بمهام عسكرية معينة نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية وخدمة لمصالحها، وبالأحرى يمكن القول بعبارة أخرى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل في بعض مناطق العالم على إيجاد دول ذات توجهات مؤيدة للنظام الرأسمالي لتلعب دور الشرطي الإقليمي تحت إشرافها وتوجيهها، و بعد الإنسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي و نتيجة للتخوف الأمريكي من أن يؤدي حدوث فراغ القوة في المنطقة إلى إنتهاز السوفيات للفرصة و التسلل لإقامة موطئ قدم لهم في منطقة الخليج العربي مما يهدد منابع النفط ، و تطبيقا لمبدأ نيكسون قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإغراق حليفيها الإقليميين : المملكة العربية السعودية و إيران بالأسلحة لحماية المنطقة أمام الخطر السوفياتي و بالتالي ضمان أمن المصالح الإقتصادية و الإستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية، و قد عزز مبدأ نيكسون مكانة إسرائيل ضمن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية و أضحت العلاقة الأمريكية الإسرائيلية حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط[2]، حيث دعمت الإدارة الأمريكية إسرائيل في حربها ضد الدول العربية سنة 1973 م عبر تشكيل جسر جوي لإمدادها بالمعدات العسكرية، من أجل ضمان تفوقها في الجانب العسكري، مما دفع بالدول العربية المنتجة للنفط إنتاجها بـ 5% شهريا إلى حين إنسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة[3]،و تصاعدت حدة الصراع و أيقن نيكسون أن استمرار تأزم الوضع في منطقة الشرق الأوسط لا يخدم المصالح الأمريكية و يفسح المجال أمام توسع النفوذ السوفياتي و سيؤدي إلى سيطرت العرب على مواردهم النفطية و لتجنب ذلك تبنى الإتجاهات التالية[4] :

ـ التأكيد على تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بضمان أمن اسرائيل.

ـ الإعلان عن الرغبة في بدء عملية سلام جديدة تهدف إلى إيجاد حل نهائي ودائم للصراع العربي – الإسرائيلي.

ـ البدء في بلورة سياسة محدودة إتجاه الخليج العربي تلغي دور النفط بإعتباره ورقة ضغط سياسي و تخضع المنطقة للهيمنة الأمريكية .

ـ تأسيس وكالة الطاقة الدولية كمنظمة مناوئة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوبيك من أجل البحث عن مصادر بديلة للطاقة.

---

[1] صبيح عبد الله غلام العامري، المرجع السابق ،ص ص 42-43.
[2] المرجع نفسه، ص ص 43-45.
[3] مروان بحيري، المرجع السابق ،ص 67.
[4] صبيح عبد الله غلام العامري، المرجع السابق ،ص 45.

ـ رفع مستوى المعونات الإقتصادية والعسكرية لإسرائيل.

وعليه فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى إتباع إستراتيجية إتجاه الصراع العربي الإسرائيلي ومنطقة الخليج العربي وسياسات إنتاج وتسويق النفط العالمية[1]، بما يضمن حماية المصالح الإقتصادية والإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية.

وصفوة القول أن السياسة الأمريكية في عهد نيكسون إعتمدت على القوى الإقليمية في تحقيق أمن المشرق العربي عموما والخليج العربي على وجه الخصوص، والذي يعني ضمان أمن الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة .

7 ـ مبدأ كارتر 1980 م :

لقد إستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع منطقة المشرق العربي وفقا لمبدأ نيكسون إلى غاية نهاية عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات، حيث شهدت المنطقة بعض التطورات الخطيرة منها قيام الثورة الإيرانية التي أطاحت بنظام الشاه في فيفري 1979 م والإحتلال السوفياتي لأفغانستان في ديسمبر1979م ، ثم إندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في سبتمبر 1980 م حيث دفعت كل هذه الأحداث الإدارة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية جديدة في تعاملها مع منطقة المشرق العربي عرفت بمبدأ كارتر[2].

أوضح الرئيس الأمريكي جيمي كارتر صراحة إرتباط الأمن الخليجي بالأمن القومي الأمريكي في رسالته التي ألقاها أمام الكونغرس في 21 جانفي 1980 م، والتي تضمنت مجموعة من المبادئ التي تتيح للولايات المتحدة الأمريكية التحرك السريع لمواجهة الإتحاد السوفياتي في معركة التنافس القائمة بين القوتين، كما أكد من خلال رسالته على الإتجاه الجديد للسياسة الأمريكية فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي والذي ينص على: **"أن أي محاولة تقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها بإعتبارها إنتهاكا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية و مثل هذا الإنتهاك سوف يقاوم بكل الوسائل اللازمة بما في ذلك إستخدام القوة العسكرية"**[3].

لوضع هذا المبدأ حيز التنفيذ قامت الإدارة الأمريكية بإنشاء ما يسمى بقوات الإنتشار السريع لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، فضلا عن زيادة التواجد العسكري الأمريكي في المحيط الهندي وإيجاد القواعد والتسهيلات للقوات الأمريكية، ولم يقتصر الهدف من إستعمال الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العسكرية بالمنطقة على ردع التدخل الخارجي المتمثل في الإتحاد السوفياتي فحسب، بل أيضا ردع الدول المنتجة للنفط عن الإقدام على قطع أو عرقلة إمداد النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول وأوروبا الغربية [4]، وعليه فإن مبدأ كارتر مثل عودة للتدخل العسكري المباشر والتخلي عن سياسة العزوف التي مثلها نيكسون في مبدأه إتجاه منطقة الخليج العربي.

---

[1] صبيح عبد الله غلام العامري، المرجع السابق ،ص ص 45-46.

[2] فارس تركي محمود، **"الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة"**، في مجلة التربية و العلم، مج 16 ،ع 4 ، 2009 ،(ص.م 92-109)،ص ص 97-98.

[3] رافد أحمد أمين العاني،**"مبدأ كارتر بناء أمريكي جديد على أنقاض مبدأ قديم و إحتواء الخليج العربي"**، في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 16، ع 4، أفريل 2009،(ص.م408-435)،ص 416.

[4] صبيح عبد الله غلام العامري، المرجع السابق ،ص ص 46-47.

كما تقوم سياسة كارتر على تقوية الإقتصاد الأمريكي بهدف تقليل الإعتماد على النفط الوارد من الخليج العربي وكذلك تقديم الدعم والعون لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة خاصة المملكة العربية السعودية وإيران، ولم يغير كارتر من السياسة الأمريكية إتجاه إيران رغم حدوث تغيير في العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية حيث تحولت من علاقة خاصة بدون تحفظات إلى علاقة عمل تخضع للعديد من الضوابط، وقد أوضح وزير الخارجية الأمريكي أن لإيران أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لا تضاهيها أي دولة فهي تشتري قرابة نصف المبيعات الأمريكية من الأسلحة وتمثل المصدر الرئيسي للبترول إلى الدول الغربية وإسرائيل[1].

و بعد تولي رونالد ريغن الرئاسة في الفترة ما بين 1981-1988 م إلتزمت الإدارة الأمريكية بمبدأ كارتر وعملت على تطويره وأضافت له سياسات وخطط جديدة[2]، ليتضمن حماية المصالح الأمريكية ضد أي نوع من التهديد الذي قد تتعرض له منطقة الخليج العربي خاصة المملكة العربية السعودية والمحافظة على إستمرار إنفتاح مضيق هرمز، وقد وسع ريغن مفهوم المصالح الحيوية ليشمل جميع أنحاء العالم[3].

ثانيا ـ الصفقات والمعاهدات و الإتفاقيات الإقتصادية

1 ـ الصفقات :

أ ـ صفقة الأسلحة المصرية ـ التشيكية 1955 م :

منذ نجاح الثورة المصرية سنة 1952 م سعت الحكومة المصرية إلى تسليح جيشها ودخلت في مفاوضات طوال العامين 1953-1954 م مع الدول الغربية -والتي كانت المصدر الوحيد لتسليح الجيش المصري حتى ذلك الوقت- من أجل تزويد الجيش المصري بأسلحة حديثة، فرفضت فرنسا إمداد مصر بأية أسلحة إلا إذا أوقفت مصر مساعدتها للثوار الجزائريين، بينما قدمت بريطانيا وعودا بمنح السلاح ولكن بدون تطبيق[4]، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد إشترطت أن تدفع مصر ثمن السلاح نقدا وأن تتعهد بعدم إستخدام هذه الأسلحة إلا للأغراض الدفاعية أو الأمن الداخلي فقط، وأن تسمح بتشكيل لجنة إستشارية عسكرية أمريكية لمراقبة مدى إلتزام مصر بهذه الشروط، هذا فضلا عن إنضمام مصر للإتفاق الجماعي الموالي للغرب من أجل الدفاع عن الشرق الأوسط، رفض عبد الناصر هذه الشروط كونها تمس سيادة مصر وأمام هذا الموقف لم يكن لدى الحكومة المصرية حل سوى البحث عن مصدر بديل للحصول على الأسلحة[5].

أثناء إنعقاد مؤتمر الدول الأفرو-آسيوية في باندونغ أفريل 1955 م إلتقى عبد الناصر بـ "شواين لاي" رئيس وزراء الصين الشعبية وتباحث معه حول إمكانية حصول مصر على السلاح من الإ.س وخاصة بعد تأكد "شواين لاي" من إلتزام عبد الناصر بسياسة عدم الإنحياز وأنها تمثل بالنسبة له مبدءا ثابتا وليست مجرد مناورة للحصول على السلاح من المعسكر الشرقي وعده بنقل مطالبه إلى السوفيات، وبالفعل قامت الحكومة الصينية بإعداد تقرير بمطالب مصر، وتم إرساله إلى الإتحاد السوفياتي

[1] رافد أحمد أمين العاني، المرجع السابق ،ص ص 416-417.
[2] فارس تركي محمود، المرجع السابق ،ص 98.
[3] صبيح عبد الله غلام العامري، المرجع السابق ،ص 48.
[4] رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق ،ص 182.
[5] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق ،ص 140.

وأكد من خلاله على ضرورة دعم المعسكر الشرقي للتيار القومي بزعامة عبد الناصر كونه يمثل القوة المتنامية في الشرق الأوسط والمناوئة للمعسكر الغربي فإنتصارها سيحبط المحاولات التي يقوم بها الغرب لإحتواء المد الشيوعي بالمنطقة[1].

ونتيجة لنصيحة "شواين لاي" بدأت المفاوضات بين مصر والإتحاد السوفياتي وجرت عدة لقاءات بين الطرفين وبعد شهرين من تطور المباحثات بشكل إيجابي تم الإتفاق على أن تتم الصفقة بوساطة تشيكوسلوفاكية، مما يخدم مصلحة الطرفين أما الإتحاد السوفياتي فقد كانت الوساطة دليلا على رغبته في الحفاظ على حالة الإنفراج في العلاقة بين القطبين، وبالنسبة لمصر فقد كان عقد الصفقة مع تشيكوسلوفاكيا يتناسب مع سياسة عدم الإنحياز التي تنتهجها حيث أن تشيكوسلوفاكيا تمد أيضا إسرائيل بالسلاح[2].

وقد تمت هذه المفاوضات في إطار من السرية والتكتم الشديد الذي إلتزم به السوفيات إلا أن عبد الناصر أبلغ السفير الأمريكي "بايرود" في 09 جوان 1955 م بأن لديه عرضا من الإتحاد السوفياتي بتقديم السلاح وأنه سيوافق عليه في حالة إذا لم يحصل على السلاح الأمريكي ،وبالرغم من أن "بايرود" نقل الأخبار إلى "دالاس" إلا أن الأخير نظر للأمر على إعتباره مناورة من عبد الناصر يهدف من ورائها إلى إبتزاز الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على السلاح، ولم يأبه إلى الأنباء الأولى عن الصفقة وأدى هذا التجاهل إلى فقدان عبد الناصر للأمل بشكل نهائي في الحصول على الأسلحة من الغرب[3]، وأعلن في 27 سبتمبر 1955 م على توقيع إتفاق بين مصر وتشيكوسلوفاكيا على صفقة أسلحة، وهكذا جاءت الصفقة كرد فعل من قبل الحكومة المصرية عن النية السيئة للغرب وعبرت عن إعادة نظر شاملة لسياستها وبالتالي أعادت النظر في التفوق الغربي في منطقة الشرق الأوسط، هذا وقد أعطى الإتفاق المبرم وزنا جديدا للإتحاد السوفياتي على الصعيد الدولي[4].

- مضمون الصفقة :

لم تكشف نصوص الصفقة المصرية-التشيكوسلوفاكية بسبب السرية النسبية التي إلتزم بها الطرفان والدعاية الضئيلة التي حظيت بها، ما هو المتداول أنه تقرر تزويد مصر بطائرات مقاتلة من طراز "ميغ-15" وقاذفات نفاثة من طراز "أل-28" ودبابات "ت-34" و"مارك3" وتجهيزات مختلفة أخرى، وتعهدت مصر أن تدفع ثمن هذه المعدات بمحصول القطن على نحو أساسي وأن تسدد جزءا قليلا بالدولار، ووزعت أقساط الدفع على عدة سنوات بحيث لا يزيد القسط السنوي عن نسبة 5 % من محصول القطن المصري السنوي[5]، ولم تعرف بالضبط قيمة الصفقة ولكنها تراوحت حسب التقديرات مابين 90 و300 مليون دولار، ولم تكن هذه الأسلحة في مجملها جديدة ولكنها بيعت إلى مصر بسعر أقل من الذي كان يمكن أن يوافق عليه الموردون الغربيون خاصة بريطانيا[6].

---

[1] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق ،ص ص 141-142.

[2] نزهان حمود نصيف، **"صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام 1955 م دراسة تاريخية تحليلية"**، في مجلة الفراهيدي، مج 2 ، ع 32 ،2017 ،(ص.م 95-117)،ص 103.

[3] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق ،ص 143.

[4] هيلين كارير دانكوس، **السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط 1955-1975**، تر:عبد الله إسكندر، ط 2، دار الكلمة العربية ، بيروت، لبنان،1983 ، ص ص 17-18.

[5] نزهان حمود نصيف، المرجع السابق ،ص 105.

[6] هيلين كارير دانكوس، المصدر السابق ،ص 18.

جدير بالتنويه أن القيمة المادية للصفقة تبقى رمزية مقارنة مع قيمتها السياسية فقد أدت إلى تغيير كبير في توازن المشرق العربي بشكل خاص والشرق الأوسط بصفة عامة، فبعد تحديث منظومة السلاح المصري أصبح متساويا كميا ومتفوقا نوعيا على مجمل السلاح في دول المنطقة بما فيها الكيان الإسرائيلي والعراق وسوريا والأردن ولبنان، حيث رجحت كفة ميزان القوى لصالح مصر ووجدت دول الجوار نفسها أمام مشكلة ضرورة تعويض التأخر وتحديث سلاحها وبدأ سباق التسلح في المنطقة، وطلبت كل من سوريا واليمن والعراق بعد ثورة 1958 م من الإتحاد السوفياتي أسلحة بنفس الشروط التي حصلت بها مصر على السلاح[1].

- مواقف الدول الغربية من الصفقة:

لقد أثار الإعلان عن صفقة الأسلحة المصرية-التشيكية حفيظة الدول الغربية والتي إعتبرتها إخلالا بالبيان الثلاثي[2] لسنة 1950 م، وأن هذا الحدث يمثل بداية النهاية لمرحلة إنفرادها بالسيطرة على منطقة المشرق العربي ومقدراتها، لذا قام سفراء كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بمصر بمحاولات منفردة لحمل عبد الناصر على إلغاء الصفقة[3]، وأوضح الرئيس المصري أنه حاول الحصول على السلاح من الدول الغربية ولكن دون جدوى**(الملحق رقم06)** وأنه ليس على إستعداد لإلغاء الصفقة لمجرد وعود غربية مضللة، مما زاد العلاقات المصرية الأمريكية سوءا وإعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية عبد الناصر مسئولا عن إدخال السوفيات للشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على المصالح الإقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ويعرضها للخطر، لذا زادت من دعمها لأصدقائها بالمنطقة وعلى رأسهم إسرائيل وسعت لمعاقبة مصر من خلال سحب العرض الذي سبق أن قدمته لتمويل مشروع سد أسوان[4].

بالنسبة لبريطانيا فقد إعتبرت أن الصفقة تشكل تهديدا لأمن وسلامة قاعدتها في منطقة السويس حيث أعلن "هارولد ماكميلان" وزير الخارجية البريطاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن **"ثمة مسؤولية عظمى تقع على عاتق أية دولة تعمل على إدخال عامل جديد من عوامل القلق و الإضطراب إلى الشرق الأوسط"**[5]، فقد كان يرى أن شحنات السلاح ستؤثر على التوازن العسكري بين طرفي الصراع العربي-الإسرائيلي مما يتيح الفرصة لنشوب صراع في الشرق الأوسط بما ينطوي عليه مثل ذلك الصراع من إمكانية حدوث مواجهة أمريكية-سوفياتية[6].

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ ،أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر،المرجع السابق ،ص 143.

[2] **البيان الثلاثي :** بيان مشترك صدر في 25 ماي 1950 م من قبل الو.م.أ وبريطانيا وفرنسا تضمن تعهد هذه الدول بتأمين الوجود الإسرائيلي وتحقيق توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط. (للمزيد ينظر: إيغور بيلايف وافغيني بريماكوف، **مصر في عهد عبد الناصر**، تر:عبد الرحمان الخميسي، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،لبنان،1975،ص 71).

[3] نزهان حمود نصيف، المرجع السابق ،ص 109.

[4] رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق ،ص 183.

[5] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق ،ص ص 150-151.

[6] المرجع نفسه ،ص ص 150-151.

- نتائج صفقة الأسلحة المصرية-التشيكية:

- أدى إبرام مصر لصفقة الأسلحة التشيكية إلى كسر الإحتكار الغربي لتوريد السلاح إلى الشرق الأوسط ، مما شكل لطمة للنفوذ الغربي بالمنطقة وقضى على آمال "دالاس" في السيطرة على سباق التسلح في الشرق الأوسط حيث تصاعدت حدة سباق التسلح كما ونوعا بين الطرفين العربي والإسرائيلي تحت ستار محاولات تحقيق التوازن بالمنطقة[1].

- أظهر الإتفاق المصري-التشيكي محاسن عروض الدول الشرقية التي تستجيب للطموحات العربية العسكرية وبدون أن تشكل أي تهديد للدول التي تتعامل معها لأنها لا تفرض شروطا ولا تنازلات سياسية ، وهذا ما أبلغ به عبد الناصر الدول العربية في وقت مبكر حين أعلمهم بفحوى المفاوضات التي أجراها حيث قال عبارته الشهيرة **"نحن نشتري سلاحا وليس أفكارا"**، وأكد الإتفاق على إمكانية العمل المستقل عن السياسة الغربية[2].

- أفضت الصفقة إلى قلب موازين القوى في الشرق الأوسط لمصلحة مصر حيث أصبحت تمتلك أسلحة تفوق ما تحوز عليه الدول المجاورة لها مجتمعة بما فيها إسرائيل، هذا وفضلا عن كون الصفقة أعطت للسوفييت موطئ قدم في المنطقة[3].

- وطدت علاقات الصداقة والتعاون الإقتصادي والفني بين مصر والإتحاد السوفياتي حيث تكفل السوفيات بتمويل العديد من المشاريع الإقتصادية الضخمة في مصر من بينها بناء مصانع النسيج والكيماويات ومصافي التكرير والمطارات وأحواض بناء السفن ومشاريع التعدين وغيرها،هذا بالإضافة إلى تقديم المساعدات الفنية والتقنية اللازمة لإنجاز هذه المشاريع[4].

- إتاحة الفرصة أمام الإتحاد السوفياتي ليلعب دورا بارزا في الصراع العربي-الإسرائيلي القائم في المنطقة مما أكد على وضعه كدولة عظمى في النسق الدولي، كما أن نجاحه في إختراق ستار الأحلاف الغربية المفروض حوله مكنه من إيجاد قاعدة للمساومة السوفياتية مع الغرب[5].

يمكن القول بأن حوصلة النتائج المترتبة عن صفقة الأسلحة المصرية-التشيكية تكمن في إختلال الميزان السياسي والعسكري بالمنطقة لصالح مصر، وافراغ حلف بغداد من مضمونه وتم التخلي عنه، كما حدث تغيير غير مسبوق في العلاقات بين الدول الكبرى.

ب - صفقة الأسلحة السورية-السوفياتية 1955 م:

بمناسبة الإحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس هيئة الأمم المتحدة في 25 جوان 1955 م إلتقى وزير الخارجية السوري "خالد العظم" بنظيره السوفياتي "مولوتوف" في مبنى الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية حيث أوضح الوزير السوري الوضع في بلاده وسياستها المناهضة للإستعمار وبالمقابل أشار مولوتوف إلى إستعداد بلاده لتأمين حاجة الجيش السوري من السلاح

[1] نزهان حمود نصيف، المرجع السابق ،ص 113.
[2] هيلين كارير دانكوس، المصدر السابق ،ص 19.
[3] سعد حقي توفيق، **تاريخ العلاقات الدولية** ، د.د ، بغداد، العراق ،2009 ،ص 310.
[4] Wilbur S.green, **Soviet Strategy in the Middle East**,US Army war college carlisle Barracks, pennsylvania, 1973,p 06.
[5] نزهان حمود نصيف ،المرجع السابق ،ص 111.

والعتاد وبأسعار معتدلة ودون شروط سياسية وأعلن رغبة بلده في تقديم المعونة الإقتصادية لسوريا وكانت هذه المقابلة بداية لعلاقات متينة مع الإتحاد السوفياتي، ففي مطلع شهر نوفمبر 1955 م وقعت سوريا على الصفقة الأولى لها مع تشيكوسلوفاكيا وكانت مصر قد وقعت في سبتمبر 1955 م على صفقة مماثلة، وقد كان لعقد الصفقة ردود فعل سريعة في كل من واشنطن ولندن حيث إجتمع في جنيف وزير خارجية بريطانيا هارولد ماكميلان ووزير الخارجية الأمريكي جون دالاس في 15 نوفمبر 1955 م ودرسا الخطط الكفيلة بتعزيز حلف بغداد وأعربا عن قلقهما من تزايد النفوذ السوفياتي في سوريا حيث تنتشر الدعاية السوفياتية الشيوعية في كل من سوريا ومصر[1].

أدى التطور اللاحق لعلاقات الصداقة السورية السوفياتية إلى إقامة علاقات إقتصادية مع الدول الإشتراكية الأخرى ،ففي أواخر عام 1955 م وأوائل عام 1956 م عقدت سوريا إتفاقيات تبادل تجاري وتعاون إقتصادي مع كل من جمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا و بلغاريا[2]،وفي جوان 1956 م أثناء زيارة وزير الخارجية السوفياتي لدمشق قدم عرضا حول تقديم قروض تنموية طويلة الأمد وبفوائد منخفضة، ممهدا الطريق لإتفاقية التعاون الإقتصادي التي عقدت في أوت 1957 م[3] .

ج ـ صفقة الأسلحة المصرية-السوفياتية 1971 م :

في مارس 1971 م قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة إلى الإتحاد السوفياتي في محاولة منه للتقرب من السوفيات من جديد، حيث كانت العلاقات بين البلدين قد دخلت في مرحلة فتور منذ وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وخلال زيارته طالب السادات السوفيات بإمداد مصر بالسلاح الهجومي، والذي سيمكنه من الوفاء بالوعد الذي قطعه على نفسه أمام الشعب المصري وأمام الرأي العام العالمي، بأن يكون عام 1971 م هو عام الحسم للصراع العربي-الإسرائيلي سواء عن طريق التسوية السلمية أو عن طريق العمل المسلح، وقابل السوفيات طلبه بالقبول والتحمس لعودة "الحليف الضال" حيث وافقوا على إمداد مصر بطائرات "ميغ-23" و"ميغ-25" المتطورة لتمكين مصر من التصدي للطائرات الإسرائيلية التي حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية من طراز "الفانتوم" بشرط ألا تعمل تلك الطائرات إلا بموافقة موسكو وأن يقودها طيارون سوفييت، وشملت الصفقة أيضا إمداد مصر بصواريخ "سام 4" و"سام6"[4] والإبقاء على أطقم من خبراء الدفاع الجوي السوفياتي في مصر إلى غاية إنتهاء تدريب العسكريين المصريين على تشغيل تلك الأسلحة المتطورة[5].

د ـ صفقة الأسلحة السورية-السوفياتية 1971 م:

هي معاهدة إقتصادية عسكرية تم توقيعها سنة 1971 م بين سوريا والإتحاد السوفياتي ونصت على أن يقوم الإتحاد السوفياتي بتزويد القوات العسكرية السورية بالأسلحة[6]، بعد مرحلة التقارب الأولى بين

---

[1] مشتاق مال الله قاسم،**"العلاقات السورية السوفيتية 1953-1961 والموقف السوري من الأحلاف الغربية"**، في مجلة جامعة ذي قار العلمية، مج 10 ، ع 2 ، جوان 2015 ،(ص.م 1-23)،ص 7.

[2] بيير بوداغوفا، **الصراع في سورية لتدعيم الإستقلال الوطني 1945-1966**، تر:ماجد علاء الدين وأنيس المتني، ط 1، دار المعرفة ، دمشق ، سوريا ، 1987 ،ص 102.

[3] مشتاق مال الله قاسم، المرجع السابق ،ص 7.

[4] هيلين كارير دانكوس، المصدر السابق ،ص 140.

[5] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق ،ص 392.

[6] هيفاء أحمد يحي، **"دراسة في العلاقات السورية الروسية "**، جريدة الحوار المتمدن، ع 5396، 2017/01/08.

السوفيات و الجمهورية العربية السورية دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة بعقد هذه الصفقة، و التي نشرت الصحف السورية و العربية تفاصيلها حيث ذكرت وصول 4 طائرات نقل "أنطونوف" و12 محملة بالأسلحة، وردا على هذا أرسل وزير الدفاع الأمريكي مذكرة تحذيرية إلى الإتحاد السوفياتي مؤكدا أن الوضع في الشرق الأوسط وصل إلى حافة الإنفجار، و رغم هذا التحذير لم يكتفي السوفيات بتأكيد إرسال الأسلحة الحديثة إلى سوريا والمتمثلة في: "صواريخ أرض ـ أرض"،" صواريخ أرض ـ جو"، بطاريات مضادة للطائرات فحسب بل أكد على إرسال خبراء السوفيات لتدريب الكوادر العسكرية السورية[1]، كما تضمن الإتفاق بين الإتحاد السوفياتي وسوريا السماح بإنشاء قاعدتين بحريتين في ميناء "طرطوس" و ميناء "اللاذقية" لدعم الأسطول البحري السوفياتي في الضفة الشرقية للبحر المتوسط[2].

2 ـ المعاهدات والإتفاقيات الإقتصادية :

أ ـ إتفاقية التابلاين :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في كيفية نقل بترول الخليج العربي إلى البحر المتوسط، وفي ديسمبر 1946 م تم التوصل إلى إتفاق بين شركات البترول الأمريكية الأربع وهي: "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا "و" تكساس أويل " و" ستاندارد أويل أوف جيرسي "و " سكوني موبيل" على مد خط أنابيب لنقل البترول ينطلق من حقول أبقيق في المملكة العربية السعودية ليصل إلى ميناء صيدا بلبنان مرورا بالأردن و سوريا، وفي نوفمبر 1947 م بدأت عملية الإنشاء بكل ما تتطلبه من إمكانيات وإنتهت أعمال المشروع في سبتمبر 1950 م ، وتكونت شركة بإسم الشروع عرفت بإسم التابلاين Trans-Arabian pipeline company(T.A.P line) ويعتبر هذا الخط أضخم و أطول خط لأنابيب البترول في العالم[3].

ب ـ إتفاقية جدة: تم التوقيع عليها في 30 ديسمبر 1950 م بين المملكة العربية السعودية والشركة الأمريكية للنفط "أرامكو" ونصت على منح نصف صافي أرباح الشركة إلى المملكة العربية السعودية[4].

ج ـ إتفاقيات التبادل التجاري السوري-السوفياتي:

تم التوقيع على أول إتفاقية تبادل تجاري بين سوريا والإتحاد السوفياتي بتاريخ 16نوفمبر 1955م **(الملحق رقم 07)**،وتقوم الإتفاقية على أساس المساواة والفائدة المشتركة بين البلدين، حيث تعهد الطرفين على أن يقوم كل منهما بشراء بضائع الطرف الآخر[5]، كما صادق مجلس الشعب السوري في 15 مارس 1966 م على ثلاث إتفاقيات تجارية : إتفاقية التجارة طويلة الأجل، إتفاقية الدفع طويل الأجل، إتفاقية التمثيل التجاري، وهذا بموجب المرسوم التشريعي رقم 07، حيث كان الهدف من هذه الإتفاقيات هو تنمية تجارة الترنزيت بين البلدين وتسهيل معاملات الإستيراد والتصدير بينهما، حيث تم إعفاء بعض المواد المستوردة من الإتحاد السوفياتي من الرسوم والضرائب منها : الآلات و التجهيزات الزراعية كالجرارات ، آلات وتجهيزات صناعية، آلات إنشائية للطرق، الأسمدة ،خشب منشور، أنابيب فولاذية أدوات و تجهيزات طبية وغيرها، وبناء على هذه الإتفاقيات تم الإتفاق على تمثيل تجاري لإتحاد الجمهوريات

[1] هيلين كارير دانكوس، المصدر السابق ،ص 162.
[2] تمام أبو الخير، المرجع السابق.
[3] رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا و العالم في التاريخ الحديث و المعاصر، المرجع السابق ،ص 228.
[4] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ص 40-41.
[5] بيير بوداغوفا، المصدر السابق،ص 100.

السوفياتية مركزه دمشق يعمل بالنيابة عن الحكومة السوفياتية ويعتبر جزء من سفارة الإتحاد السوفياتي في الجمهورية العربية السورية وتم الإتفاق على أن يتم الدفع بواسطة مصرف سوريا المركزي في سوريا، وفي الإتحاد السوفياتي بواسطة مصرف التجارة الخارجية السوفياتية[1].

وتم بموجب المرسوم التشريعي رقم 89 بتاريخ 09 أوت 1966 م توسيع حجم التبادل التجاري بين البلدين من خلال زيادة حجم السلع المتفق عليها في الإتفاق التجاري طويل الأجل الموقع بين الجمهورية العربية السورية والإتحاد السوفياتي، وبناءا على المرسوم التشريعي رقم 63 الصادر في 16 ماي 1967م والمرسوم رقم 132 الصادر بتاريخ 13 سبتمبر 1967م تم تجديد الإتفاقيات التجارية السابقة و توسيع نوع وحجم السلع المتفق على تبادلها والتي سيتم التعامل بها خلال عام 1968 م، وفي 23 جانفي 1969م تم المصادقة على الإتفاقية المبرمة بالتراضي بين المؤسسة السورية العامة للكهرباء والمؤسسة الإتحادية السوفياتية للإستيراد والتصدير "تكنو بروم اكسبورت" لتوريد القطع التبديلية والوحدات و التجهيزات اللازمة لمعمل توليد الرستن المائي(**الملحق رقم08**)، وتم العمل على تحسين وتوسيع الإتصالات اللاسلكية الهاتفية البرقية بين الجمهورية العربية السورية والإتحاد السوفياتي في 25 فيفري 1969م بموجب المرسوم التشريعي رقم 84، وتجديد الإتفاقيات المبرمة في السنوات السابقة حيث تم تمديد إتفاق التجارة الطويل الأجل وإتفاق المدفوعات المبرم مع السوفيات، وكان من ضمن البضائع المستوردة : الآلات الزراعية والتجهيزات الصناعية والسيارات ووسائل النقل الجوي....إلخ، وبالمقابل فإن سوريا تصدر إلى إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية : البترول الخام، القطن، الصوف، التبغ، زيت الزيتون...إلخ، وهذا من خلال المرسوم التشريعي رقم 135 بتاريخ 16 جويلية 1970م، وبموجب المرسوم التشريعي رقم 11 بتاريخ 03 أفريل 1982 م تم المصادقة على إتفاق تبادل البضائع مع الإتحاد السوفياتي للفترة 1981-1985م، وتم بموجب القانون رقم 15 تصديق إتفاق تبادل البضائع مع الإتحاد السوفياتي للفترة 1985-1990 م وهذا بتاريخ 29 جوان 1985 م[2].

بناءا على جملة المعاهدات والإتفاقيات الإقتصادية المشتركة - سابقة الذكر- والحجم الهائل للمبادلات التجارية يتضح جليا أن الجمهورية العربية السورية حرصت على توطيد علاقاتها الإقتصادية مع الإتحاد السوفياتي منذ سنواتها الأولى كدولة مستقلة من أجل الإستفادة من الدعم الإقتصادي والفني التكنولوجي الذي يوفره السوفيات في تنمية وتقوية الإقتصاد السوري من جهة ، وإكتساب القدرة على التصدي للضغوطات الغربية الإمبريالية من جهة أخرى .

د – معاهدة الصداقة والتعاون اليمنية-السوفياتية 1955 م:

عقدت معاهدة الصداقة بين اليمن الجنوبية - سابقا - والإتحاد السوفياتي بعد أن تم التفاوض حول بنودها في مصر و وقعت سنة 1955 م ونصت على تقديم السوفيات للمعونة الإقتصادية لليمن، وعلى إثرها إستقدمت بعثات سوفياتية و تشيكوسلوفاكية و بولونية لبحث جوانب التنمية الإقتصادية باليمن، وتم تزويد اليمن بالسلاح السوفياتي ووفده بالخبراء العسكريين، وتعهد الإتحاد السوفياتي بتولي مشاريع فتح الطرق بتكلفة تنقص 30% عن الأثمان العالمية على أن تسدد في مدى 10 سنوات، وحصل اليمن على وعد بالمعونة الفنية السوفياتية التي سترافق التنمية الإقتصادية اليمنية، وتم الإتفاق مع تشيكوسلوفاكيا على إنشاء مصنع للإسمنت و المساهمة في إستحداث صناعة يمنية حديثة و تعليم الطلبة اليمنيين في معاهدها،

[1] رنا عادل سميا، المرجع السابق ،ص 119.
[2] المرجع نفسه، ص 145.

وتعهدت ألمانيا الشرقية بتأسيس معامل للإسمنت والزجاج والدباغة والفواكه المجففة، وتقوم ألمانيا الديموقراطية أيضا وبالإشتراك مع الإتحاد السوفياتي بإعادة بناء مرفأ الحديدة الذي هدمه البريطانيون عام 1917 م ليجعلوا تجارة اليمن كلها تسلك بالضرورة طريق مرفأ عدن البريطاني[1].

ه ـ إتفاقية التعاون الإقتصادي السوري-السوفياتي 1957م:

وقعت بين سوريا والإتحاد السوفياتي في 06 أوت 1957 م وتضمنت تعهد السوفيات بتقديم مساعدات إقتصادية عسكرية لسوريا[2] بقيمة 300 مليون دولار، وهذا إضافة إلى مساعدات تقنية و صناعية، وفي هذا الصدد صرح وزير الدفاع السوري خالد العظم قائلا:**"إن هذا الإتفاق يحررنا من الإعتماد على القوى الأجنبية الإمبريالية"[3].**

و ـ إتفاقية تأجير قاعدة الظهران:

شكلت منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق التي تركز حولها الصراع بين القطبين العالميين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وهذا راجع للأهمية الحيوية التي إكتسبتها المنطقة بعد الإكتشافات الواسعة للنفط فيها، ومع تزايد الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية إستنادا إلى حقيقة إعتبارها المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، بدأت الإدارة الأمريكية تسعى لتأمين مصالحها من خلال مجموعة من الإجراءات الدفاعية في الخليج العربي[4]، كان من بينها عقد إتفاقية تأجير قاعدة الظهران مع المملكة العربية السعودية، والتي تم إنشاؤها في الفترة مابين 1944-1946 م وهذا لمدة خمس سنوات[5].

في 18 جوان 1951 م تم عقد إتفاقية لتجديد تأجير قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات أخرى حيث مكنت المملكة العربية السعودية من شراء الأسلحة الأمريكية، ونصت أيضا على تدريب الجيش السعودي من قبل خبراء عسكريين أمريكيين، وأثناء زيارة الملك سعود للولايات المتحدة الأمريكية أواخر سنة 1957م تمت الموافقة على تجديد إتفاقية تأجير قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات أخرى[6].

ز ـ معاهدة الصداقة والعلاقات الإقتصادية والحقوق القنصلية :

عقدت هذه المعاهدة سنة 1958 م بين الولايات المتحدة الأمريكية وسلطنة عمان في مدينة صلالة[7].

---

[1] عزة النص، **الوطن العربي الإتجاه السياسي والملامح الإقتصادية**، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق ، سوريا ،1959 ،ص 90.

[2] إياد رشيد محمد وآخرون،**"السياسة الأمريكية تجاه سورية و موقفها من العلاقات السورية السوفيتية عام 1957م"**، في مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العراق، 2020 ،(ص.م 447-474)،ص 449.

[3] تمام أبو الخير، المرجع السابق .

[4] فارس تركي محمود، المرجع السابق ،ص ص 100-101.

[5] رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق ،ص 220.

[6] رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق ،ص 191.

[7] الموقع الرسمي للسفارة الأمريكية في سلطنة عمان :
https://om.usembassy.gov/ar/our-relationship-ar/policy-history-ar،تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/31 على الساعة 10:56 صباحا.

ح ـ إتفاقية التعاون الإقتصادي الفني العراقي-السوفياتي 1969م:

بعد أن تمكنت الحكومة العراقية بزعامة عبد الكريم قاسم في مطلع الستينات من السيطرة على حقل النفط في منطقة الرميلة في الشمال العراقي لم تستطع إستغلاله طيلة سنوات لعدم توفر الإمكانات لديها، ومنذ 1964م أسس العراق شركة النفط الوطنية العراقية، ومع تولي حزب البعث السلطة إزدادت وتيرة عملية الإستقلال الإقتصادي، وتم في 04 تموز 1969 م توقيع إتفاق تعاون إقتصادي فني بين العراق والإتحاد السوفياتي ينص على إقامة مشاريع لإستغلال الآبار المتواجدة بالمنطقة ومواصلة عمليات التنقيب وتزويد العراق بالعتاد والخبراء السوفيات[1].

حصل العراق من خلال هذه الإتفاقية على قرض بقيمة 24 مليون دينارعراقي بفائدة 2.5% على أن يتم تسديد هذه الديون عن طريق النفط الذي تستخرجه الشركات السوفياتية من حقول العراق، وأكتسبت هذه الإتفاقية أهمية بالغة على المستوى السياسي فهي ليست مجرد معونات مالية وفنية فقط ـ تقدمها دولة إشتراكية إلى دولة نامية ـ بل شكلت دعما سياسيا كبيرا للحكومة العراقية التي تتصارع ضد الشركات الإحتكارية الغربية لتحرير ثروات العراق النفطية[2].

ط ـ الإتفاقية العراقية الهنغارية :

في 21 أكتوبر 1969 م عقدت شركة النفط الوطنية العراقية إتفاقية مع مؤسسة "كيمومبلكس" الهنغارية لحفر أربعة آبار في حقل الرميلة الشمالية، و أبدى الجانب الهنغاري إستعداده لإبتياع النفط الخام المستخرج في حال توفرت الوسائل اللازمة لنقله إلى هنغاريا[3].

ي ـ بروتوكول 10 فيفري 1971م:

وقع عليه كل من الإتحاد السوفياتي وسوريا وإلتزمت من خلاله المؤسسات السوفياتية بتوريد القطع التبديلية لآليات الإنشاء والنقل السوفيتية الصنع والمستوردة من قبل ومشاريع كان قد نفذها الإتحاد السوفياتي، إضافةإلى تقديم المعونة الإقتصادية والفنية اللازمة لتوسيع وإعادة تحديث مصنع الزجاج و مخبر التيار ذي التوتر العالي ومركز الأبحاث العلمية الجيولوجية الخاصة بالنفط، وتوريد معدات إطفاء الحرائق في حقول آبار النفط، وتم الإتفاق بين الجانبين على الأحجام والمواعيد والشروط الإئتمانية الخاصة بهذه المشاريع في مرحلة لاحقة، وخلال عدة زيارات قامت بها وفود سورية رفيعة المستوى برئاسة الرئيس السوري حافظ الأسد إلى الإتحاد السوفياتي في عقد السبعينات، تم ترسيخ أسس التعاون المشترك فيما يخص إنشاء المؤسسات الصناعية والمشاريع الكبرى والتي من أهمها مشاريع توليد الطاقة لا سيما منها مشروع بناء محطة سد الطبقة الكهرومائية ، والتي تعد من أكبر مشاريع المشرق العربي و لعبت دورا أساسيا في تنمية الإقتصاد السوري، وبموجب القانون رقم 24 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1982م تم تطوير إتفاق التعاون الإقتصادي والفني مع الإتحاد السوفياتي والذي نظم القرض الذي قدمته حكومة إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية لحكومة الجمهورية العربية السورية بمبلغ قدره 90

---

[1] هيلين كارير دانكوس، المصدر السابق ،ص 155.

[2] فارس محمود فرج الجبوري،**"تأميم النفط في العراق عام 1972 و موقف دول الخليج العربي"**، في مجلة آداب الفراهيدي ، السنة الأولى، ع 2، د.ت،(ص.م 562-587)،ص574.

[3] المرجع نفسه، ص ص 574-575.

مليون روبل (العملة السوفيتية)بفائدة سنوية 4% وذلك لتسديد نفقات المؤسسات السوفيتية المتعلقة بتقديم المساعدات الفنية و الإقتصادية [1].

ك ـ معاهدة الصداقة والتعاون المصرية-السوفيتية 1971 م :

في ماي 1971 م عندما أطاح الرئيس المصري أنور السادات بما عرف بمراكز القوى والمعروف عنهم ميلهم تجاه الإتحاد السوفياتي، قام الرئيس السوفياتي آنذاك "بودجورني"بزيارة لمصر للوقوف على حقيقة الأحداث ولكن السادات أكد له أنها مسألة داخلية بحتة ولا شأن لها بالعلاقات المصرية السوفياتية و أثناء الزيارة وقع السادات وبودجورني[2]، على معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والإتحاد السوفياتي في 27 ماي 1971 م والتي إحتوت على 12 مادة وحددت مدتها بخمسة عشر سنة، ونصت المادة الأولى من معاهدة الصداقة والتعاون على توثيق علاقات الصداقة والتعامل الشامل بين البلدين في المجال الإقتصادي والفني والعلمي والعسكري والثقافي على أساس مبادئ إحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية و المساواة في الحقوق والمنفعة المتبادلة [3].

وحددت المادة الثانية أهداف المعاهدة في الرغبة في التحول الإشتراكي لمجتمع الجمهورية العربية المتحدة وهذا بالتعاون مع إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية مع ضمان الظروف اللازمة لصيانة و تطوير المكاسب الإجتماعية و الإقتصادية للشعبين، و نصت المادة السابعة والثامنة على واجبات البلدين في الميدانين السياسي والعسكري حيث تعهد البلدان بالتشاور المنتظم حول القضايا المهمة وتنسيق نشاطاتهما إذا إستجدت ظروف يعتبرها أحد الجانبين أنها تهدد السلام [4].

يلاحظ من خلال القراءة الأولية أن معاهدة الصداقة والتعاون جاءت لضبط وتحديد الأسس و القواعد التي تحكم العلاقات المصرية السوفياتية القائمة آنذاك سعيا من الطرفين لفتح آفاق أرحب للتعاون المشترك في مختلف الميادين و خاصة منها الميدان الإقتصادي، هذا و يعتبرها البعض وثيقة رسمية تثبت خروج مصر من فلك مجموعة عدم الإنحياز لكي تدور في أفق النفوذ السوفياتي، حيث كانت تلك المعاهدة أول معاهدة من نوعها يبرمها السوفيات مع دولة من خارج المعسكر الإشتراكي .

ومن منظور التنافس الإستراتيجي العالمي بين المعسكرين تشكل المعاهدة نقطة تحول في الإستراتيجية السوفياتية من الأسلوب الدفاعي السلبي إلى مستوى الهجوم النشط بإعتبارها دليلا على أن الإتحاد السوفياتي يهدف إلى البحث عن أساليب جديدة لنشر وجوده خارج نطاق دائرة نفوذه التقليدية.

ما لبثت ان عادت الخلافات المصرية السوفياتية من جديد و كان العامل المحرك لتلك الخلافات هو المحاولة التي قامت بها العناصر الشيوعية في السودان للإطاحة بنظام حكم الرئيس جعفر النميري، وقد لعبت المساندة المصرية دورا حاسما في إفشالها مما أدى إلى إستياء السوفيات وتعبيرا عن ذلك لجئوا إلى المماطلة في تسليم الأسلحة التي سبق الإتفاق عليها إلى مصر، وإزاء هذا التباطؤ من قبل السوفيات ومع إقتراب نهاية عام الحسم دون حسم بدأ السادات يقلق على مكانته كزعيم لمصر نظرا للموقف المحرج

---

[1] رنا عادل سميا، المرجع السابق، ص ص 142- 145.

[2] وسام عبد العليم، **"العلاقات المصرية- الروسية..حفظها ناصرو قطعها السادات ووارثها مبارك وإستعادها السيسي "**، نشربتاريخ 2015/02/10 على الساعة 18:43 ، متحصل عليه من الموقع:
https://gate.ahram.org.eg/News/596155.aspx، تم الإطلاع عليه يوم2022/05/25 على الساعة04:05 مساءا.

[3] جريدة الأهرام، ع 34848، 1971/05/28.

[4] هيلين كارير دانكوس، المصدر السابق ،ص 142.

الذي وضعه فيه الإتحاد السوفياتي، و الذي يؤدي إلى زعزعة الثقة في قراراته و إزداد التوتر في العلاقات المصرية السوفياتية و إنتهى عام الحسم دون أن يفي السادات بوعده [1].

كرد فعل قام الرئيس المصري أنور السادات في ماي 1972 م بطرد 20 ألف من الخبراء السوفيات المتواجدين بمصر و كانت هذه نكسة في سياسة الإتحاد السوفياتي الخارجية من الدرجة الأولى إذ لم يحدث من قبل أن وقع شيء مشابه، فبضربة واحدة تراجع النفوذ السوفياتي في الشرق الاوسط [2]، وفي 14 مارس 1976 م أبلغ إسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء و وزير الخارجية المصري فلاديمير بولياكوف السفير السوفياتي بالقاهرة بإنهاء معاهدة الصداقة و التعاون [3].

ل ـ إتفاقية تأجير قاعدة الجفير:

سعت الإدارة الأمريكية إلى إقامة القواعد العسكرية والحصول على التسهيلات البحرية في منطقة الخليج العربي من أجل ضمان مصالحها وتحقيق أهدافها، وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى الوجود العسكري الأمريكي في قاعدة "الجفير" والذي تحقق بعد الإنسحاب البريطاني من المنطقة على إثر إنقضاء مدة المعاهدة التي تقضي بحماية بريطانيا للبحرين وما رافقها من تدفق للقوات البحرية السوفياتية إلى المحيط الهندي ، حيث دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات مباشرة مع البحرين للبقاء في الجفير بحجة ملء الفراغ الذي تركه الإنسحاب البريطاني من الخليج و تحقيق ما سمي بإستقرار المنطقة و منع الزحف السوفياتي المحتمل، و تم توقيع الإتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية و البحرين في 31 ديسمبر 1971 م [4].

حيث أجرت بموجبها مساحات شاسعة تصل إلى 40 كلم للولايات المتحدة الأمريكية في قاعدة الجفير لخدمة الأسطول البحري الأمريكي و منحت لها كافة التسهيلات اللازمة لإستغلال القاعدة، وبسبب توتر العلاقات العربية الأمريكية خلال حرب أكتوبر 1973 م ألغت البحرين الإتفاقية رسميا في 20 أكتوبر 1973 م، إلا ان هذا الإلغاء لم يؤدي مفعوله في الواقع وأعادت البحرين العمل بالإتفاقية سنة 1975م [5].

م ـ إتفاقية التعاون الإقتصادي الفني السورية-السوفياتية 1972 م :

تمت هذه الإتفاقية بين الإتحاد السوفياتي والجمهورية العربية السورية في 25 فيفري 1972 م ونصت على تقديم السوفيات المساعدة في مجال تطوير إستخراج وإنتاج النفط السوري بهدف توسيع أعمال الإستكشاف والتنفيذ والبحث العلمي عن النفط، إضافة إلى تقديم العون في بناء خط سكة الحديد دمشق-حمص بعد أن تم الإنتهاء من خط اللاذقية-القامشلي بمساعدة السوفيات[6].

---

[1] ممدوح محمود منصور، المرجع السابق ،ص ص 405،404،401.
[2] استيفن امبروز، المرجع السابق ،ص 341.
[3] جريدة الأهرام، ع 34899، 1976/03/15.
[4] غسان سلامة و آخرون، المرجع السابق،ص 249.
[5] سوسن جبار شريف، **الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية 1971-1988**، دار المعتز، د.م، 2016،ص ص 224-223.
[6] رنا عادل سميا، المرجع السابق، ص 144.

ن ـ معاهدة الصداقة والتعاون الإقتصادي العراقي-السوفياتي 1972 م :

في إطار عمليات الإستقلال الإقتصادي في العراق والتي قادها حزب البعث العربي الإشتراكي منذ توليه السلطة في 17 جويلية 1968 م ومن أجل التخلص من سيطرة الشركات الإحتكارية الغربية على النفط العراقي تم توقيع معاهدة الصداقة والتعاون الإقتصادي بين الإتحاد السوفياتي والعراق[1] في 09 أفريل 1972 م وجاءت بنفس مواصفات المعاهدة الموقعة مع مصر سنة 1971 م، ولم تختلف عنها سوى في نقطتين : تعاون إقتصادي أكثر تقدما وعدم التشديد على المنجزات الإشتراكية التي ينبغي الدفاع عنها ، حيث تجنب السوفيات خلال المفاوضات إثارة الشكوك الوطنية، كما أكدت الحكومة العراقية على السيادة المطلقة للعراق فيما يخص شؤونه الداخلية وعلاقاته الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن المعاهدة إهتمت أكثر بالجانب الإقتصادي مما يثبت إهتمام السوفيات بالعراق بإعتباره بلدا غنيا بالمواد الأولية يأتي النفط في مقدمتها وهو الأمر الذي يدل على الإدراك السوفياتي للأهمية الإقتصادية والإستراتيجية الحيوية لحقول النفط العراقية[2]، وقد أدى هذا التقارب إلى تأزم علاقات الغرب مع العراق بشكل عام وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الخصم السوفياتي بشكل خاص[3].

ثالثا ـ السياسات والتوجهات الإقتصادية

لقد كان القرن العشرين حافلا بالأحداث بالنسبة للمشرق العربي والذي شهد إنهيار الإمبراطورية العثمانية في بداياته ليقع بعد ذلك تحت سلطة الإستعمار الأوروبي (الفرنسي والبريطاني) والذي عانى من ويلات طغيانه وتجبره، ومع ظهور موجة التحرر العالمية التي تلت الحرب العالمية الثانية وإستمرت حتى بداية السبعينات تخلصت جل دول المشرق العربي من قيود المستعمر ونالت إستقلالها، لتجد نفسها أمام تحديات كبيرة ـ بإعتبارها حديثة العهد بالإستقلال- ومن أبرزها الحاجة الملحة لسياسة إقتصادية تفضي لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة للنهوض بالبلاد والتخلص من تركات الماضي، وتزامن هذا مع الوضع العالمي الذي سيطرت عليه أجواء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت الإشتراكية و الليبرالية (الرأسمالية) هما النظامين الإقتصاديين المهيمنين عالميا آنذاك، فإنقسمت دول المشرق العربي على الصعيد الإقتصادي حيث تبنى بعضها نظام التخطيط المركزي الإشتراكي لتحقيق طموحات التنمية المرجوة مثل مصر والعراق وسوريا وغيرها، في حين لجأ البعض الأخر إلى إعتماد النموذج الرأسمالي مثل لبنان ودول الخليج العربي، هذا وقد تفاوتت دول المشرق العربي في درجة إعتمادها على أي من النظامين.

ولتوضيح مدى تأثير النظامين على الأوضاع الإقتصادية لدول المشرق العربي سنحاول من خلال ما سيأتي التطرق إلى بعض التجارب العربية الإقتصادية الإنمائية التي تبعت النهجين الإشتراكي و الرأسمالي.

---

[1] جعفر بهلول جابر الحسيناوي، **الأبعاد السياسية والإقتصادية للإحتلال الأمريكي للعراق وإنعكاساتها على دول الجوار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الإقتصادية الدولية، قسم العلاقات الإقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2013 ،ص 15،(غير منشورة).

[2] هيلين كارير دانكوس، المصدر السابق،ص 158.

[3] جعفر بهلول جابر الحسيناوي، المرجع السابق ،ص 15.

1 ـ النظام الإقتصادي الإشتراكي في المشرق العربي:

أ ـ التجربة الإشتراكية العراقية:

ظل الإقتصاد العراقي إلى غاية منتصف القرن العشرين يعتمد على النشاط الزراعي وأخذت الدولة على عاتقها مسيرة البناء الإقتصادي والذي إقتصر على القطاع الزراعي، أما بقية القطاعات فقد كانت هامشية وذلك يعود إلى عدم توفر رؤوس الأموال اللازمة للنهوض بإقتصاد البلاد وإحداث تنمية شاملة، وبعد إكتشاف البترول ومنح الشركات الأجنبية إمتيازات التنقيب والإستخراج أصبحت عائدات النفطية تشكل المورد الأساسي لإيرادات العراق، والتي خصصت الدولة معضمها لتمويل عملية التنمية، وقد إتسم الإقتصاد العراقي بسمات الإقتصادات النفطية الريعية[1].

بالنظر لحصة العراق من عوائد النفط يتضح جليا إستغلال الشركات النفطية لظروف العراق وإستنزاف ثرواته حيث بلغت حصة العراق من عائدات نفطه في الفترة الممتدة مابين 1934-1950 حوالي 100 مليون دولار في حين كان صافي ربح الشركات النفطية لنفس المدة حوالي 800 مليون دولار، ومع بداية الخمسينات إشتد نضال القوى الوطنية العراقية من أجل إعادة النظر في الإتفاقيات المبرمة مع شركات النفط على أسس عادلة ومتكافئة والمطالبة بإقامة صناعة وطنية في مجال النفط، وفي ظل ضغط القوى الوطنية ومع الأخذ بعين الإعتبار عقد المملكة العربية السعودية لإتفاقية مناصفة الأرباح مع شركة "أرامكو" الأمريكية وتجربة تأميم النفط الإيرانية سنة 1951 م[2]، بدأت مرحلة جديدة من مراحل صراع المفاوضات بين الحكومة العراقية وما تلاقيه من ضغط داخلي في سبيل تأميم الثروة والشركات الإحتكارية وما تلاقيه من دعم من حكوماتها[3]، مما إضطر شركة نفط العراق وفروعها إلى عقد إتفاقية في 03 فيفري 1952 م والتي تضمنت مناصفة الأرباح بين الحكومة العراقية والشركات الأجنبية، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة عوائد النفط بشكل كبير حيث رفع من دخل الحكومة العراقية من مبلغ قدره 6.78 مليون دينار سنة 1950 م إلى 40.7 مليون دينار سنة 1952 م ثم إلى حوالي 80 مليون دينار سنة 1958 م ، وقد ساعدت هذه العوائد في القيام بمشاريع إقتصادية ذات فائدة للإقتصاد العراقي كبناء السدود والطرق والسكك الحديدية والأبنية الحكومية وتقوية الجيش[4].

وفي 14 جويلية 1958 م دبر ضباط الجيش العراقي ثورة ناجحة تم من خلالها تصفية الملك فيصل الثاني، حيث إحتضنت الثورة الجماهير العراقية المعبأة بالمشاعر المعادية للملكية وللغرب والموالية للعروبة وقد حافظ العراقيون ـ بذكاء- خلال الثورة على تدفق النفط إلى الغرب ولم يعمدوا في الحال إلى تأميم الشركات الأجنبية تجنبا للدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، ونتيجة لتمادي شركات النفط وتلاعبها بالأسعار والإنتاج حيث كانت تجري تخفيضات في الأسعار بحجة زيادة العرض على الطلب[5]، جاء الرد من قبل الحكومة العراقية بإصدار القانون رقم 80 بتاريخ 11 ديسمبر

---

[1] سحر قاسم محمد، **الآليات الواجب توفرها لإنتقال العراق من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**(تقرير)، قسم الإقتصاد الكلي والسياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ديسمبر 2011 ،ص 3.

[2] سهيل صبحي سلمان، **التطورات الإقتصادية والإجتماعية في العراق 1945-1958** ،ط 1،د.د، بغداد، العراق، 2009 ،ص ص 174، 176.

[3] خلف محمد الجبوري،**"أهمية النفط العراقي في الإستراتيجية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1952 م"**، في مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج 1 ، ع 1 ، 2009 ،(ص.م 113-127)،ص 122.

[4] سهيل صبحي سلمان، المرجع السابق ،ص 176.

[5] جعفر بهلول جابر الحسيناوي، المرجع السابق ،ص 14.

1961 م والذي يقضي بتعيين مناطق الإستثمار لشركات النفط المتواجدة بالعراق[1]**(الملحق رقم09)**، حيث تم سحب إمتياز شركة نفط العراق عن 95% من الأراضي الممنوحة لها والسماح لها بالعمل ضمن المساحة الباقية فقط حيث تتواجد منشئات الشركة وحقولها[2]، وبموجب القانون رقم 11 الصادر سنة 1964 م تأسيست شركة النفط الوطنية العراقية[3]**(الملحق رقم 10)**، وفي الفترة ما بين 1967-1968 م تم توسع نطاق عمل الشركة لتشمل مناطق صودرت من شركة نفط العراق وكان يحظر على شركة النفط الوطنية العراقية الدخول في شراكات أو منح إمتيازات لشركات النفط الأجنبية[4].

- الإصلاح الزراعي :

إتجهت الحكومة العراقية في بداية الخمسينات إلى إنعاش الوضع الإقتصادي حيث خصصت نسبة من العائدات النفطية لوضع خطط التنمية في البلاد و تدعيم النشاط الزراعي، فأنشأت مجلس الإعمار سنة 1951 م و إستحدثت وزارة للزراعة سنة 1952 م وباشرت في تنفيذ العديد من المشاريع الزراعية كمشروعي سد الثرثار وسد دوكان وغيرها، إلا أن السياسة الزراعية العراقية فشلت بسبب عدم جدوى الخطط الإقتصادية التنموية وإستمرارالهيمنة الإقطاعية على الملكيات الزراعية الشاسعة، وبعد قيام ثورة 14 جويلية 1958 م وإلغاء الحكم الملكي وإقامة النظام الجمهوري بادرت حكومة الثورة بوضع سياسة زراعية تهدف إلى تطوير القطاع حيث أصدرت قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 سنة 1958 م والذي يعتبر أول محاولة جادة للتخلص من سيطرة الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية في العراق، وتطبيقا لهذا القانون تم توزيع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية على الفلاحين بهدف إستصلاحها ويعيب على هذا القانون أنه لم ينجح في تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية، كونه أبقى على وسائل الإنتاج بيد الإقطاعيين مما دفع الفلاحين إلى الإستعانة بهم والخضوع إلى قيودهم من جديد، وفضلا عن ذلك أضاف القانون أعباء جديدة أرهقت كاهل الفلاحين حيث فرض بدلا ماليا عن الأراضي المزروعة، وترتب عن هذا تزايد معدلات هجرة الفلاحين من الأرياف إلى المدن وترك الأراضي بورا دون إستغلال زراعي[5].

كما قامت الحكومة العراقية بعد إلغاء مجلس الإعمار سنة 1959 م بإعتماد منهاج إقتصادي يقوم على التخطيط المركزي (إشتراكي) حيث تم تشكيل هيئة مركزية تعمل على تنسيق الخطط المبرمجة من قبل الوزارات المختلفة في ضوء الأهداف المقررة، وهذا من خلال تبني الخطط المناسبة لإنماء ثروات البلاد الطبيعية وتأسيس جهاز مركزي للتخطيط الإقتصادي أطلق عليه إسم "مجلس التخطيط الإقتصادي" تولى وضع الخطط الإقتصادية في العراق كان أولها مؤقتة لأعوام 1959-1961م تهدف بالدرجة الأولى إلى تصفية وإصلاح الوضع الإقتصادي المتردي الذي خلفه مجلس الإعمار وإستكمال المشاريع التي بوشر بتنفيذها ولم تكتمل وأيضا تحقيق أكبر قدرممكن من تشغيل اليد العاملة وإرساء قواعد الإستقلال الإقتصادي من خلال تخليص البلاد من التبعية الإقتصادية الخارجية من جهة وتحرير الإقتصاد الوطني

---

[1] جريدة الوقائع العراقية ، ع 616 ، 1961/12/12.

[2] تغريد داود سلمان،**"أثر الإيرادات النفطية في تنمية الإقتصاد العراقي"**، في مجلة جامعة بابل، مج 24، ع 4، 2016، (ص.م 1034-1064)،ص 1037. ينظر أيضا: جعفر بهلول جابر الحسيناوي، المرجع السابق ،ص 15.

[3] جريدة الوقائع العراقية، ع 912 ، 1964/02/08.

[4] تغريد داود سلمان، المرجع السابق ،ص 1037.

[5] حسين علي فليح، **وزارة الزراعة في العراق 1952-1963(دراسة تاريخية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، العراق، 2015 ،ص ص 192-193،(غير منشورة).

من التبعية لقطاع وحيد هو قطاع المحروقات، وهذا عن طريق تنويع مجالات ونشاطات الإقتصاد الوطني و تشجيع الإستثمار في ميداني الصناعة والزراعة. ثم شرعت الحكومة العراقية في 18 أكتوبر 1961 م الخطة الإقتصادية التفصيلية لأعوام 1961-1965م بموجب القانون رقم 70 سنة 1961م وقد أنجزت خلال هذه الفترة - وفق الخطط المرسومة- الكثير من المشاريع في مجال الزراعة والري أهمها مشروع سد دربندخان وسد دبس في شمال البلاد[1].

- تأميم النفط العراقي :

بعد نجاح تجارب التأميم في العالم ومن أبرزها تأميم قناة السويس عام 1956م والتي أكدت على تمكن القدرات الوطنية من كسر الطوق الإستعماري والتحرر من السيطرة الإحتكارية للشركات النفطية الأجنبية[2]، أصدر العراق القانون رقم 69 في 01 جوان 1972م الذي نص على تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة[3]**(الملحق رقم11)**، وإحتوى القانون على ستة عشر مادة أهمها: إنشاء شركة حكومية بموجب هذا القانون تسمى الشركة العراقية للعمليات النفطية نقلت إليها جميع الأموال والحقوق والموجودات التي آلت ملكيتها للدولة وتعويض شركة نفط العراق المحدودة عن تلك الأموال والحقوق والموجودات المؤممة[4].

أعلنت منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) من خلال مؤتمر إستثنائي عقد في لبنان بتاريخ 09 جوان 1972م عن دعمها الشامل لقرار العراق بتأميم ثروته النفطية، وأكدت على أن التأميم حق مطلق لكل دولة منتجة للنفط، هذا وقد كان لقرار تأميم نفط العراق آثار إيجابية على المستوى الداخلي وصدى واسع على الصعيد العالمي حيث كان له بالغ الأثرعلى الدول النفطية في المنطقة وعلى الشركات الإحتكارية التي رضخت لمطالب العراق المشروعة في ثروته الوطنية، وشكلت تجربة تأميم النفط العراقي مثلا يحتذى به في كل بلدان العالم الثالث المنتجة للنفط بشكل عام والدول العربية على وجه الخصوص ولاسيما أقطار الخليج العربي، هذه الأخيرة التي إعتبرت نجاح خطوة العراق لإستعادة ثروته نجاحا للشعب العربي في المنطقة ضد السيطرة الإستعمارية والشركات الإحتكارية الأجنبية وإقتدت بالتجربة العراقية حيث أقدمت على تأميم ثرواتها النفطية تباعا في سنوات لاحقة[5].

- الخصخصة في العراق :

إنتهجت الحكومة العراقية سياسة الخصخصة منذ بداية الثمانينات ففي عام 1982م قامت بتحويل بعض ممتلكات القطاع العام إلى الخاص بهدف إعطاء القطاع الخاص دورا في النشاط الإقتصادي، حيث عملت الدولة على إعادة دمج القطاع الخاص ونشاطه في النظام الإشتراكي الذي تتبعه وهذا عن طريق بيع بعض المعامل والمصانع والإنسحاب من بعض النشاطات الثانوية وفسح المجال أمام الخواص لتوليها كما أعيد النظر بالتصرف الإقتصادي لمنشآت القطاع العام الإشتراكي في ضوء حسابات الكلفة والمردود الربحي ، والسماح للقطاع الخاص بأن ينشط في مجال التجارة الخارجية والداخلية والزراعة[6].

---

[1] حسين علي فليح، المرجع السابق ،ص 193.
[2] فارس محمود فرج الجبوري، المرجع السابق ،ص 577.
[3] جريدة الوقائع العراقية، ع 2146 ، 1972/06/01.
[4] فارس محمود فرج الجبوري، المرجع السابق ،ص 577.
[5] المرجع نفسه، ص ص 578، 583.
[6] يحي حمود حسن، **دراسات في الإقتصاد العراقي**، ط 1، دار الساقي، البصرة، العراق، 2012 ،ص ص 117- 118.

من مظاهر التحول الإقتصادي من النظام الإشتراكي الموجه إلى الإنفتاح على السوق قيام الحكومة العراقية سنة 1987م ببيع عشرين مصنع إلى القطاع الخاص، كما أعلنت في سنة 1988م عن قائمة بستة وثلاثين مصنعا آخر ترغب ببيعهم. وبهذا إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 24 % سنة 1978م إلى 37.3 % سنة 1989م، ويرجع إهتمام الدولة بفتح المجال أمام القطاع الخاص إلى آثار الحرب العراقية الإيرانية وضخامة الإنفاق العسكري وإنخفاض قدرة الدولة المالية نتيجة إنخفاض أسعار النفط وكمية الإنتاج بسبب توقف منافذ تصدير النفط، وتقليص الإستثمار الحكومي وتقيد الإنفاق الجاري وحصره بالمشروعات التي تخدم المجهود الحربي[1].

ب ـ التجربة الإشتراكية المصرية :

لقد كان نجاح الثورة المصرية سنة 1952 م وما ترتب عنها من تغيير سياسي إيذانا ببدء مرحلة سياسية جديدة في تاريخ مصر المعاصر صاحبها تغيير في الإيديولوجية الحاكمة، إذ بدأت الافكار الإشتراكية واضحة المعالم في مرحلة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، الذي بدأت عملية إسترجاع الثروة الوطنية و تأميمها حيث تم نقل النصيب الأكبر من مرافق و ممتلكات القطاع الخاص إلى القطاع العام (الحكومي) لتصبح الدولة هي المسيطرة بشكل مطلق على مجريات الإقتصاد المصري و ينخفض دور القطاع الخاص بشكل كبير في النشاط الإقتصادي[2].

حيث حاول عبد الناصر تجربة الإشتراكية العربية في مصر، فعجل بعملية تأميم المؤسسات الإقتصادية التابعة للدول الغربية و المتواجدة بمصروصادر ممتلكات الطبقة البورجوازية السورية و اللبنانية المقيمة في مصر و التي اتهمت بتشجيع إنفصال سوريا عن مصر، و وضعت الحكومة المصرية يدها على أموال و ممتلكات الرعايا الأجانب الغربيين و إنتهى الوجه المتعدد الجنسيات الموروث عن القرن التاسع عشر و انغلقت مصر أمام النفوذ الأجنبية[3].

ـ الإصلاح الزراعي الأول :

أعلن عن قانون الإصلاح الزراعي بتاريخ 9 سبتمبر 1952م الذي أقره القانون رقم 178، حددت من خلاله ملكيات الأراضي الزراعية الكبيرة بـ 200 فدان(1فدان= حوالي 0.42 هكتار) للفرد الواحد و أنه من حق كل من يملك أراضي تزيد عن هذا الحد أن يحتفظ بـ 100 فدان أخرى تقسم على أفراد أسرته، و تمت مصادرة الأراضي الزائدة و إعادة توزيعها على أساس قطع صغيرة تتراوح مساحتها ما بين 2-5 فدان منحت للفلاحين الذين لا يملكون أرضا و حدد ثمن قطعة الأرض بعشرة أمثال الإيجار المعمول به حيث كان المستفيد من الأرض ملزما بدفع 14 جنيه مصري في المتوسط عن كل فدان سنويا لمدة 30 سنة[4].

ونص القانون في مادته الخامسة على دفع تعويضات مجزية للملاك عن الاراضي التي انتزعت منهم حيث قدرت التعويضات بعشرة أضعاف القيمة الإيجارية والتي تعادل سبعة أضعاف الضريبة أي ما

[1] يحي حمود حسن، المرجع السابق، ص 118.
[2] خضير إبراهيم سلمان، المرجع السابق، ص 46.
[3] هنري لورنس، المصدر السابق ، ص 269.
[4] إيغور بيلياييف و افغيني بريماكوف، المصدر السابق، ص 56.

يعادل سبعين ضعفا للضريبة العقارية التي كانت مفروضة منذ 1949 م نحو 3 جنيهات للفدان سنويا [1]، حيث سمح هذا القانون لأول مرة في مصر بإنشاء نقابات للعمال الزراعيين كما أنشأت وزارة خاصة لإجراء الإصلاح الزراعي و حيث تمارس الجمعيات الزراعية التابعة للدولة و المنشأة وفقا لقانون الإصلاح الزراعي في القرى المصرية التي شملها القانون الجديد نشاطها تحت إشراف هذه الوزارة[2]، وكلف جهاز حكومي بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي والمتمثل في "اللجنة العليا للإصلاح الزراعي" والتي يرأسها وزير الإصلاح الزراعي بجانب لجان قضائية يرأسها مستشار وتضم موظفا من وزارة العدل وممثلا عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي[3]، وقد تولت الحكومة المصرية تنفيذ ما ورد في قانون الإصلاح الزراعي رافعة شعار "الأرض للفلاحين". إقتصر الإصلاح على مساحة تقدر بحوالي 560 ألف فدان فقط، أي ما يعادل عشر المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة[4].

- تأميم قناة السويس :

في 26 جويلية 1956 م بمناسبة الإحتفال بعيد الثورة المصرية أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر - كرد فعل لقيام الغرب بسحب عرض تمويل مشروع السد العالي- عن تأميم قناة السويس[5]، والتي تمثل ممرا وطريقا للمواصلات البحرية يعتبر شريان التجارة الدولية ،فهو يخترق مصر ليربط أوروبا وإفريقيا بشرق آسيا **(الملحق رقم12)**، ويعتبر تأميم القناة حدثا فائق الأهمية فقد فجر سلسلة من التطورات ما نزال نعيش إمتداداتها حتى وقتنا الحالي وجعل مصر والوطن العربي رأس حربة لمطالب العالم الثالث[6].

- موقف الدول الغربية من تأميم القناة:

لقد إعتبرت الدول الغربية قرار التأميم لطمة موجهة إليها وخشيت أن يكون لهذا الحدث صداه في الدول العربية، وخاصة البلدان الخاضعة للإحتكارات الغربية التي كان من المتوقع أن تقتدي بمصر[7]، حيث أعلنت حكومتي فرنسا وبريطانيا عن سخطهما وإحتجاجهما ورفضهما لقرار عبد الناصر[8]،وبدا من إحتجاجهما أنهما لن توافقا على إستلام مصر للقناة حتى بعد إنتهاء إمتياز شركة القناة، وكرد فعل قامت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بتجميد أرصدة مصر وأموالها، وحاولت الدول الثلاث:

---

[1] صقر عبد الصادق هلال، **الأرض و الفلاح و المستثمر**، دراسة في المسألة الزراعية و الفلاحية في مصر، ط 1، دار المرايا للإنتاج الثقافي، القاهرة، مصر ، 2017، ص 60.

[2] إيغور بيلياييف و افغيني بريماكوف، المصدر السابق، ص 57.

[3] صقر عبد الصادق هلال، المرجع السابق، ص 62.

[4] إيغور بيلياييف و افغيني بريماكوف، المصدر السابق ، ص 58.

[5] **قناة السويس:** هي ممر مائي صناعي بمصر يصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر ،تمتد من بور سعيد شمالا إلى بور توفيق جنوبا ،وهي أهم شريان ملاحي في العالم وتعود أهميتها الدولية إلى إختصارها طريق الملاحة البحرية بين الشرق والغرب،يبلغ طولها 195 كلم ومتوسط عرضها 60 م وعمقها 13 م ،تم الإفتتاح الرسمي لها في عهد الخديوي إسماعيل سنة 1869 م.(للمزيد ينظر: نسرين نور الدين حسن، **"قناة السويس في مصر.. بين الواقع والمأمول"**، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، مصر، 2019،(ص.م 275-318)،ص 280. ينظرأيضا:عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة،ج4**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت،ص ص 807-808).

[6] جورج قرم، **إنفجار المشرق العربي**، تر:محمد علي مقلد، ط 1، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2006،ص 190.

[7] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق،ص 117.

[8] هنري لورنس، المصدر السابق ،ص 207.

فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التشهير بقرار الحكومة المصرية الذي إعتبرته تهديدا للملاحة العالمية[1].

حيث أصدرت حكومات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بيانا في لندن إدعت فيه أن الشركة العالمية لقناة السويس ذات طابع دولي فليس من حق الحكومة المصرية أن تؤمم القناة، وحاولت الدول الغربية تعطيل الملاحة في القناة فأصدرت الأوامر لقناصلها بمصر للإتصال بالمرشدين وموظفي الشركة من الأجانب في سائر الفروع والأقسام لتقديم إستقالتهم، إعتقادا منهم أن الحكومة المصرية لا تستطيع تسيير حركة الملاحة في القناة وأنها ستضطرب وتتوقف، وهو الأمر الذي لم يتحقق بل وسارت الملاحة في القناة بدقة متناهية في ظل الإدارة المصرية، فإتجهت فرنسا وبريطانيا للقيام بمؤامرة مسلحة ضد مصر مستعينة بإسرائيل فكان العدوان الثلاثي على مصر[2].

ـ موقف الإتحاد السوفياتي من تأميم قناة السويس :

أما الإتحاد السوفياتي فقد ساند مصر في موقفها الذي كان يستند إلى حق الحكومة المصرية الشرعي في ممارسة سيادتها على كامل أراضيها، ورأى أن مصر تصرفت تماما في نطاق حقوقها وأنها لم تخرق القانون الدولي. وأكد أن التأميم لم يمس مصالح الغرب فيما يتعلق بحرية المرور في القناة[3].

ـ الآثار الإقتصادية لتأميم قناة السويس:

ـ من الناحية الإقتصادية يعتبر تأميم القناة إستعادة للعافية الإقتصادية وإسترجاعا للثروة الوطنية، وكانت الغاية من التأميم تحديدا تمويل عملية تحديث مصر وفي المقام الأول بناء سد كبير على مجرى نهر النيل في مدينة أسوان من أجل إنتاج الطاقة اللازمة للتصنيع وري مئات الملايين من الهكتارات من الأراضي الزراعية الضرورية لتأمين وسائل البقاء لشعب يعيش حالة تزايد سكاني متفاقمة[4].

ـ وقد إنتهزت مصر الفرصة وإتخذت من العدوان الذي شنه التحالف الثلاثي لكل من: فرنسا وبريطانيا وإسرائيل ذريعة لتصفية المؤسسات المالية والإقتصادية للدول المعتدية، والتي كانت قائمة في مصر وتمارس نشاطها[5].

ـ بمقياس المصالح الإقتصادية الداخلية يمكن القول أن مصر خرجت من أزمة السويس وقد إكتسبت تأميم شركة قناة السويس وعائداتها مما يضمن لها مصدر مهم للدخل الوطني يمكنها من تمويل مشاريعها الإقتصادية ذاتيا، وبذلك تخلصت من كثير من مظاهر النفوذ الإقتصادي الأجنبي في البلاد[6].

ـ إدخال أسس التخطيط المركزي في الإقتصاد القومي :

لقد كان تأميم قناة السويس سابقا لإدراج أسس التخطيط المركزي في الإقتصاد المصري و كذلك تحول البلاد إلى الصيغة اللارأسمالية في الإقتصاد (الإشتراكية) حيث أنشئ سنة 1957 م المجلس القومي

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ،ص 117.
[2] خليل حسين، المرجع السابق،ص ص 479-480.
[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ،ص 119.
[4] جورج قرم، المرجع السابق ،ص ص 190-191.
[5] خليل حسين، المرجع السابق ،ص 485.
[6] عبد الحكيم عامر محمود لافي، المرجع السابق ،ص 57.

للتخطيط إلا أن القاعدة الحقيقة للتخطيط لم تنشأ إلا بعد رفع شعار التصنيع و تمصير الممتلكات الأنجلو-فرنسية، وهو الأمر الذي أدى إلى تركز وسائل الإنتاج و رؤوس الأموال في يد الدولة، وامتلكت مصر نتيجة لتنفيذ كل هذه الإجراءات مواقع حساسة في مجال الإقتصاد واكتسبت إمكانية التأثير في التنمية الإقتصادية، حيث كان بوسع التخطيط المركزي وحده أن يكون أداة هذا التأثير و كانت أولى مهام مجلس التخطيط وضع الخطة العامة لمشروع السنوات الأربعة (1957- 1961م) لتنمية الصناعة [1].

- الإصلاح الزراعي الثاني :

تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي الثاني الذي أقره القانون رقم 27 لسنة 1961 م حيث خفض سقف ملكية الأراضي بموجبه إلى 100 فدان و تم توسيع مجال صلاحيات التعاونيات الزراعية الإلزامية و تنظيم المزروعات الحكومية. حيث هدف هذا الإصلاح مثل سابقه إلى إضعاف دور المجموعات القيادية (الإقطاعية) و في سنة 1966 م تم إنشاء لجنة للقضاء على الإقطاع مهمتها فحص كل حالات مخالفة الإصلاح الزراعي حيث تم حجز مساحات واسعة من الأراضي التي كان يملكها بعض الإقطاعيين[2]، و في سنة 1969 م تم تخفيض سقف الملكية إلى 50 فدان، و في إطار جملة قوانين الإصلاح الزراعي التي تم إقرارها و تنفيذها ما بين 1952- 1970 أعيد توزيع مساحة إجمالية تقدر بـ 13.5% من الأراضي الزراعية يضاف إلى ذلك المساحات التي إنتزعت برعاية وزارة الإصلاح الزراعية ليصل المجموع إلى 950 ألف فدان[3].

يمكن تلخيص الوضع بعد نهاية الحقبة الناصرية بأن تغيرات مهمة قد حدثت على الخريطة الطبقية و الإجتماعية في القرى منذ الدخول في مرحلة الإصلاح الزراعي إلى غاية أوائل السبعينات، فهناك فئات إختفت مثل كبار الملاك الإقطاعيين و شبه الإقطاعيين و هناك فئات برزت و تأكد دورها في القرى مثل متوسطي الملاك و أغنياء الفلاحين كما أن هناك فئات طرأت عليها بعض التغيرات في الحجم و الدور مثل صغار الملاك، هذا و لم تحدث تغيرات جذرية في التركيب المحصولي حيث ظل القطن المنتوج الزراعي الأساسي و صاحب الدور الرئيسي في النمو الإقتصادي للقطاع الزراعي فهو المساهم الأكبر في تمويل الضرائب و الفروق الناجمة عن التوريد الإجباري للحاصلات و الدخل الناتج عن الإصلاح الزراعي[4].

[1] إيغور بيلياييف و افغيني بريماكوف، المصدر السابق ،ص 101.
[2] هنري لورنس، المصدر السابق ،ص 270.
[3] صقر عبد الصادق هلال، المرجع السابق ،ص 62.
[4] المرجع نفسه، ص 68.

ـ آثار الإصلاح الزراعي[1]:

ـ تدعيم دفع عجلة التحول في الزراعة نتيجة لتحول كبار الملاك من الشكل شبه الإقطاعي إلى الإستغلال المتمثل في نظام المزارعة الذي يقوم على إستخدام العمل المأجور و يعتمد على الأساليب الحديثة في الزراعة .

ـ إتساع حجم و نمو نفوذ طبقة أغنياء الفلاحين الذين يزرعون الأرض التي يملكونها أو يستأجرونها.

ـ إنشاء قطاع عام كبير في الزراعة ذلك أن الدولة لم تملك الفلاحين ما إستولت عليه من أراضي الملاك الإقطاعيين ملكية فردية مطلقة بالمفهوم التقليدي، فهي و إن أعطتهم شهادات ملكية فقد بقيت المالك الحقيقي للأرض و هي التي تتخذ القرارات المتعلقة بالإنتاج و الإستثمار و التوزيع.

ـ إدخال تقنيات و أدوات الثورة الخضراء للريف المصري (البذور المحسنة، التسميد المكثف ، اللآلات الزراعية الثقيلة) عبر دعم حكومي لتكثيف الإنتاج الزراعي و زيادة إنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة.

ـ الإنفتاح الإقتصادي المصري :

إستمرت سيطرت القطاع الحكومي على الأداء الإقتصادي و تقليص دور القطاع الخاص حيث كادت مساهمته في النشاط الإقتصادي تنعدم، و إتباع الحكومة سياسة التخطيط المركزي و سيطرتها على كافة المجالات الإقتصادية حيث إستمر الوضع على هذا النحو إلى غاية حرب أكتوبر 1973 م[2]، التي حققت خلالها مصر إنتصارا زاد من مصداقية النظام و نفوذه و تبنت الحكومة المصرية سياسة إقتصادية جديدة عرفت بسياسة إقتصاد السوق (الإنفتاح الإقتصادي)، وفي أكتوبر 1974 م صرح السادات بأن الهدف الرئيسي للإنفتاح الإقتصادي هو دعم الإستثمار لدفع عجلة الإنتاج و أكد بدوره رئيس الوزراء المصري ممدوح سالم في ذلك وقت أن الإنفتاح الإقتصادي هو سياسة إقتصادية تهدف إلى تطوير المجتمع و تحقيق طاقته الإنتاجية و لا تتعارض مع عدالة التوزيع و لا تضعف القطاع العام و لا تنافي التخطيط القومي، و في سنة 1975 م تم إعادة النظر في بعض بنود قانون الإصلاح الزراعي. و صدر القرار الجمهوري رقم 824 لسنة 1976م بحل الإتحاد التعاوني الزراعي و توزيع ممتلكاته، و أنهى السادات حزمة الإصلاحات بأن أصدر قانونا للأراضي الصحراوية سنة 1981م حيث حدد الحد الأقصى لملكية الفرد بـ 100 فدان و 300 للأسرة و 10 آلاف لشركات الأفراد و 50 ألف لشركات المساهمة [3].

ـمظاهر الإنفتاح الإقتصادي[4] :

ـ إصدار القانون رقم 43 سنة 1973 م المعروف بقانون إستثمار المال العربي و الأجنبي و المناطق الحرة و الذي فسح المجال أمام رأس المال الأجنبي للإستثمار في العديد من المجالات التي كانت حكرا على القطاع العام، وتم منح المستثمرين الأجانب العديد من الإمتيازات والضمانات.

ـ السماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال الإستيراد بعد الإلغاء شبه الكامل لمبدأ تأميم الإستيراد سنة 1975 م بموجب القانون رقم 115 الذي أجاز للخواص الإستثمار في مجال التصدير والإستيراد.

---

[1] صقر عبد الصادق هلال، المرجع السابق، ص ص 68-69.
[2] خضير إبراهيم سلمان، المرجع السابق ،ص 47.
[3] صقر عبد الصادق هلال، المرجع السابق، ص ص 69 - 70.
[4] خضير إبراهيم سلمان، المرجع السابق ، ص ص47 - 48.

ـ منح حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية و السماح للوكالات بالإستيراد منها و في إطار ذلك صدر القانون رقم 93 عام 1974 م و الذي بموجبه أصبح للشركات الدولية الحق في ممارسة النشاط الفعلي و التشغيل داخل السوق المصرية .

ـ القيام بتعديلات في قوانين الضرائب للحد من تصاعد الضرائب على كبار المستثمرين تشجيعا للقطاع الخاص و منح الشركات الأجنبية إعفاءات ضريبية تحفيزا للإستثمار الاجنبي، والجدول التالي يوضح تطور الإستثمار العام و الخاص بالنسبة للإستثمار الإجمالي.

جدول رقم(01): تطور الإستثمار العام والخاص بالنسبة للإستثمار الإجمالي خلال الفترة 1952-1989م بالمليون جنيه. **(بتصرف)**

السنوات	الإستثمار العام		الإستثمار الخاص		إجمالي الإستثمار
	القيمة	النسبة المئوية (%)	القيمة	النسبة المئوية (%)	
1952	28	24	87	76	115
1960	161.6	94	9.8	6	171.4
1966	349.4	93	28	7	377.4
1967	329.4	92	28	7	377.4
1973	425.6	92	37.9	8	463.5
1974	614.8	90	66.1	10	680.9
1982/81	4000	81	950	19	4950
1990/89	11185.1	68	5131.3	32	16316.4

المصدر: عبد المنعم راضي، **موسوعة مصر الحديثة**، مج 2، الإقتصاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1996،ص 105.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن دور القطاع الخاص في الإستثمار ومدى مساهمته في النشاط الإقتصادي المصري الوطني في الفترة ما بين 1952-1973م إنخفض بشكل كبير يكاد ينعدم، نتيجة توجه الدولة نحو إقتصاد التخطيط المركزي الذي يقوم على ملكية الدولة لكافة المنشآت الإقتصادية والمرافق العامة والهيمنة الكاملة على مختلف الأنشطة الإقتصادية، وإستمر الوضع على هذا المنوال إلى غاية سنة 1974م، حيث بدأت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإستثمار الوطني تزداد بوتيرة متسارعة وهذا راجع إلى إنتهاج الدولة لسياسة الباب المفتوح (الإنفتاح على السوق الحرة) التي قدمت كافة أساليب الدعم والتشجيع للإستثمارات الخاصة.

وبناءا على ما تقدم وبعد الإلمام بالحيثيات والمراحل التي مرت بها كل من التجربة العراقية والمصرية في تبني الإشتراكية كنهج وسياسة إقتصادية يتضح أن الدافع وراء إختيارها لهذا النظام هو الرغبة في إيجاد معايير موضوعية وعملية لتحقيق التوزيع العادل للثروة بين أبناء الوطن الواحد بما يتوافق مع مساهمات عناصر العملية الإنتاجية هذا من جهة، كما كان للخلفية التاريخية لدول المشرق العربي حديثة الإستقلال دورا في تبنيها لنظام إقتصادي مناهض للنظام الرأسمالي الذي تعتمده الدول الغربية الإمبريالية التي عانت من نير إستعمارها تعبيرا عن رفضها لكل أوجه التبعية لها من جهة أخرى، إلا أن هذه التجارب إنهارت بعد أن أخفقت على الصعيدين النظري والعملي، حيث أصبح من غير الممكن على أنظمة التخطيط المركزي وضع أسس صحيحة يمكن من خلالها تقييم الموارد الإقتصادية وتحقيق التوزيع الإقتصادي الإجتماعي الملائم لعوائد عوامل الإنتاج مع المحافظة على الموارد الإقتصادية والمالية العامة، مما دفع هذه الدول إلى تغيير سياساتها الإقتصادية والتحرر من قيود الإقتصاد الموجه والإنفتاح على السوق الحرة.

بالنظر إلى ما مرت به تجارب الإشتراكية العربية يمكن القول أنه لم يعد هناك مجال لإختلاف الآراء حول ضرورة تطبيق دول المشرق العربي لبرامج الإصلاح الإقتصادي و المالي و الإداري، و أهمية الإجراءات التصحيحية الهيكلية التي تتعلق بتوفير شروط حرية المنافسة و تشجيع القطاع الخاص و بناء مؤسسات إقتصاد السوق و تفعيل آلية الأسعار، بعد أن تكشف عقم سياسات التدخل الواسع للدولة في النشاط الإقتصادي ، و خاصة منها إخفاق التخطيط المركزي و الشمولي في عدد من البلدان العربية في إستغلال و تنمية الموارد على نحو كفؤ و سريع، وإنهاء العبء الإقتصادي و المالي المتزايد الناشئ عن إنخفاض كفاءة مشاريع القطاع العام سواءا بتمليكها للقطاع الخاص أو بتحسين كفاءة أدائها الإقتصادي و المالي بشكل جذري إذا كانت ملكيتها العامة ما زالت تشكل ضرورة إستراتيجية أو ذات أهمية خاصة للإقتصاد الوطني[1].

2 ـ النظام الإقتصادي الرأسمالي في المشرق العربي:

أ ـ التجربة الرأسمالية اللبنانية:

يعتبر لبنان من البلدان التي لا تتمتع بموارد طبيعية أو معدنية مهمة، لذلك لم تكن ثمة حاجة تدعو إلى وجود سلطة مركزية قوية للسيطرة على منافع تلك الموارد، حيث كان النشاط الزراعي من أهم الأنشطة الإقتصادية في لبنان حيث تركزت الزراعة على شريطها الساحلي الضيق وفي سهل البقاع الخصب الذي يقع بين سلسلتي جبال تمتد بشكل شبه متوازي من شمال لبنان إلى جنوبه، ولما كانت الليبرالية الإقتصادية هي نظام إقتصادي يستلزم مبدأ الملكية الخاصة والتبادل التجاري الحر بأسعار تحددها قوى السوق التي تعمل بأقل قيود ممكنة، ولا تتطلب بالضرورة تنظيما إقتصاديا رأسماليا قائما مسبقا أو أسواق تنافسية بل فقط وجود سلطة مركزية تتدخل بأدنى درجة ممكنة في الأمور الإقتصادية وتسمح للفاعلين الإقتصاديين بالعمل بحرية ضمن قواعد سلوك محددة، فبمجرد تحقيق لبنان لإستقلاله سنة 1946م إختارت الحكومة اللبنانية الليبرالية الإقتصادية كسياسة للتنمية الإقتصادية، وقد جاء هذا الإختيار

[1] صبري زاير السعدي ،**"الإقتصاد السياسي للتنمية و الإندماج في السوق الرأسمالية العالمية"**، ملاحظات مستقاة من بعض التجارب العربية، في مجلة المستقبل العربي، ع 249 ، نوفمبر 1999،(ص.م 30-48)،ص 40.

بناءا على عدة تطورات حاصلة، حيث كان لبنان قد خرج من الحرب العالمية الثانية كدولة مستقلة مع صناعة منتعشة وفائض مالي تكوّن من التجارة النشطة والمضاربات[1].

وقد إرتبط النظام الإقتصادي اللبناني الحر بشكل وثيق بالرأسمالية الغربية التي عززت التحالف بين البنى الإقتصادية والبنى السياسية التي لها صلات قوية مع القوى المالية والتجارية، إذ هدفت الرأسمالية إلى بسط نفوذها على مجمل الإقتصاد اللبناني الوطني من خلال القطاع المصرفي الذي مارس تأثيره الكبير على عمليات الإقراض للقطاعات الإنتاجية ولاسيما الصناعة الناشئة[2].

لقد عمل الإقتصاد اللبناني بأسواق حرة ودرجة عالية من الليبرالية حيث ظل منفتحا بشكل كبير على التجارة وتبادل الموارد بما فيها رؤوس الأموال وتحويلها دون أي قيود، وإكتسب الإقتصاد اللبناني صفة النموذج الرأسمالي بحق وهو ما تثبته حقيقة كون لبنان نادرا ما عانى من نقص في رؤوس الأموال سواء على الصعيد الخاص أو العام[3].

- عوامل تطور النظام الرأسمالي في لبنان:

ساهم موقع لبنان الذي يقع في قلب المشرق العربي وكذا تركيبة نظامه السياسي إلى حد بعيد في تطور إقتصاده الحر، كما أن هناك العديد من العوامل التاريخية والسياسية والإجتماعية التي أدت إلى تطور الإقتصاد الرأسمالي في لبنان نذكر من أهمها:

- إستطاع السوق اللبناني عامة والقطاع الخدماتي خاصة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية إجتذاب الأرصدة المتراكمة إنطلاقا من دور الوسيط في تأدية خدمات الوساطة والترانزيت وسائر الخدمات ذات العلاقة بهذه التجارة كالتأمين والصيرفة وهذا ما مكنها من النمو بوتائر أسرع وبمعدلات تفوق القطاعات المنتجة للسلع.
- أدت كارثة فلسطين سنة 1948م إلى تحول الطلب على الخدمات التي كانت فلسطين تمارسها لأغراض السوق إلى لبنان، وأبرز هذه الخدمات تحول حركة نشاط مرفأ حيفا إلى بيروت[4]، وتحول مصب أنابيب النفط السعودي من فلسطين إلى لبنان[5].

- ساهمت التحولات السياسية والإجتماعية في البلدان العربية التي شهدت إنقلابات عسكرية منذ أوائل الخمسينات كمصر وسوريا والعراق وما رافقها من تأميمات في قيام ذعر وحذر لدى أغنياء تلك البلدان فنتج عن ذلك نزوح كبير لرؤوس الأموال وأصحابها إلى لبنان، الذي كان الملجأ الآمن لحفظ أموالهم بعيدا عن خطر التأميم .
- مزايا سياسة الباب المفتوح التي طبقتها لبنان وأيضا موقع لبنان الجغرافي ومهارة أبنائه في التجارة وكذا الحرية المطلقة للنشاط التجاري[6].

---

[1] توفيق كسبار، **إقتصاد لبنان السياسي 1948-2002**، في حدود الليبرالية الإقتصادية ، ط 1،دار النهار للنشر، بيروت ، لبنان ، 2005 ،ص ص 69-75.
[2] ليلى رعد، **تاريخ لبنان السياسي والإقتصادي 1958-1975م**، ط 1، مكتبة السائح، طرابلس، لبنان،2005، ص 379.
[3] توفيق كسبار، المرجع السابق ،ص 26.
[4] ليلى رعد، المرجع السابق ،ص ص 94-95.
[5] غالب أبو مصلح،**"حول الوضع الإقتصادي والإجتماعي في لبنان"**، في مجلة المستقبل العربي ، ع 448 ، جوان 2016 ، د.ص.
[6] ليلى رعد، المرجع السابق ،ص ص 96-97.

جدول رقم (02): وضعية الودائع في المصارف اللبنانية للفترة 1966-1973م بملايين الليرات اللبنانية.

نوعية الودائع	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
حسابات الإدخار	1554	1381	1574	1922	2385	3118	3909	4532
حسابات الشيكات	707	474	511	564	515	570	680	789
الحسابات الجارية	606	554	629	625	570	671	811	859
الودائع المحددة الأجل	400	301	288	145	146	177	231	207
المجموع	3267	2710	3002	3256	3616	4536	5631	6387

المصدر: ليلى رعد، المرجع السابق ،ص 459.

الجدول رقم (02) يعطي فكرة واضحة عن تطور النشاط المصرفي في لبنان من خلال حجم الودائع المودعة في المصارف اللبنانية بمختلف أنواعها، إذ نلاحظ بصفة عامة أن حجم هذه الودائع عرف إرتفاعا كبيرا حيث بلغ سنة 1966م ما قيمته 3267 مليون ليرة ليصل سنة 1973م إلى 6387 مليون ليرة. إلا أن سنة 1967م شكلت إستثناءا من هذا التزايد الإيجابي حيث إنخفض حجم الودائع خلال هذه السنة بشكل واضح، بسبب ظروف الحرب العربية-الإسرائيلية التي قامت في نفس السنة والتي تعتبر نكسة في تاريخ دول المشرق العربي خاصة لبنان المجاورة لفلسطين، ثم عادت موجة إرتفاع حجم الودائع لتبلغ أوجها سنة 1973م. كما نلاحظ أن هذه الودائع كانت موزعة بين ودائع الإدخار وحسابات الشيكات والحسابات الجارية و الودائع لأجل، حيث عرفت ودائع الإدخار خلال هذه الفترة تطورا بارزا فقد إرتفعت من 1554 مليون ليرة إلى 4532 مليون ليرة أي ما يعادل ثلاث أضعاف تقريبا.

ويمكن القول بأن سبب إنتعاش النشاط المصرفي اللبناني خلال هذه الفترة يعود إلى جودة الخدمات المصرفية اللبنانية والتي تميزت بالحرية و رفع القيود وتقديم جميع التسهيلات والضمانات بما يحفظ أموال المودعين.

إن السمة الأساسية البارزة لبنية النظام الإقتصادي الحر تتبلور في الهيمنة التي فرضتها السيطرة البورجوازية بتحالفه مع الإقطاع السياسي، المرتهن لإحتكارات التجارة العربية والسوق الرأسمالية، وهذا ما إنعكس على البنية الإقتصادية وأدى إلى تطور وحيد الجانب لمصلحة القطاع الخدماتي على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى من أجل تحقيق الربح السريع، دفعت هذه التركيبة الإقتصادية إلى إبراز التناقضات الطبقية في مجتمع تسوده الفروقات الطائفية لأنه لا يخدم سوى مصلحة الأفراد الذين يشكلون الفئة القليلة[1].

حقق لبنان بسبب السياسة الإقتصادية الرأسمالية تقدمه النسبي على المستوى الوطني وعزز دوره كوسيط في التجارة الإقليمية وزاد من قدرات قطاعه الخدماتي والتي تحتاجها دول المشرق العربي وخاصة منها المالية حيث إكتسب لقب "سويسرا الشرق"، بدأ تدهور الإقتصاد اللبناني في سبعينات القرن الماضي بسبب الصراع الداخلي ومتغيرات المحيط العربي فإلى جانب تقدم البنى التحتية في بلدان المشرق العربي وتطور قدراته الإنتاجية السلعية والخدماتية إنفتحت هذه الأقطار على العالم الخارجي، ولم تعد في حاجة إلى الوساطة اللبنانية حيث نمت السوق المالية الحرة في البحرين لتنافس دور المصارف اللبنانية في إستقطاب فوائض صادرات النفط، هذا وظهرت العديد من المصارف العربية الحديثة ومع

[1] ليلى رعد، المرجع السابق،ص 323.

إنتقال الثقل الإقتصادي الإنتاجي تدريجيا من السوق الأوروبية إلى الشرق الآسيوي أصبحت دول الخليج العربي هي بوابات المشرق العربي بدلا من لبنان وتم توسيع المرافئ العربية على ضفاف البحر الأحمر والخليج العربي لتلبية حاجات الإستيراد وبهذا فقد مرفأ بيروت وزنه الإقتصادي المعهود، وأمام هذا الوضع كان حريا بالسلطة اللبنانية تدارك الوضع والبحث عن حلول كفيلة بالنهوض بالإقتصاد اللبناني لكن الطبقة الحاكمة المتجذرة في النظام وذات الثقافة الغربية الرأسمالية لم تكن قادرة على إبتكار إستراتيجية تتلائم مع التحولات الجديدة وتحدث التغير المطلوب، ثم جاء الإجتياح الإسرائيلي ليزيد من تأزم الوضع، وبعد ذلك تولت حكومة رفيق الحريري السلطة في لبنان لتضع خطة للتنمية الإقتصادية تهدف إلى النهوض بقطاع الخدمات المصرفية وقطاع التجارة والسياحة بمساعدة أمريكية ليستعيد الإقتصاد اللبناني بعضا من حيويته[1].

ب ـ التجربة الرأسمالية في دول الخليج العربي :

اختارت دول الخليج العربي النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي يقوم على مبدأ الحرية، ويتلخص عادة بقدرة الفرد على القيام بأي نشاط اقتصادي يريده مع ترك الحرية للسوق لأنها تستطيع تصحيح أخطائها والوصول إلى وضع التوازن من دون تدخل الدولة، لم تتبنى هذه الدول النظام الرأسمالي تبنيا أعمى، بل أخضعته للمراجعة والتصحيح المستمرين، فبعد حدوث مجموعة من الأزمات، اتضحت ضرورة إعادة النظر بوضع الدولة في العملية الاقتصادية، وعولج هذا الخلل عن طريق التأثير والتدخل في الوضع الاقتصادي العام، لكن من دون المساس بالحريات الاقتصادية أو الحد منها[2].

وضعت دول الخليج العربي المنتجة للنفط سياستين لتحقيق سيطرتها على صناعة و إنتاج البترول الخام من أراضيها و هما سياسة المشاركة و سياسة التأميم التدريجي، وإهتمت منذ النصف الثاني من عقد السبعينات بزيادة العوائد البترولية عن طريق تحسين أسعار البترول و تحقيق نوع من السيطرة على منابعه فبعد تبنيها لسياسة المشاركة و التأميم قامت بالتفاوض مع ممثلي الشركات البترولية العالمية لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ إلا أن التطورات السريعة التي شهدها السوق العالمي أدت إلى إمتلاك بعض دول المنطقة للشركات العاملة في أراضيها و قبول هذه الدول المشاركة مع رأس المال العالمي في العمليات اللاحقة لإنتاج البترول الخام[3].

تمحورت هيكلة الإقتصاد الخليجي حول النفط بشكل أساسي فشكلت الصناعة البترولية ونظمت النشاطات الإقتصادية المرتبطة بالأساليب الحديثة في الإنتاج السلعي والخدماتي في تنظيم العلاقات الإقتصادية داخل المجتمع، و تم الإهتمام بالصناعات التحويلية و قطاع الزراعة و الخدمات المصرفية و المالية، و كل هذه التطورات تمت بشكل سريع حتى وصلت إلى كل مدينة و قرية و حققت الدول النفطية في الخليج العربي إنجازات كبيرة في نشاط هياكل البنية الأساسية و قد تجلى ذلك في شبكات الطرق البرية و خدمات الكهرباء و المياه و شبكات الإتصال السلكية و اللاسلكية، و تضاعف عدد الطلبة في مجال التعليم إلى أربعة أضعاف أو أكثر وعلى سبيل المثال وصل نصيب الطالب في الإنفاق إلى حوالي

---

[1] غالب أبو مصلح، المرجع السابق، د.ص .

[2] حسن إسميك ،**"الدولة العربية بين الإشتراكية والليبرالية الإقتصادية"**، نشر بتاريخ 2021/01/04 على الساعة 06:30 صباحا ، ينظر الموقع:
https://www.annaharar.com/arabic/makalat/annahar-alarabi-authors/03012021053441404
تم الإطلاع عليه يوم الأحد 2022/06/12 على الساعة 04:58 مساءا.

[3] محمد حسن العيدروس ،المرجع السابق ،ص 348.

1422 دولار سنويا في الكويت، و زاد عدد الأطباء و المستشفيات في مجال الخدمات و إرتفع متوسط عمر الأفراد و إنخفض معدل الوفيات، و تحول قطاع الإستيراد و التصدير إلى أكثر قطاعات الإقتصاد الخليجي ديناميكية و إزدهر قطاع البناء و توسع قطاع الخدمات، و إرتفع مستوى الأجور بشكل كبير، و شكلت كل هذه الظروف عوامل جذب للعمالة الوافدة إلى القطاعين العام و الخاص و خاصة من آسيا بحيث وصلت نسبتهم إلى ثلثي عدد السكان الأصليين، هذا و قد أدت الطفرة النفطية إلى زيادة الإستهلاك المحلي و خاصة الكماليات بحيث أصبحت دول الخليج العربي تضاهي الدول الرأسمالية المتقدمة[1].

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا مثاليا لنجاح التجربة الرأسمالية في الخليج العربي حيث تبنت منذ نشأتها نظام الإقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق، حيث تحدد فيه قوى العرض و الطلب المعطيات الإقتصادية الأساسية و التي تتمثل في الأسعار و الإستثمار في القطاعات الإقتصادية الإنتاجية و الخدماتية و التجارة الخارجية و الداخلية بدون أي تدخل يذكر من جانب الحكومة، أي أنه تم تبني سياسة إقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الإستثمار والتجارة في جميع المجالات، ويكون للقطاع الخاص دور الريادة في الإقتصاد الوطني، حيث إقتصر دور الحكومة على رسم السياسات الإقتصادية الكلية التي تعكس الإستراتيجية العامة للإقتصاد الحر، وتعتمد الإمارات العربية المتحدة مثل بقية دول الخليج العربي على الريع النفطي كعنصر رئيسي لإيرادات الدولة اللازمة لتغطية الإنفاق العام الجاري والإنمائي المتزايد منذ منتصف السبعينات، وقد مكنت الإيرادات النفطية هذه الدولة من الإنفاق المباشر على تنفيذ المشاريع الإقتصادية الإنمائية ومشاريع البنية التحتية، هذا بالإضافة لإنفاقها الجاري على الرواتب و الأجور والمشتريات من السوق المحلية[2].

تمكنت الإمارات العربية المتحدة من تحقيق إنجازات إقتصادية ضخمة و المتمثلة في البنية الإقتصادية القوية و التي تتميز بإرتفاع المستوى المعيشي و الدخل الوطني بشكل عام، و البنية التحتية المتطورة والخدمات المتقدمة في النقل البري والجوي و البحري والإتصالات، وكذا إمتلاكها لقطاع صناعي متطور و قطاع تجاري حيوي يدعمه قطاع مصرفي متقدم[3].

جدول رقم (03): الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج ومكوناته في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عامي 1975م و1985م.

بالمليون درهم **(بتصرف)**.

القطاع	1975		1985	
	القيمة	النسبة المئوية %	القيمة	النسبة المئوية %
الزراعة والأسماك	329	0.8	1440	1.4
النفط	26364	66.5	44707	43.8
المناجم والمحاجر	98	0.2	309	0.3
الصناعات التحويلية	369	0.9	9255	9.1
الكهرباء والغاز والماء	209	0.5	2143	2.1
التشييد والبناء	4308	10.9	8882	8.9

[1] محمد حسن العيدروس،المرجع السابق،ص ص 346-347.

[2] محمد سعد عميرة ،"**إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية**"، في مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002 ،(ص.م 1-20)،ص 2.

[3] المرجع نفسه،ص 4.

التجارة والمطاعم والفنادق	3248	8.2	8715	8.5
النقل والتخزين و الإتصالات	1255	3.6	4224	4.1
البنوك والتمويل والتأمين	627	1.6	5154	5.1
العقارات	1592	4	5176	5.1
الخدمات الحكومية	1364	3.4	11001	10.8
الخدمات الشخصية والمنزلية الأخرى	422	1.1	2009	2
ناقصا: الخدمات المصرفية المحتسبة	550-	1.3-	1025-	1-
الناتج المحلي الإجمالي	39635	100	101990	100

المصدر: محمد سعد عميرة، المرجع السابق،ص ص 18-19.

من خلال الجدول رقم (03) نستنتج أن الريع النفطي يشكل المورد الأساسي للناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي شهد تطورا كبيرا خلال الفترة ما بين 1975-1985م حيث إرتفع من 39635 مليون درهم سنة 1975م إلى 101990 مليون درهم سنة 1985م نتيجة نجاح الإمارات في تحقيق تنمية إقتصادية شاملة خلال هذه الفترة، والتي تتضح معالمها من خلال تضاعف نسب مساهمة مختلف القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي كما يظهر في الجدول، وخاصة منها قطاعات: الصناعات التحويلية والتجارة والخدمات الحكومية والبنوك والتأمينات والعقارات.

وينطبق الأمر على المملكة العربية السعودية التي صارت في عداد أكبر عشرين اقتصاداً على مستوى العالم، معتمدةً على التنويع الاقتصادي من ناحية الموارد، مع وجود دعم واضح للقطاع الخاص ومبادرات ريادة الأعمال، وهكذا حققت دول الخليج العربية نهضة حقيقية، انتقلت فيها من بلدان بسيطة تعتمد على الرعي والصيد، إلى أخرى حديثة تمتلك أفضل مقومات الحياة وأكثرها تطوراً، من بنى تحتية وتكنولوجية وغيرها. حتى أنها تخطت الحالة التي تعتمد فيها على النفط مصدراً وحيداً للدخل، فأصبحت تعتمد على اقتصاد متنوع المصادر من تجارة وصناعة وسياحة[1].

وعليه يمكننا القول، أن دول الخليج العربي تتبع نهجا اقتصاديا ناجحا، وقد أدى ذلك إلى الإستقرار الإجتماعي والفاعلية السياسية، حيث أثبتت الرأسمالية في العالم كله وفي المشرق العربي، أنها النظام الاقتصادي الأجدى والأبقى، وذلك بسبب ما تتسم به من مرونة وقدرة على التكيف والتصحيح والخروج من الأزمات[2].

[1] حسن إسميك ،المرجع السابق.
[2] المرجع نفسه.

و بناءا على ما سبق تناوله نلاحظ أن نظام إقتصاد السوق في التجارب الإقتصادية لدول المشرق العربي بقي عاجزا في بعض الأحيان عن تقديم معالجة جذرية لمشكلة توزيع الثروة والحد من مساوئها الإجتماعية المتزايدة وهو ما أثبتته حالة لبنان، إلا أنه وبصفة عامة حقق نجاحا نسبيا في مجال النمو الإقتصادي و التقدم التكنولوجي.

وفي هذا المقام وبعد عرض هذه العينات من التجارب الإقتصادية العربية المتباينة نلاحظ التفوق الكبير للنظام الإقتصادي الرأسمالي الحر مقارنة بالنظام الإشتراكي، وهو ما أثبتته إستمرارية إقتصاد السوق الحرة في تحقيق التنمية الإقتصادية بشكل نسبي، في حين فشل الإقتصاد الموجه في الحفاظ على مستوى تقدمه وأفضى إلى العجز الإقتصادي. وعلى الرغم من أن المفاضلة بين الأنظمة الإقتصادية لاتقع ضمن مجال هذه الدراسة إلا أن المقصود هو توضيح الفرق حول مدى تأثير النظامين - اللذين فرضتهما ظروف الحرب الباردة - على الأوضاع الإقتصادية لدول المشرق العربي.

خـلاصـة :

مارست كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة العديد من الإستراتيجيات والأساليب على منطقة المشرق العربي قصد جعلها موالية لنفوذهما وتركزت إهتماماتهما على الجانب الإقتصادي للمنطقة، وقد كان لهذا الحال آثار على الوضع الإقتصادي لدول المنطقة، حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشاريعها الإقتصادية التي تقضي في ظاهرها بتقديم المساعدات الإقتصادية لدول المشرق العربي وخاصة منها دول الخليج العربي، وإن كانت قد ساعدت هذه البلدان في بعض الأحيان في تغطية إحتياجاتها وتحقيق نسب نمو ضئيلة، إلا أنها مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من نهب وإستغلال ثروات المنطقة من النفط عبر إستفادة شركاتها النفطية الإحتكارية من الإمتيازات النفطية وعقد إتفاقيات مجحفة في حق الدول المانحة، حيث إستمرت في هذا إلى غاية تأميم هذه الأخيرة لثرواتها النفطية، كما تمكن الإتحاد السوفيتي من تطوير وتعميق علاقاته الإقتصادية مع العديد من بلدان المشرق العربي المناهضة للرأسمالية الإمبريالية عبر إبرامه لصفقات وإتفاقيات تجارية على نطاق واسع مما أدى إلى تبعية إقتصاديات هذه الدول للإقتصاد السوفيتي وتحولها إلى مستهلك للبضائع السوفيتية، وإرهاق كاهلها بالقروض طويلة الأجل وصفقات الأسلحة المكلفة، وبعد ما فرضه واقع الحرب الباردة من إنقسام العالم إلى معسكرين لكل منهما نظام إقتصادي مناوئ للآخر، تباينت السياسات والتوجهات الإقتصادية لدول المشرق العربي فمنها من إتخذت النهج الإشتراكي سبيلا لها وإن كانت قد لجأت في مرحلة لاحقة إلى تطبيق سياسة الخصخصة والإنفتاح على السوق مثل ما حدث مع كل من سوريا ومصر والعراق، بينما تبنى البعض الآخر النظام الرأسمالي مثل لبنان ودول الخليج العربي.

خـــاتمـــة

خـــاتـــمـــة :

بعد دراسة موضوع البحث الموسوم بـ **"الحرب الباردة وآثارها الإقتصادية في المشرق العربي 1945-1989 م"** توصلت إلى مجموعة النتائج التالية :

ـ أدى الصراع الفكري الإيديولوجي الذي ميز العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتناقض المصالح وتباين المعتقدات التي تبناها كل طرف إلى إنقسام العالم إلى معسكرين: شرقي إشتراكي(شيوعي) يقوده الإتحاد السوفيتي وغربي رأسمالي (ليبرالي) تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنتقل تأثير هذا الصراع إلى الصعيد العالمي نتيجة لسعي كل قطب إلى توسيع مجال نفوذه ونشر إيديولوجيته عبر جذب وإستقطاب أكبر قدر من الحلفاء، ومحاولة تقليص نطاق نفوذ الطرف الآخر، وبهذا دخلت منطقة المشرق العربي ضمن دائرة هذا الصراع وشكلت أهم حلقاته وشهدت العديد من الأحداث والتطورات في إطار الحرب الباردة.

ـ شكلت منطقة المشرق العربي وجهة لأطماع المعسكرين خلال صراعهما على مناطق النفوذ طيلة مرحلة الحرب الباردة، لكونها تنفرد بأهمية جيوسياسية وإستراتيجية وإقتصادية في المشهد السياسي الإقليمي والدولي، حيث مثلت المنطقة بأبعادها الإستراتيجية وثرواتها الطبيعية وعلى رأسها المصادر الطاقوية (النفط والغاز) عوامل جذب إستقطبت نفوذ القطبين اللذين تنافسا في سباق محموم للسيطرة على المنطقة والإستحواذ على مقدراتها.

ـ تجلت أبرز مظاهر الحرب الباردة في المشرق العربي في إعتماد السياسة الخارجية الأمريكية لسياسة الإحتواء تجاه منطقة المشرق العربي، حيث صنفت هذه الأخيرة من بين أهم المناطق الحيوية التي يجب إخضاعها للهيمنة الغربية ومنع المد الشيوعي من إختراقها، عن طريق إقامة التكتلات والتحالفات وبناء القواعد العسكرية وتقديم المساعدات الإقتصادية والدعم العسكري لحلفائها بالمنطقة، وكذلك أزمة قناة السويس التي مثلت أهم حدث سياسي مرّ به المشرق العربي في تاريخه المعاصر، حيث أوشكت أن تؤدي بالمعسكرين إلى مواجهة عسكرية مباشرة نتيجة لتوازن الردع بينهما، كما حاولت الدول الغربية إقحام بلدان المشرق العربي في أتون الحرب الباردة عبر حثها على الإنضمام إلى الحلف العسكري المشترك الذي تشكل بالمنطقة بتخطيط من الغرب وهو ما يعرف بحلف بغداد، الرامي إلى قطع الطريق أمام التوسع السوفيتي وعزل المنطقة عن أي نشاط شيوعي مناهض للرأسمالية والحفاظ على المصالح الغربية في هذه المنطقة الإستراتيجية المتاخمة للمعسكر الشرقي.

ـ إعتمد كل من المعسكرين على الأساليب الإقتصادية كوسيلة لمواجهة وتقويض نفوذ بعضهما البعض في منطقة المشرق العربي.

ـ يعتبر مشروع إيزنهاور من أهم البرامج الإقتصادية الأمريكية التي تندرج ضمن سياسة ملء الفراغ الناجم عن إنسحاب القوى الأوروبية الإستعمارية التقليدية (فرنسا وبريطانيا) خاصة بعد الفشل الذريع الذي أفضى إليه العدوان الثلاثي على مصر، وكان الهدف الظاهري للمشروع هو حماية دول المشرق العربي من خطر تسلط الشيوعية، في حين أن الهدف الكامن وراءه هو فرض الهيمنة الرأسمالية على المنطقة العربية ومن ثم إحتكار مواردها الإقتصادية.

ـ كانت إستفادة الدول العربية من مزايا المساعدات الإقتصادية الغربية مشروطة بالخضوع لضغوطات وتنازلات سياسية، وكثيرا ما كانت تلغى في حالة رفض أي دولة الإنصياع لهذه الممارسات ومثال ذلك ما حدث مع مصر حين رفضت الإنضمام إلى حلف بغداد.

ـ شكل تمويل الإتحاد السوفيتي لمشروعي السد العالي في مصر وسد الفرات في سوريا في ستينات القرن الماضي، بداية مرحلة جديدة من التقارب الإقتصادي بين المعسكر الشرقي والأقطار العربية، حيث مثل هذا ورقة رابحة للإتحاد السوفيتي مكنته من كسب موطئ قدم في منطقة المشرق العربي، كما أعطى المشروعان دفعا قويا للتنمية الإقتصادية في كل من مصر وسوريا، حيث شهد البلدان زيادة هامة في مساحة الأراضي الزراعية ووفرة كبيرة في المنتوجات الزراعية وتضاعف في الطاقة الكهربائية.

ـ حققت المشاريع الإقتصادية الأمريكية الموجهة لمنطقة المشرق العربي للإدارة الأمريكية هدفين، أولهما كسب الحلفاء ووقف التغلغل الشيوعي بالمنطقة، وثانيهما نشر الإيديولوجية الرأسمالية في أجزاء واسعة من المشرق العربي خاصة في منطقة الخليج العربي.

ـ نتيجة لدعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل خلال حروبها مع العرب خاصة حرب أكتوبر 1973م بالمساعدات المالية والإقتصادية والأسحلة، قامت الدول العربية المنتجة للنفط بإستخدام هذه المادة التي تصدرها للغرب كورقة ضغط سياسي إقتصادي لإجبارها على وقف الإمدادات لإسرائيل والإنسحاب من الأراضي المحتلة.

ـ ركزت السياسة الأمريكية بعد تولي نيكسون السلطة على تقديم الدعم المادي والتزويد بالأسلحة للقوى الحليفة لها في المشرق العربي وعلى وجه الخصوص في منطقة الخليج العربي من أجل الحفاظ على أمن المنطقة وبالتالي حماية المصالح الإقتصادية والإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة.

ـ صنفت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جيمي كارتر منطقة الخليج العربي من ضمن المناطق الإقتصادية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وربطت أمنها بالأمن القومي الأمريكي.

ـ أغلب المشاريع الإقتصادية التي تم تطبيقها في منطقة المشرق العربي أثناء الحرب الباردة هي مشاريع أمريكية، وهذا الإندفاع ناتج عن الإدراك الأمريكي لمدى أهمية المنطقة على مختلف الأصعدة خاصة منها الإقتصادية.

ـ مثلت صفقة الأسلحة المصرية-التشيكية كسرا للإحتكار الغربي لتوريد السلاح إلى المشرق العربي، وأظهرت محاسن العروض الشرقية التي تلبي الإحتياجات العربية بدون قيود ولاشروط، كما أنها تمت بتكلفة مغرية كونها قدرت بقيمة أقل بكثير من القيمة التقديرية التي تضمنتها العروض الغربية، وشكلت هذه الصفقة حافزا لدول المشرق العربي والتي شرعت في تقديم طلبات لدى الإتحاد السوفيتي من أجل شراء الأسلحة السوفيتية وأبرمت معه صفقات مماثلة وبنفس الشروط.

ـ تعتبر إتفاقية التابلاين التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 1946م ممثلة في شركاتها البترولية الإحتكارية مع دول المشرق العربي نموذجا مثاليا عن الإتفاقيات الإقتصادية الغربية التي ترمي إلى إستغلال وإستنزاف ثروات المشرق العربي والتي تتركز في منطقة الخليج العربي.

ـ أدى التطور اللاحق لإبرام الدول العربية لصفقات الأسلحة مع الكتلة الشرقية إلى ربط علاقات إقتصادية متينة مع الإتحاد السوفيتي تجسدت عبر إبرام العديد من معاهدات وإتفاقيات الصداقة والتعاون الفني

والإقتصادي والتبادل التجاري مع كل من مصر وسوريا والعراق واليمن وعمان، مما أوقع هذه الدول في تبعية للإقتصاد السوفيتي إستمرت إلى غاية سبعينات وثمانينات القرن الفارط .

ـ نظرا للإهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقة الخليج العربي لما لها من أهمية إقتصادية وخاصة في ظل الإكتشافات المؤكدة للإحتياطيات الضخمة من النفط بالمنطقة سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين مصالحها من خلال إيجاد قواعد دفاعية في الخليج العربي وهو ماتحقق عبر عقد إتفاقية تأجير قاعدة الظهران السعودية مقابل تمكين المملكة العربية السعودية من شراء السلاح الأمريكي وكذا إبرام إتفاقية تأجير قاعدة الجفير مع البحرين.

ـ حرص الإتحاد السوفيتي على ربط علاقات صداقة وتحالف مع دول المشرق العربي غير المنحازة إلى المعسكر الغربي قصد إضعاف قوة الغرب، حيث وظف مختلف الأساليب الإقتصادية من تسهيلات تجارية وقروض تنموية سخية ومساعدات فنية وتقنية وبناء للمنشآت الصناعية، من أجل جذب هذه الدول وضمها إلى منطقة نفوذه.

ـ تبعا للتطورات التي شهدتها منطقة المشرق العربي عامة والخليج العربي بصفة خاصة خلال فترة الحرب الباردة أصبح النفط هوالمحرك الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية والتي وضعت ضرورة فرض الهيمنة الأمريكية على مصادر الطاقة في منطقة الخليج من ضمن أولوياتها القصوى، مع الحرص على منع أية قوة خارجية أو محلية من أن يكون لها أي تأثير على إدارة إنتاج النفط أو التحكم في أسعاره.

ـ نجحت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملحوظ في الحفاظ على مركز التفوق في منطقة الخليج العربي وهو ما يثبته إحتكارها لأغلب الإتفاقيات الإقتصادية المبرمة مع دول الخليج العربي.

ـ نتج عن توجه دول المشرق العربي خلال فترة الحرب الباردة لتبني سياسات إقتصادية تراوحت ما بين الإشتراكية والرأسمالية آثار إقتصادية تباينت بين الإيجابية والسلبية، حيث حققت التجارب الإشتراكية العربية في بداياتها نموا إقتصاديا بمعدلات مقبولة نتيجة قيام هذه الدول بسلسلة من التأميمات إسترجعت من خلالها ثرواتها وإستغلت عائداتها في تحقيق تنمية شاملة، إلا أن سياسة التخطيط المركزي أثبتت عجزها وإخفاقها في مرحلة لاحقة مما أدى إلى تراجع الوضع الإقتصادي لهذه الدول فلجأت إلى التنازل عن الملكيات العامة لصالح القطاع الخاص (الخصخصة) والإنفتاح على السوق الحرة، في حين أن التجارب الرأسمالية العربية رغم كونها أخضعت لبعض التعديلات إلا أنها أثبتت نجاعتها إلى حد ما وخاصة منها تجارب دول الخليج العربي التي حققت نهضة إقتصادية بكل المقاييس.

وفي الأخير يمكن القول بصفة عامة أن كل من قطبي الصراع خلال مرحلة الحرب الباردة تنافسا على إستقطاب دول المشرق العربي من خلال إتباع مختلف الأساليب الإقتصادية الترغيبية الإغرائية من أجل ضمها إلى منطقة نفوذ أحد الطرفين وإبعادها عن الآخر لينفرد بإستغلال ثرواتها وهو الأمر الذي يعد إنتصارا لأحدهما على حساب الأخر، في حين أن ذلك أثر سلبا على إقتصاديات دول المشرق العربي، لتبقى الدول العربية هي الخاسر الوحيد من ذلك الصراع الذي لم يكن لها مصلحة فيه.

الـــمـــلاحـــق

الملحق رقم 01: صورة تجمع تشرشل وروزفلت وستالين خلال مؤتمر يالطا

عن: روبرت جيه ماكمان، المرجع السابق، ص 29.

الملحق رقم 02: صورة جورج كينان

عن: إيناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة، المرجع السابق، ص 75.

الملحق رقم 03 : قرار الكونغرس الأمريكي بمنح مساعدات إقتصادية لدول الشرق الأوسط (مشروع إيزنهاور)

١ ـ قرار الكونغرس الموحد

في ٩ من آذار ١٩٥٧

(القانون العام ٨٥ ـ ٧ قرار موحد لدعم السلام[١]

وتوطيد الاستقرار في الشرق الأوسط)

تم الاتفاق بين مجلس الشيوخ وبين مجلس النواب الأمريكي في الولايات المتحدة في اجتماعها المشترك في الكونغرس على ما يلي:

١ ـ يخول الرئيس سلطة التعاون مع أية أمة أو مجموعة من الأمم في منطقة الشرق الأوسط وتقديم المساعدات لهذه الدول من أجل التطور الاقتصادي لتستطيع المحافظة على استقلالها القومي.

٢ ـ يخول الرئيس سلطة تنفيذ برامج المساعدات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط إذا كانت دول هذه المنطقة ترغب في ذلك كما تعتبر الولايات المتحدة بأن مصلحتها الوطنية ومصلحة السلام العالمي تقتضيان المحافظة على استقلال دول الشرق الأوسط ووحدة أراضيها.

وإذا رأى الرئيس أنه من الضروري استعمال القوات المسلحة للولايات المتحدة فأنها على استعداد بأن ترسل قواتها المسلحة لتساعد أية دولة تتعرض لهجوم مسلح من قبل الشيوعية العالمية بشرط أن يتم وفقاً للدستور الأمريكي.

٣ ـ يخول الرئيس سلطة انفاق مبلغ ٢٠٠ مليون دولار ضمن ميزانية السنة المالية الجديدة وذلك على تنفيذ نصوص معاهدة الأمن المشترك.

٤ ـ يستمر الرئيس في تقديم جميع التسهيلات والمساعدات العسكرية إلى قوات الطوارىء الدولية في الشرق الأوسط للمحافظة على الهدنة في هذه المنطقة.

عن: يحي أحمد الكعكي، المرجع السابق، ص 222.

الملحق رقم 04: إتفاقية تقديم المعونة الإقتصادية والفنية لبناء المرحلة الأولى من السد العالي.

نص الاتفاقية الأولى بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي في٢٨ديسمبر١٩٥٨في شان قيام اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية بتقديم المعونة الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة لبناء المرحلة الأولى للسد العالي بأسوان.

ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بدافع من العلاقة الودية بين البلدين ورغبة في زيادة وتوطيد التعاون الاقتصادي والفني بينهما على أساس من المساواة

وعدم التدخل في الشئون الداخلية والاحترام الكامل للكرامة والسيادة القومية في كل من البلدين ونظرا لما

لإنشاء السد العالي بأسوان من عظيم الأهمية الاقتصادية القومية لحكومة الجمهورية العربية المتحدة فقد اتفقا على ما يأتي:

مادة(١)

تلبية لرغبة حكومة الجمهورية العربية المتحدة في تنمية اقتصادها القومي فان حكومة الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية تبدي موافقتها على التعاون مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة في أنشاء المرحلة الأولى من السد العالي بأسوان.

وتتضمن هذه المرحلة أنشاء الجزء الأمامي من قطاع السد الرئيسي نفسه بارتفاع ٥٠متر وطول ٦٠٠ متر وإنشاء أعمال تحويل المياه والبوابات والمعدات و الآلات اللازمة لهذه الأعمال مع ملاحظة ان هذه الأبعاد تقريبية وسيتفق الطرفان في أثناء عمل مباحثات تفاصيل التصميم او عندما تدعو الحاجة في أثناء التنفيذ.

وتتضمن المرحلة الأولى أيضا مشروعات تحويل الحياض ومشروعات الري واصلاح الأراضي وذلك لاستغلال المياه الناتجة من هذه المرحلة وسيحدد مقدار المعونة التي ستقدمها الجانب السوفييتي بالاتفاق بين الطرفين لتنفيذ هذه المشروعات بعد أتمام الجمهورية العربية المتحدة أعمال المباحث اللازمة لهذه المشروعات.

ومن المفهوم بين الطرفين التي يتكبدها الجانب السوفييتي سواء لبناء السد نفسة او لتنفيذ أعمال الري وتحويل الحياض والتي تتم على حساب القرض ستغطي في حدود مبلغ القرض المقدم وفقا لأحكام المادة(٥) من هذه الاتفاق.

عن: حسين طاهر الخاقاني، المرجع السابق،ص 212.

الملحق رقم 05 : إتفاقية تقديم المعونة الإقتصادية والفنية لإتمام مشروع السد العالي بأسوان

الاتفاقية الثانية بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي في ٢٧اغسطس ١٩٦٠

اتفاقية في شأن قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية المتحدة بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية للجمهورية العربية المتحدة لاتمام مشروع السد العالي بأسوان في وضعه النهائي .

ان حكومة الجمهورية المتحدة وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية يدافع الرغبة في استمرار العلاقات الودية بين البلدين .

وتوكيدا للتعاون الاقتصادي والفني بينهما على اساس من المساواة وعدم التدخل في الشئون الداخلية والاحترام الكامل للكرامة الوطنية والسيادة في كل من البلدين .

ونظراً لما لإنشاء السد العالي بأسوان من عظيم الأهمية الاقتصادية القومية لحكومة الجمهورية العربية المتحدة .

وتنفيذاً لما تم الاتفاق عليه بالخطابات المتبادلة في ١٧،١٥من يناير سنة١٩٦٠ بين رئيس الجمهورية المتحدة ورئيس حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في شأن مساهمة الاتحاد السوفيتي في أتمام أنشاء مشروع السد العالي بأسوان قد اتفقا على مايأتي:

مادة (١)

تبدي حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية -يدافع من الغرض في مساعدة التطور الاقتصادي للجمهورية العربية المتحدة وتلبية لرغبة حكومة الجمهورية العربية المتحدة -موافقتها على التعاون مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة في أتمام أنشاء المرحلة النهائية في مشروع السد العالي بأسوان،وتتضمن هذه المرحلة الأعمال التالية:

(أ)إتمام أنشاء السد العالي السد لقطاعه النهائي بارتفاع كلي مقداره ١١١متراً من قاع النهر.

(ب)إنشاء محطة القوى الكهربية العائية في مجرى قناة التحويل بالبر الشرقي للنهر بقوة ٢،١بليون كيلو وات .

(ج)انشاء مفيض يسمح بتمرير تصرف مقداره ٢٠٠٠٠مليون متر مكعب في ايوم بحيث لايتجاوز منسوب التخزين ١٨٢متراً.

عن: حسين طاهر الخاقاني، المرجع السابق، ص 217.

الملحق رقم 06 : مذكرة تبرز من خلالها مصر للولايات المتحدة الأمريكية سبب قبول صفقة الأسلحة التشيكية

السفارة المصرية
واشنطن
٢٢٣ مقابلة المستر دالاس
٥ / ١١ / ٣ ١٨ اكتوبر ٥٥

سرى للغاية

السيد نائب وزير الخارجية

تأييدا لبرقيتى الرمزية بتاريخ أمس ١٢ اكتوبر الجارى اتشرف بأن انهى إلى سيادتكم انه بناء على طلبى قد استقبلنى المستر دالاس ظهر أمس بحضور المستر الن وكيل الوزارة والمستر ويلكنس رئيس قسم الشرق الأوسط .

وفيما يلى عرض كامل بقدر المستطاع لتفاصيل الحديث الذى دار بينى وبين وزير الخارجية الامريكية .

١ ـ بدأت هذا الحديث بأن أبلغت المستر دالاس رسالة الرئيس عبد الناصر ومؤداها أن مصر قد قبلت العرض التشيكوسلوفاكى بعد أن أكدت نتيجة الانتخابات الاسرائيلية نوايا اسرائيل العدائية وتوالت تهديدات اسرائيل وعملياتها العدوانية وبسبب الصعوبات التى واجهتها مصر فى الحصول على هذه الأسلحة من الدول الغربية .

وحملت إليه تأكيدات رئيس الحكومة المصرية بأن هذه الصفقة ما هى فى الواقع إلا صفقة تجارية لا تحمل فى طياتها أى طابع اخر . وإن مصر لن تسمح بتسرب أى نفوذ أجنبى إليها وهى تحرص كل الحرص على مقاومة الشيوعية وصدها بكل الوسائل الفعالة والاصلاحات الداخلية العملية . وقلت له إن الرئيس عبد الناصر يهمه أن تتأكد الحكومة الأمريكية من أن مصر لا تبيت أية نية للاعتداء على اسرائيل ولم تعقد صفقة الأسلحة إلا لسد بعض حاجيات الدفاع المستعجلة التى تتطلبها سلامة البلاد وواجبات الدفاع عنها وتأكيد أمن المنطقة حتى تزول الأسباب التى شجعت اسرائيل على مواصلة اعتداءاتها والاستمرار فى تنفيذ نواياها العدوانية .

وأبلغت المستر دالاس أيضا اهتمام الرئيس عبد الناصر بالاحتفاظ بالعلاقات الطيبة مع الحكومة الأمريكية وتقوية هذه العلاقات .

٢ ـ وقد أكدت من ناحيتى للمستر دالاس اننى لمست فعلا من جميع المسؤولين فى مصر وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر حرصا شديدا واطمئنانا كاملا إلى أن هذه الصفقة لن يترتب عليها بأى حال من الأحوال تسرب النفوذ أو النشاط الشيوعى إلى البلاد . وأضفت انها ما زالت فى حدود الصفقة الواحدة التى تبررها حاجيات الدفاع عن النفس ولا يصح اعتبارها كبداية لصفقات أخرى مقبلة أو وصفها بأنها قد رسمت اتجاها سياسيا جديدا لمصر . ومن الصالح للطرفين لفل الموضوع واعتبار المسألة منتهية والعمل باخلاص على تحسين العلاقات وتقويتها بينهما .

٣ ـ ودللت فى هذه المناسبة على سياسة مصر الانشائية الواقعية فذكرت المستر دالاس بالدور الكبير الذى قام به الفنيون المصريون لمساعدة المستر جونسون فى وضع مشروعه لتوزيع مياه نهر الأردن بالرغم من عدم استفادة مصر بالذات من هذا المشروع كما بينت له أن الرئيس عبد الناصر نفسه وبالرغم من دقة موقفه أمام الوفود العربية الاخرى قد عبر لها عن تأييده للمشروع مما ساعد المستر جونسون فى إقناع بعضها بسلامة المشروع وفائدته .

٤ ـ وقدمت للمستر دالاس اقتراحى الشخصى بأنه من الخير أن تتاح الفرصة له لزيارة مصر فى القريب أو أن يتمكن الرئيس عبد الناصر من زيارة أمريكا حتى يجتمع المستر دالاس بالرئيس عبد الناصر للتشاور والتفاهم على خير السبل لتخفيف التوتر فى الشرق الأوسط .

عن: محمد حسنين هيكل، **حرب الثلاثين سنة**، ملفات السويس، ط1، دار الشروق ، القاهرة، مصر، 2004، ص 866.

الملحق رقم 07: أول إتفاقية للتبادل التجاري بين سوريا والإتحاد السوفياتي

قانون رقم ١٦٩
تاريخ ١٩٥٦/١/٢١

تصديق الاتفاق التجاري بين حكومة الجمهورية السورية
وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

اقر مجلس النواب واصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي :

المادة ١

يصدق الاتفاق التجاري والقائمتان الملحقتان للرفقة سورة عنها الجاري بين حكومة الجمهورية السورية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الموقع في دمشق بين ممثلي الحكومتين بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٦

المادة ٢

وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

دمشق في ١٩٥٦/١/٢١

شكري القوتلي
صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية
سعيد العزي
وزير الاشغال العامة والمواصلات
عبد الباقي نظام الدين
وزير المالية
رشاد برمدا
وزير المعارف
مأمون الكزبري

وزير دولة
حسن الاطرش
وزير الداخلية
علي بوظو
وزير الاقتصاد الوطني
سعيد العزي
وزير الزراعة
مصطفى ميرزا

وزير العدل
منير العجلاني
وزير الدفاع الوطني
رشاد برمدا
وزير دولة
وزير الصحة والاسعاف العام
بدري عيرد

وزير دولة

اتفاق التجارة والمدفوعات

بين :

الجمهورية السورية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

ان حكومة الجمهورية السورية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تحدوهما الرغبة في تنمية العلاقات التجارية بين بلديهما وتنشيطها على اساس المساواة والمصالح المتبادلة . قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

تقوم العلاقات التجارية بين الجمهورية السورية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

عن: رنا عادل سميا، المرجع السابق ،ص 177

الانكليزية او باية عملة اخرى يتفق عليها الطرفان ، يجري تحويل الليرات الاسترلينية الانكليزية الى العملة المتفق عليها وفقا لاحكام الفقرة الاخيرة من المادة الثانية عشرة .

المادة السابعة عشرة

يبرم هذا الاتفاق من قبل كل من الطرفين المتعاقدين وفقا لتشريعه ويصبح نافذ المفعول بعد تبادل وثائق الابرام الذي سيجري في دمشق ويعمل به لمدة سنة ابتداء من تاريخ نفاذه ويتجدد من تلقاء نفسه سنة فسنة ما لم ينقضه خطيا احد الطرفين المتعاقدين قبل ثلاثة اشهر من انقضاء كل مدة .

واثباتا لذلك وقع المندوبون المفوضون الواردة اسماؤهم ادناه على هذا الاتفاق بما لهم من سلطة مخولة من حكومتيهم .

حرر في دمشق بتاريخ السادس عشر من شهر تشرين الثاني سنة الف وتسعمائة وخمس وخمسين على نسختين كل منهما باللغتين العربية والروسية للعمل بهما على السواء .

عن حكومة الجمهورية السورية
رزق الله الانطاكي
وزير الاقتصاد الوطني

عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
سرغي س. لمتشينا
الوزير المفوض لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية لدى الجمهورية السورية

بوريس فاغانوف
المستشار التجاري في مفوضية اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية لدى الجمهورية السورية

ملحق الاتفاق بين الجمهورية السورية والاتحاد السوفيتي

المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥

القائمة (أ)

البضائع السوفيتية المعدة للتصدير الى سورية

الآلات والتجهيزات الصناعية
الادوات الكهربائية من جميع الانواع
سيارات الركوب
سيارات الشحن (كميون)
الدراجات النارية
الدراجات
الفولاذ والمصنوعات الفولاذية
المحركات والمولدات الكهربائية

الملحق رقم 08 : عقد مبرم بين المؤسسة السورية العامة للكهرباء والمؤسسة الإتحادية السوفياتية للإستيراد والتصدير "تكنوبروم إكسبورت"

مرسوم تشريعي رقم ٣٢
تاريخ ٢٣ /١/ ١٩٦٩

تصديق العقد بالتراضي المبرم بين المؤسسةالعامة للكهرباء والمؤسسة الاتحاديةالسوفياتية للاستيراد والتصدير (تكنو بروم اكسبورت)

رئيس الدولة

بناء على أحكام قرار القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم ٢ تاريخ ٢٥ /٢/ ١٩٦٦
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠ تاريخ٢١/١/١٩٦٩

يرسم مايلي :

المادة ١ ــ يصدق العقد بالتراضي رقم١٢٣ــ٩٩٣٩ تاريخ ١٣/٨/١٩٦٨ ، المبرم بين المؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسة الاتحاديةالسوفياتية للاستيراد والتصدير (تكنو بروم اكسبورت) لتوريد القطع التبديلية والوحداتوالتجهيزات والموادالازمة لمعمل توليد الرستن المائي .

المادة ٢ ــ ينشر هذا المرسوم التشريعي فيالجريدة الرسمية .

دمشق في ٥/ ١١/ ١٣٨٨ و ٢٣/١/١٩٦٩

رئيس الدولة
الدكتور نور الدين الاتاسي

العقد بالتراضي رقم ١٢٣ تاريخ ١٣/٨/١٩٦٨
لتوريد القطع التبديلية والوحدات والتجهيزات والمواد العائدة
للمعمل البخاري بحمص
المبرم مع المؤسسة العامة الاتحادية السوفيتية للاستيراد
والتصدير تكنو بروم اكسبورت موسكو

عقد رقم ٩٩٣٩

ان المؤسسة الاتحادية السوفياتية للاستيراد والتصدير تكنو بروم اكسبورت موسكو المسمى فيما بعد (المورد) من جهة والمؤسسةالعامة للكهرباء للجمهورية العربية السورية دمشق المسماة فيما بعد (المستورد) من جهة اخرى قد ابرمتا هذا العقد على ما يلي :

عن: رنا عادل سمياء، المرجع السابق ،ص 191.

الملحق رقم 09: قانون تعيين مناطق الإستثمار لشركات النفط بالعراق

رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١
قانون

تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط

باسم الشعب
مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي : ــ

المادة الاولى ــ يراد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة ازاءها :

الشركات : شركة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة .

المناطق المحدودة : هي الاراضي التي يحق لكل شركة من الشركات القيام فيها بعملياتها .

الاراضي : اية ارض مغمورة بالماء او غير مغمورة .

المادة الثانية ــ تكون المنطقة المحدودة لكل شركة من الشركات معينة وفق الجدول الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة ــ لحكومة الجمهورية العراقية اذا ارتأت تخصيص اراضي اخرى لتكون احتياطا للشركات على ان لا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة .

المادة الرابعة ــ تكون الاراضي التي لا يسري عليها حكم المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون خالية من جميع الحقوق التي ترتبت عليها للشركات وتكون الترتيبات اللازمة لضخ النفط ونقله عبر هذه الاراضي معمولا بها بشرط ان لا يخل ذلك بأي استعمال للارض قانوني او معقول .

المادة الخامسة ــ أ ــ على الشركات ان تقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون الى الحكومة مجانا جميع المواد والمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية وجميع المعلومات والامور المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بالاراضي المشمولة بحكم المادة الرابعة من هذا القانون .

عن: جريدة الوقائع العراقية، ع 616 ، بتاريخ 1961/12/12.

الجدول الملحق بقانون تعيين مناطق استثمار النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١
(راجع الخرائط المحلوظة بنسختين لدى وزارتي النفط والدفاع)

التسلسل	التركيب	النقاط التي تعين المنطقة	احداثيات النقاط: العرض (الشمال) دقيقة	العرض (الشمال) ثانية	الطول (الشرق) درجة	الطول (الشرق) دقيقة	الطول (الشرق) ثانية	المساحة بالكيلو مترات المربعة
	شركة نفط العراق المحدودة							
١	منطقة كركوك	١	٠١	٤٧ر١٠	٤٣	٣٩	٢٩ر٧٠	
		٢	٥٥	٤٨ر٢٠	٤٣	٤٤	٠٠ر٤٠	
		٣	٤٥	٣٨ر١٠	٤٤	٠٠	٠٠ر٠٠	
		٤	٣٥	٤٦ر٠٠	٤٤	١٠	٣٤ر٩٠	
		٥	٣٠	١٨ر٩٠	٤٤	٢٠	١٩ر٦٠	
		٦	٢٥	٤٣ر٣٠	٤٤	٣٠	٠٧ر٩٠	
		٧	٢٣	١٥ر٧٠	٤٤	٣٢	١٣ر١٠	
		٨	٣٢	٥٨ر٣٠	٤٤	٣١	٥٣ر٦٠	
		٩	٤٢	٣٤ر٢٠	٤٤	٠٦	٣٦ر٣٠	
		١٠	٤٨	٠٧ر٥٠	٤٤	٠١	٣٤ر٤٠	
		١١	٥٣	٥٢ر٣٠	٤٣	٥٠	٢٥ر٦٠	
		١٢	٠٢	٢٨ر٨٠	٤٣	٤١	٣٤ر١٠	٤٧٨ر٧٥٠
٢	منطقة باي حسن	١٣	٤١	٠٢ر٩٠	٤٣	٤٩	٢٥ر٧٠	
		١٤	٣٢	١١ر٠٠	٤٤	٠٧	٠٣ر٢٠	
		١٥	٣٣	٢٩ر٢٠	٤٤	٠٨	٠٧ر٩٠	
		١٦	٣٧	٤٨ر٠٠	٤٤	٠٣	٥١ر٠٠	
		١٧	٤١	٥٤ر٤٠	٤٣	٥٧	٠٦ر٢٠	
		١٨	٤٣	٠٠ر٣٠	٤٣	٥١	١٢ر٢٠	١٨٢ر٥٠٠
٣	منطقة جمبور	١٩	١٣	١٤ر١٠	٤٤	٢٦	١٣ر٦٠	
		٢٠	٠٣	٥٠ر٨٠	٤٤	٣٥	٥٧ر٠٠	
		٢١	٠٥	٤٧ر٣٠	٤٤	٣٧	٣٩ر٢٠	
		٢٢	١٤	١٦ر٣٠	٤٤	٣٨	٢٣ر٣٠	٨٦ر٥٠٠
	شركة نفط الموصل المحدودة							
٤	منطقة عين زالة	١	٤٢	١٢ر٣٠	٤٢	٣٢	٣٩ر٤٠	
		٢	٤٣	٣٠ر٧٨	٤٢	٤٠	٣٩ر٥٠	
		٣	٤٥	١٦ر٠٠	٤٢	٣٩	٤٨ر٥٠	
		٤	٤٤	٣١ر٦٠	٤٢	٣٢	١٣ر٩٠	٤٥ر٥٠٠
٥	منطقة بلد	٥	٣٧	١٣ر٣٠	٤٢	٣٧	٢١ر٥٠	
		٦	٣٦	٤٦ر٥٠	٤٢	٤١	١٩ر٩٠	
		٧	٣٨	٠٦ر٠٨	٤٢	٤١	٢١ر٥٠	
		٨	٣٨	٤٥ر١٠	٤٢	٣٧	٣٨ر٦٠	١٦ر٥٠٠
	شركة نفط البصرة المحدودة							
٦	منطقة الزبير	١	٢٦	٢٥ر٦٠	٤٧	١٦	٠٩ر٣٠	
		٢	٢١	٢٧ر٨٠	٤٧	١٥	٠٠ر٠٠	
		٣	٠٧	٣٠ر٩٠	٤٧	٢٠	٤٧ر٨٠	
		٤	٠٧	٥٠ر٠٠	٤٧	٢٨	١٧ر٤٠	
		٥	١٢	٠٣ر٠٠	٤٧	٢٨	٣٠ر٦٠	
		٦	٢٠	٣٠ر٧٠	٤٧	٢٦	٢٦ر٦٠	
		٧	٢٥	٥٩ر١٠	٤٧	٢٥	١٢ر٧٠	٥٦٨ر٢٥٠
٧	منطقة الزبير	٨	٢١	١٧ر١٠	٤٧	٢١	٠٨ر٥٠	
		٩	٢٧	٤٩ر٩٠	٤٧	٢٢	٢٢ر٢٠	
		١٠	٢٦	٤٢ر٩٠	٤٧	٢٢	٤١ر٩٠	
		١١	١٧	٢٤ر١٠	٤٧	٢٩	١٠ر٢٠	
		١٢	٠٧	٢٤ر١٠	٤٧	٤١	٤٥ر٣٠	
		١٣	٠٧	٣٦ر٥٠	٤٧	٤٩	١٨ر٢٠	
		١٤	١٢	٥٩ر٢٠	٤٧	٥١	٠٩ر٩٠	
		١٥	٢٤	٢٩ر٨٠	٤٧	٤١	٠٨ر٠٠	
		١٦	٢٨	١٧ر٨٠	٤٧	٢٩	٠٧ر٨٠	
		١٧	٣١	١٠ر٩٠	٤٧	٣٨	٤١ر٣٠	٥٥٩ر٧٥٠

الملحق رقم 10: قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية

رقم (١١) لسنة ١٩٦٤
قانون
تاسيس شركة النفط الوطنية العراقية

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى البيان رقم (1) الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة وبناء على ما عرضه وزير النفط واقره مجلس الوزراء .

صدق القانون الاتي : ـ

المادة الاولى ـ تؤسس بموجب هذا القانون شركة باسم (شركة النفط الوطنية العراقية) لها شخصية معنوية وتتمتع باهلية كاملة لتحقيق اغراضها وتدعى فيما يلي (الشركة) .

المادة الثانية ـ ١ ـ اغراض الشركة العمل داخل العراق وخارجه في الصناعة النفطية في اية مرحلة من مراحلها بما في ذلك التحري والتنقيب عن النفط والمواد الهيدروكربونية الطبيعية وانتاج ونقل وتصفية وتخزين وتوزيع المواد المذكورة اومنتجاتها او مستخرجاتها (الكيماويات النفطية) او صنع اجهزتها ولها الاتجار بهذه المواد كافة .

٢ ـ للشركة تحقيقا لاغراضها ان تقوم بتاسيس شركات بمفردها او مع غيرها او ان تساهم في شركات قائمة .

٣ ـ للشركة التعاقد مع شركات او هيئات تقوم باعمال لها علاقة باغراضها بمختلف اوجه التعاون . ولها ايضا ان تشتريها او تلحقها بها .

٤ ـ للشركة في حدود اغراضها ان تنشيء بمفردها شركات براس مال مملوك كله لها وفقا لنظام اساسي تصدره .

٥ ـ لا تمارس الشركة عملية تصفية وتوزيع المنتجات النفطية لاغراض الاستهلاك المحلي داخل العراق مادام هناك مؤسسات حكومية اخرى تحتكر قانونا هذه العملية .

عن: جريدة الوقائع العراقية، ع 913 ،بتاريخ 1964/02/08

عبدالكريم كنونة وزير الصناعة	عبدالعزيز الوتاري وزير النفط
محمد ناصر وزير التربية والتعليم	عبدالكريم هاني وزير العمل والشؤون الاجتماعية
كامل الخطيب وزير العدل	محمد جواد العبوسي وزير المالية
عبدالعزيز الحافظ وزير الاقتصاد	شامل السامرائي وزير الصحة
عبدالفتاح الالوسي وزير الاشغال والاسكان	عبد الصاحب العلوان وزير الاصلاح الزراعي ووكيل وزير الزراعة
حسن مجيد الدجيلي وزير المواصلات	مصلح النقشبندي وزير الدولة لشؤون الاوقاف
	عبدالرزاق محيي الدين وزير الدولة لشؤون الوحدة

نشر في الوقائع العراقية عدد ٩١٢ في ٨-٢-١٩٦٤

الاسباب الموجبة

ان اهم ما تستهدفه سياسة النفط لحكومة الجمهورية العراقية التي تضمنها المنهاج الوزاري المعلن بتاريخ ٢٤ كانون الاول ١٩٦٣ انشاء صناعة نفط وطنية تكون اساسا للفعاليات النفطية المقبلة في استثمار المناطق التي اعيدت حقوق استثمارها الى الدولة بموجب القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ ووضع الاسس اللازمة لتنميتها وتطويرها بغية خلق اقتصاد نفطي متقدم لا يقتصر مداه على تصدير النفط الخام فحسب بل يتعداه الى ممارسة الصناعة النفطية في مراحلها المتعددة ، لتحقيق تفاعل اوسع للاقتصاد النفطي مع الاقتصاد القومي العام .

وبالنظر لاهمية الاحتياطيات النفطية التي من المتوقع ان تمنح حقوق استثمارها للشركة الوطنية وعلاقتها بمستقبل البلاد الاقتصادي فقد نص القانون على ان يكون راس مال الشركة حكوميا محضا وذلك تمشيا مع مبدأ سيادة الدولة على مواردها المعدنية ذات الطبيعة الاحتكارية .

على ان ذلك لايمنع الشركة تبعا لضخامة رؤوس الاموال التي تحتاجها ، او بناء على ضرورات التسويق او متطلبات البناء التكنيكية والفنية ، من ان تستعين برؤوس اموال اخرى وطنية او اجنبية عن طريق الاقتراض او المشاركة او التعاون التجاري بمختلف اساليبه مع المؤسسات او الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار النفطي وذلك ضمن الاطار القانوني الذي تقوم عليه الشركة .

وبناء على ضرورة اعطاء الشركة الاستقلال المالي والاداري الذي يمكنها من ان تمارس بكفاءة تامة مسؤولياتها المتشعبة والمتوسعة باضطراد بحيث تحقق الهدف من تاسيسها فقد اكد القانون على هذا الاستقلال ونص على ان تكون قرارات مجلس ادارة الشركة نافذة بمجرد صدورها عدا ما يتعلق منها ببعض الامور التي تعتبر من قبيل السياسة النفطية العليا فقد نص على ممارستها من قبل مجلس الوزراء .

الملحق رقم 11: قانون تأميم نفط العراق

باســـــم الشـــــعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا الى احكام الفقرة (أ) من المـادة (٤٢) من الدســتور الموقـت .

قـرر مجلـس قيـادة الثـورة بجلسته المنعقـدة بتاريـخ ١ـ٦ـ١٩٧٢ .

اصـــدار القانـــون الآتـــي : ـ

رقـم (٦٩) لسنة ١٩٧٢

قـانـــون

تأميـم عمليـات

شركة نفط العراق المحدودة

المادة الاولى ـ تؤمم عمليات شـركة نفـط العـراق المحدودة في المناطق المحددة لها بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وتؤول الى الدولـة ملكية جميـع المنشآت والحقوق الموجودة المتعلقة بالعمليات المذكورة ويشمل ذلك على وجه الخصوص منشآت ومرافق التحـري والحفر وانتاج النفط الخام والغاز والمعالجـة والتجميع والضخ والنقل والتصفية والتخزين وخطوط الانابيب الرئيسية والحقلية وغيرها من الموجـودات التي من ضمنها مكتب الشركة المذكورة في بغداد بكافة منشآته ومعداته .

المادة الثانية ـ ١ ـ تنشأ بحكم هذا القانون شركة حكومية تسمى الشركة العراقية للعمليات النفطية تعتبر قائمة عند نفاذه وتنقل الى هـذه الشركة جميع الاموال والحقوق والموجودات التي آلت ملكيتها الى الدولة طبقا للمادة الاولى من هذا القانون ولا تسأل هـذه الشركة عن

عن: جريدة الوقائع العراقية، ع 2146، بتاريخ 1972/06/01.

المادة الحادية عشرة ـ يعاقب كل من :

١ ـ خالف احكام المادة السابعة من هـذا القـانون بالحبس لمدة لا تتجاوز السنتين وبغرامة توازي ثلاثة امثال قيمة المال موضوع المخالفـة .

٢ ـ خالف احـكام المـادة الثامنـة من هذا القانـون بالحبس لمدة لا تتجاوز السنتين فضلا عن حرمانه من اي حق في المكافأة او التقاعد او التعويض .

٣ ـ خالف أي حكـم وارد في ايـة مـادة مـن المـواد الاخرى لهذا القانون بالحبس لمدة لا تتجاوز السنتين او بالغرامـة او بهمـا .

المادة الثانية عشرة ـ يجوز اصدار انظمة لتسهيل تنفيذ احكام هـذا القـانون .

المادة الثالثة عشرة ـ يخول وزير النفـط والمعادن اتخاذ ما يراه مناسبا من الاجراءات لضمان تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة الرابعة عشرة ـ لا يعمل بالنصوص والاحكام التي تتعارض مع هـذا القـانون .

المادة الخامسة عشرة ـ على الوزراء تنفيـذ هـذا القـانون .

المادة السادسة عشرة ـ ينشـر هـذا القانـون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ ١ـ٦ـ١٩٧٢ .

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٩٢ هجرية المصـادف لليـوم الاول من حزيران سنة ١٩٧٢ ميلادية .

احمـد حسـن البـكر

رئيس مجلس قيـادة الثورة

الملحق رقم 12: خريطة توضح مسار قناة السويس

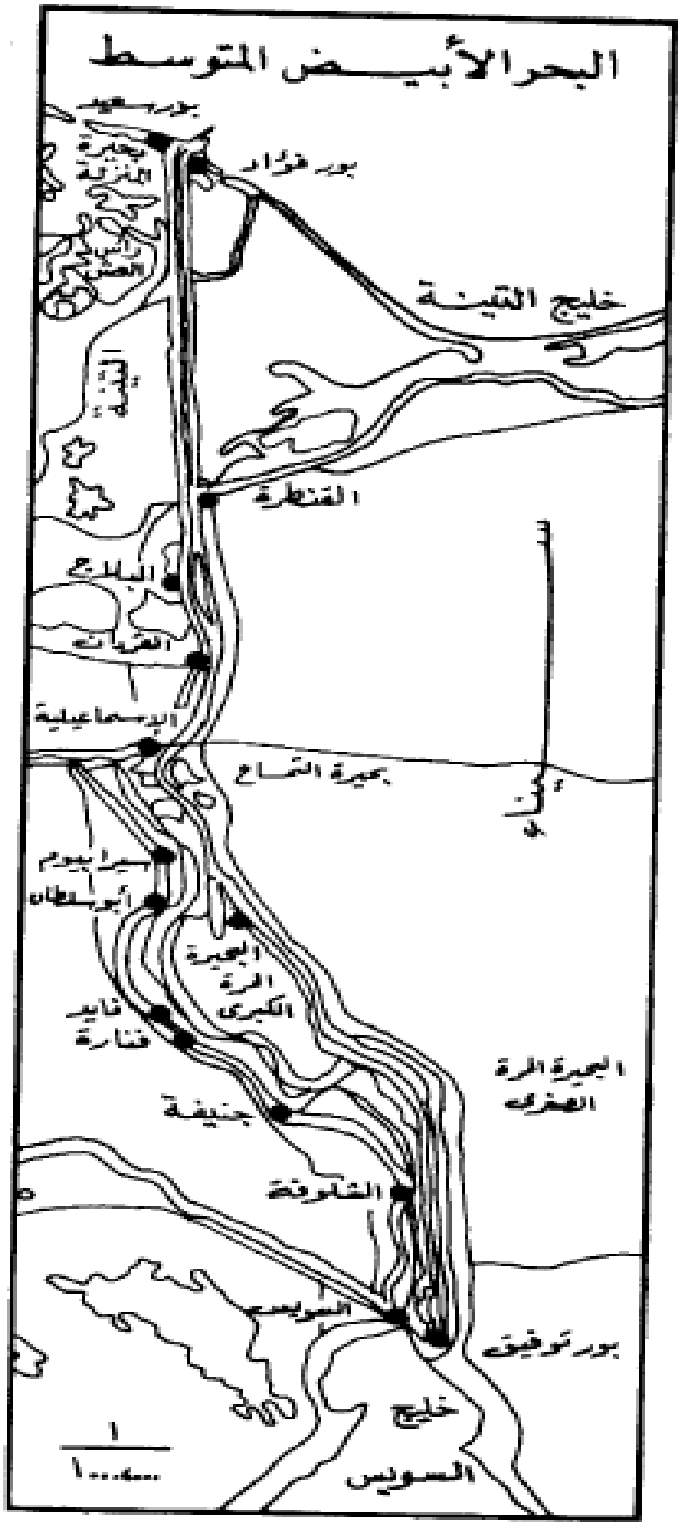

عن: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 4، المرجع السابق،ص 808.

قائمة المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم

أولا ـ المصادر

1. أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة ، دمشق ، سوريا ، 1986.

2. إيغور بيلياييف و افغيني بريماكوف، **مصر في عهد عبد الناصر**، تر:عبد الرحمان الخميسي، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،لبنان،1975.

3. بيير بوداغوفا، **الصراع في سورية لتدعيم الإستقلال الوطني 1945-1966**، تر:ماجد علاء الدين وأنيس المتني، ط 1، دار المعرفة ، دمشق ، سوريا ، 1987.

4. جورج كينان، **الدبلوماسية الأمركية** ، تر: عبد الإله الملاح ، دار دمشق للطباعة والنشر، بيروت،لبنان،1988.

5. جورج لنشوفسكي، **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، تر:جعفر خياط ج 1، دار الكشاف ، بغداد ، العراق ،1959.

6. جون سبانيير ،**السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية** ،تر:سامي حسن سرى ،الدار القومية للطباعة والنشر، د.م، د.ت.

7. دميتري يفيموف ، **الحرب العالمية الثانية ومصائر شعوب آسيا وإفريقيا** ، دار نشر وكالة نوفوستي ،موسكو ،روسيا ،1990.

8. روبرت ماكنمارا، **ما بعد الحرب الباردة** ،تر:محمد حسين يونس، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،1991.

9. ريتشارد نيكسون ،**مذكرات الرئيس نيكسون** ،تر: سهيل زكار،ط 1،دار حسان للطباعة والنشر ،دمشق ،سوريا ، 1983.

10. سيف الدين عبد القادر،**أهم أحداث العالم المعاصرة** ،ج 1، مطبعة الإرشاد ،بغداد، العراق،1971.

11. صلاح العقاد ،**المشرق العربي 1945-1958** ،مطبعة الرسالة ،القاهرة ،مصر ،1967.

12. عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960**، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974.

13. عبد المنعم خليل ، **مذكرات الفريق عبد المنعم خليل** :حروب مصر المعاصرة، الكرمة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016 .

14. عزة النص، **الوطن العربي الإتجاه السياسي والملامح الإقتصادية**، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق ، سوريا ،1959.

15. محمد حسنين هيكل، **حرب الثلاثين سنة**، ملفات السويس، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2004.

16. ـــــــــــــــ ، **قصة السويس**: آخر المعارك في عصر العمالقة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، لبنان ،1977.

17. محمد طه بدوي ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، دار النهضة العربية ،بيروت ، لبنان، 1971.

18. هنري كيسنجر ،**الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا** ، تر:مالك فاضل البديري،ط 1 ،الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،1995.

19. هنري لورنس، **اللعبة الكبرى** ،المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأربد، ط 2، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام ، بنغازي ، الجماهيرية العربية الليبية ،2008.

20. هيلين كارير دانكوس، **السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط 1955-1975**، تر:عبد الله إسكندر،ط 2، دار الكلمة العربية ، بيروت، لبنان،1983.

21. ونستون تشرشل، **مذكرات تشرشل** ،ج2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بغداد ، العراق، د.ت .

ثانيا ـ المراجع

أ ـ كتب باللغة العربية:

1. استيفن أمبروز، **الإرتقاء إلى العالمية** : السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1938، تر:نادية محمد الحسيني ، ط 1، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ،1994.

2. إسماعيل أحمد ياغي ،**العالم العربي في التاريخ الحديث** ، مكتبة العبيكات ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ، 1997.

3. ـــــــــــــــ ، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، ط 1، مكتبة العبيكات ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2000.

4. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية** ، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1991.

5. أود آرن وستاد، **الحرب الباردة الكونية**، تر: مي مقلد، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، 2014.

6. إياد طارق العلواني، **سياسة الإتحاد السوفيتي الخارجية 1956- 1964(دراسة تاريخية)**،ط 1، دار سردم للنشر، العراق ،2016.

7. إيناس سعدي عبد الله ، **الحرب الباردة** ، دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية1945- 1963 ، ط1، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2015.

8. ـــــــــــــــ ، **السياسة الأمريكية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا** ، ط 1، آشوربانيبال للكتاب ، بغداد ، العراق ،2015.

9. بيار ميكال ، **تاريخ العالم المعاصر 1945-1991** ، تر: يوسف ضومط ،ط1، دارالجيل ،بيروت ،لبنان ،1993.

10. تركي ضاهر،**أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصرإلى جمال عبد الناصر**، ط2، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، 1992.

11. توفيق كسبار، **إقتصاد لبنان السياسي 1948-2002**، في حدود الليبرالية الإقتصادية ، ط 1،دار النهار للنشر، بيروت ، لبنان ، 2005.

12. جلال يحي، **العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الإسكندرية ، مصر،1978.

13. جورج قرم، **إنفجار المشرق العربي**، تر:محمد علي مقلد، ط 1، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2006.

14. جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمان القصيبي، ط 2 ، تهامة، المملكة العربية السعودية ،1984.

15. خليل حسين ،**التاريخ السياسي للوطن العربي** ، ط 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ،2012.

16. رأفت الشيخ ، **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، القاهرة، مصر،1996.

17. رأفت غنيمي الشيخ ،**أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر**،ط1 ،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ،القاهرة ،مصر ،2006.

18. رأفت غنيمي الشيخ وآخرون، **تاريخ آسيا الحديث والمعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ،القاهرة ،مصر ،2004.

19. روبرت جيه ماكمان، **الحرب الباردة** ، مقدمة قصيرة جدا، ،تر: محمد فتحي خضر،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ،2014.

20. سحر قاسم محمد (تقرير)،**الآليات الواجب توفرها لإنتقال العراق من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، قسم الإقتصاد الكلي والسياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ديسمبر .2011

21. سعد حقي توفيق، **تاريخ العلاقات الدولية** ، د.د ، بغداد، العراق ،2009.

22. سعيد الجزائري، **المخابرات و العالم** ،ج 1، ط 5، دار الجيل ، بيروت ،لبنان،1988.

23. سهيل صبحي سلمان، **التطورات الإقتصادية والإجتماعية في العراق 1945-1958** ،ط 1، د.د، بغداد، العراق، 2009.

24. سوسن جبار شريف، **الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية 1971-1988**، دار المعتز، د.ب، 2016.

25. شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، 2000.

26. صقر عبد الصادق هلال، **الأرض و الفلاح و المستثمر**، دراسة في المسألة الزراعية و الفلاحية في مصر، ط 1، دار المرايا للإنتاج الثقافي، القاهرة، مصر ، 2017.

27. طارق محمد ذنون الطائي، **العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة** ، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، لبنان ، 2012.

28. عبد الخالق عبد الله ، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، عالم المعرفة 133، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

29. عبد العظيم رمضان، **تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث**،من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة، مصر ، 1996.

30. عبد الله سامر عومر وإبراهيم صالح بغني ، **جغرافية الوطن العربي** ، الشركة العامة للورق والطباعة ، الجماهيرية الليبية العربية ، 1990.

31. عبلة مزوزي وآخرون ، **الحرب الباردة الثانية** ، تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل ، ط1 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، 2019.

32. علي صبح ،**الصراع الدولي في نصف القرن1945-1995**،ج1،ط1،دارالمنهل اللبناني ،بيروت،2012.

33. علي عودة العقابي ، **العلاقات الدولية** ، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة و التاريخ والنظريات ، د.د، بغداد ، العراق ، 2010.

34. عمر عبد العزيز عمر ،**تاريخ المشرق العربي 1516-1922** ،دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ،1984.

35. غسان سلامة وآخرون ، **السياسة الأمريكية والعرب** ، ط 2 ، المستقبل العربي 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1985.

36. فائق طهبوب ومحمد السعيد حمدان، **تاريخ العالم الحديث والمعاصر**، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر،2007.

37. فواز جرجس،**النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى**،ط 1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،لبنان،1997.

38. فيليب رفله وأحمد سامي مصطفى ، **جغرافية الوطن العربي** ، دراسة طبيعية إقتصادية سياسية ، ط4 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1970.

39. قاسم دحمان ، **تحولات الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط** ، ط 1، دار إي كتب ، لندن ،2020.

40. لطيفة محمد سالم ،**أزمة السويس1954-1957:جذور أحداث نتائج** ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ، 1996.

41. ليلى رعد، **تاريخ لبنان السياسي والإقتصادي 1958-1975م**، ط 1، مكتبة السائح، طرابلس، لبنان،2005.

42. محمد السيد سليم ، **تطور السياسة الدولية بين القرنين التاسع عشر و العشرين**، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2002.

43. محمد بوذينة ،**أحداث العالم في القرن العشرين 1940-1949** ،ج 5 ،لابراس للطباعة والنشروالصحافة ، تونس،2001.

44. محمد حسن العيدروس ،**تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** ، ط 2، عين للدراسات والبحوث الإنسانية و الإجتماعية ، القاهرة ، مصر ، 1998.

45. محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.

46. محمد سهيل طقوش ،**تاريخ العراق الحديث والمعاصر** ،ط 1،دار النفائس ،بيروت ،لبنان ،2015.

47. محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،1978.

48. محمود صالح منسي ،**الشرق العربي المعاصر**،الهلال الخصيب ، د.د ، القاهرة ، مصر ، 1990.

49. مروان بحيري ،**السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر** ،بحث منشور ضمن كتاب السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي 2، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،لبنان ،1991.

50. ممدوح محمود منصور، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**،مكتبة مدبولي، الإسكندرية ، 1995.

51. موسى محمد آل طويرش ،**العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة 1914-1991** ،ط 2 ،دار المعتز للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2017.

52. ناصر الأنصاري ، **المجمل في تاريخ مصر** ، ط 1 ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، 1993.

53. ناهد إبراهيم الدسوقي ، **دراسات في التاريخ الأمريكي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،1998.

54. نزار إسماعيل الحيالي ،**دور حلف شمال الاطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة** ،ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،أبوظبي ،الإمارات العربية المتحدة ،2003.

55. نيكولاس جويات، **قرن آخر من الهيمنة الأمريكية**، تر:عزة الخميسي، ط 1،المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة ،مصر، 2003.

56. يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي**، دار النهضة العربية، بيروت ، 1986.

57. يحي حمود حسن، **دراسات في الإقتصاد العراقي**، ط 1، دار الساقي، البصرة، العراق، 2012.

ب ـ كتب باللغة الأجنبية:

1. Robert McMahon, **Cold war**, A very short Introduction, Oxford university press,New york, 2003.

2. Yannis A.Stivachtis, **Conflict and Diplomacy in the Middle East**, External Actors and Regional Rivalries, E-International relations publishing, Bristol, England, 2018.

3. Wilbur S.green, **Soviet Strategy in the Middle East**, US Army war college carlisle Barracks, pennsylvania, 1973.

ج ـ الجرائد:

1. جريدة الأهرام، ع 34848، 1971/05/28.

2. ـــــــــــ ، ع 34899، 1976/03/15.

3. جريدة الوقائع العراقية ، ع 616 ، 1961/12/12.

4. ـــــــــــ ، ع 2146 ، 1972/06/01.

5. ـــــــــــ ، ع 912 ، 1964/02/08.

6. زياد عبد الوهاب النعيمي ،**"العلاقات الأمريكية الروسية ملامح أولية لحرب باردة"**، جريدة الحوار المتمدن، ع 2475، 2008/11/24.

7. ناصر الكلاوى،**"السد العالي رمز الصداقة المصرية الروسية"**، جريدة أبو الهول، د.ع، فيفري 2015.

8. هيفاء أحمد يحي، **"دراسة في العلاقات السورية الروسية "**، جريدة الحوار المتمدن، ع 5396، 2017/01/08.

د ـ المقالات العلمية:

1. أحمد عبد السلام فاضل ،**"السياسة الخارجية الأمريكية 1945-1956"** ،مجلة كلية التربية ،جامعة سامراء ،العراق ،د.ع ،د.ت ،(ص.م 115-138).

2. أحمد محمد السيد،**"قانون المساعدة المتبادلة للدفاع 1949 م (دراسة تاريخية)"**، في مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، مصر، ع 33،د.ت ،(ص.م9397-9439).

3. إياد رشيد محمد وآخرون،**"السياسة الأمريكية تجاه سورية و موقفها من العلاقات السورية السوفيتية عام 1957م"**، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العراق، 2020 ،(ص.م 447-474).

4. تغريد داود سلمان،**"أثر الإيرادات النفطية في تنمية الإقتصاد العراقي"**، مجلة جامعة بابل، مج 24، ع 4، 2016، (ص.م 1034-1064).

5. حسام ممدوح خيرو ، **"مصادر الصراع الدولي لمرحلتي الحرب الباردة وما بعدها"**، في مجلة تكريت للعلوم السياسية، مج 3 ،السنة 3 ،ع 5، مارس 2016 ،(ص.م 159-186).

6. خلف محمد الجبوري،**"أهمية النفط العراقي في الإستراتيجية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1952 م"**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج 1 ، ع 1 ، 2009 ،(ص.م 113-127).

7. رافد أحمد أمين العاني،**"مبدأ كارتر بناء أمريكي جديد على أنقاض مبدأ قديم و إحتواء الخليج العربي"**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 16، ع 4، أفريل 2009،(ص.م408-435).

8. رناد محمد محمد ،**"نشأة الأحلاف العسكرية :حلف شمال الأطلسي 1949 م"** ، مجلة الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ،القاهرة ،مصر ،د.ع ،د.ت،(ص.م 223-242).

9. زمن حسن كريدي ،**"أثر منظمة الكوميكون في العلاقات الدولية الأمريكية-السوفيتية 1949-1989"**، في مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والإجتماع ،ع 29،سبتمبر 2018،(ص.م 274-286).

10. صبري زاير السعدي ،**"الإقتصاد السياسي للتنمية و الإندماج في السوق الرأسمالية العالمية"**، ملاحظات مستقاة من بعض التجارب العربية، مجلة المستقبل العربي، ع 249 ، نوفمبر 1999،(ص.م 30-48).

11. عاصم حاكم عباس و فلاح مجيد حسون ، **"تطور الإستراتيجية السوفيتية في المشرق العربي في أبحاث ودراسات مجلة السياسة الدولية المصرية"**، مجلة الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية ،ع 959،جوان 2018،(ص.م1-27).

12. عبد الله عبد العاطي عبد السلام، **"أزمة السويس وثورة المجر 1956 م"**، في مجلة وقائع تاريخية ،ج 1،ع 31 ،جويلية 2019 ،(ص.م 313-346).

13. غالب أبو مصلح،**"حول الوضع الإقتصادي والإجتماعي في لبنان"**، مجلة المستقبل العربي ، ع 448 ، جوان 2016.

14. غفار جبار جاسم الجنابي ،**"الموقف الأمريكي من مشروع السد العالي المصري 1954-1956"**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ،مج 7 ،ع 20 ،أفريل 2015 ،(ص.م 242-260).

15. فارس تركي محمود،**"الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة"**، مجلة التربية و العلم، مج 16 ،ع 4 ، 2009 ،(ص.م 92-109).

16. فارس محمود فرج الجبوري،**"تأميم النفط في العراق عام 1972 و موقف دول الخليج العربي"**، مجلة آداب الفراهيدي ، السنة الأولى، ع 2، د.ت،(ص.م 562-587).

17. محمد سعد عميرة ،**"إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية"**، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002 ،(ص.م 1-20).

18. محمد صالح حنيور الزيادي ، **"سياسة بريطانيا تجاه سوريا أثناء الحرب العالمية الثانية حتى عام 1946 "**، في مجلة العميد ،السنة الثالثة ، مج 3 ،ع 12 ،ديسمبر 2014 ،(ص.م 255-327).

19. مشتاق مال الله قاسم،**"العلاقات السورية السوفيتية 1953-1961 والموقف السوري من الأحلاف الغربية"**، مجلة جامعة ذي قار العلمية، مج 10 ، ع 2 ، جوان 2015 ،(ص.م 1-23).

20. مؤيد محمود حمد ،**"سياسة الأحلاف الغربية وإنعكاساتها على الوطن العربي 1945-1958"**،مجلة سر من رأى ،مج 6 ،السنة 6 ،ع 22 ،أكتوبر 2010 ،(ص.م 96-113).

21. ميلود ميسوم ،**"الأوضاع السياسية للمشرق العربي عقب الحرب العالمية الثانية 1945- 1948"** ، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية ،مج 6 ،ع 12 ،جويلية 2019 ،(ص.م 107-117).

22. نزهان حمود نصيف،**"صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام 1955 م دراسة تاريخية تحليلية"**، مجلة الفراهيدي، مج 2 ، ع 32 ،2017 ،(ص.م 95-117).

23. نسرين نور الدين حسن، **"قناة السويس في مصر.. بين الواقع والمأمول"**، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، مصر، 2019،(ص.م 275-318).

24. نور سبع خميس وباحث علي سعدي،**"العلاقات المصرية-الروسية بعد الحرب الباردة"**، مجلة دراسات سياسية و إستراتيجية ،ع 43 ،د.ت ،(ص.م 147-160).

هـ ـ الرسائل الجامعية:

1. أحمد بن عبد الله بن جمعان، **أسباب سقوط الشيوعية(الماركسية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العقيدة، قسم العقيدة ، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى ،المملكة العربية السعودية، 1996، (غير منشورة).

2. جخدان بوعبد الله ،**الحرب الباردة وإنعكاساتها على حركات التحرر1945-1962 (الجزائر أنموذجا)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة لجيلالي ليابس سيدي بلعباس ،الجزائر ، 2019-2020 ،(غير منشورة).

3. جعفر بهلول جابر الحسيناوي، **الأبعاد السياسية والإقتصادية للإحتلال الأمريكي للعراق وإنعكاساتها على دول الجوار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الإقتصادية الدولية، قسم العلاقات الإقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2013،(غير منشورة).

4. حسين طاهر الخاقاني، **السد العالي في مصر دراسة في آثاره السياسية والإقتصادية و الإجتماعية والثقافية 1952-1970**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، العراق ، 2012 ،(غير منشورة).

5. حسين علي فليح، **وزارة الزراعة في العراق 1952-1963(دراسة تاريخية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، العراق، 2015،(غير منشورة).

6. خضير إبراهيم سلمان ،**السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ إنتهاء الحرب الباردة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية تخصص السياسة الدولية، قسم السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق ،2015 ،(غير منشورة).

7. رايق سليم البريزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، كلية العلوم الإنسانية، الأردن ، 2008 ،(غير منشورة).

8. رنا عادل سميا ،**العلاقات السورية-السوفيتية السياسية والإقتصادية والثقافية 1946-1985**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سوريا ،2015 ،(غير منشورة).

9. صبيح عبد الله غلام العمري، **الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية 1945-2003**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية ، جامعة سانت كلمنتس العالمية ، فرع بغداد ، العراق ، 2011 ،(غير منشورة).

10. عبد الحكيم عامر محمود لافي ،**الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية 1948-1982م** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ ، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، 2011،(غير منشورة).

11. عبد الرزاق البوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014 -2015 ،(غير منشورة).

12. عبلة مزوزي ،**إستراتيجية الردع وإنعكاساتها على الواقع الإقليمي والدولي بعد نهاية الحرب الباردة(دراسة حالة إيران)** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، 2017 - 2018 ، (غير منشورة).

13. عمار بهاء الدين شمس الدين، **التنافس الإقتصادي والسياسي الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط لمدة 1991-2014 وآفاقها المستقبلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق ، 2015 ،(غير منشورة).

14. لزهر وناسي ،**الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وإنعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ،2008 - 2009 ،(غير منشورة).

و ـ المعاجم والموسوعات:

ـ باللغة العربية:

1. أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1968.

2. حسن لطيف الزبيدي، **موسوعة السياسة العراقية**، ط 2، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان ،2013.

3. عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة ،ج1**، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت ،د.ت .

4. ـــــــــــ ، **موسوعة السياسة ،ج2**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت .

5. ـــــــــــ ، **موسوعة السياسة ،ج3**، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت ، د.ت.

6. ـــــــــــ ، **موسوعة السياسة ،ج4**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د.ت .

7. ـــــــــــ ، **موسوعة السياسة ،ج5**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت .

8. ـــــــــــ ، **موسوعة السياسة ،ج6**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت .

9. فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية** ،ج1، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2003.

10. ليونارد سيلي، **موسوعة عالم المعرفة** ، مشاهير الرجال والنساء،ج 5، دار نوبليس للنشر ،بيروت ،لبنان ، 1997.

11. مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ، 2008.

12. محمد برهام المشاعلي ، **الموسوعة السياسية و الإقتصادية** ، ط1، دار الأحمدي للنشر ، القاهرة ، 2007.

13. مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** ، ج11، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، بيروت ،لبنان ، 1998.

14. ياسر العلوي، **معجم المصطلحات السياسية**، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين،2014.

15. عبد المنعم راضي، **موسوعة مصر الحديثة**، مج 2، الإقتصاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر،1996.

ـ باللغة الأجنبية:

1. Roger Scruton " Dictionary of political Thought " ,Macmillan press, LTD , London , 1982 .

ي ـ المواقع الإلكترونية:

https://bnr.bg/ar/post/100478242

https://studies.aljazeera.net/en/node/2952

https://www.noonpost.com/content/28670

https://om.usembassy.gov/ar/our-relationship-ar/policy-history-ar

https://gate.ahram.org.eg/News/596155.aspx

https://www.annaharar.com/arabic/makalat/annahar-alarabi-authors/03012021053441404

الـفـهـارس

فــهـرس الــجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	تطور الإستثمار العام والخاص بالنسبة للإستثمار الإجمالي المصري خلال الفترة 1952-1989م بالمليون جنيه	87
(02)	وضعية الودائع في المصارف اللبنانية للفترة 1966-1973م بملايين الليرات اللبنانية	90
(03)	الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج ومكوناته في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عامي 1975م و1985م بالمليون درهم	92 -93

فـــهـرس الـمـلاحـق

رقم الملحق	عـنـوان الـــمـلـحـق	الصفحة
(01)	صورة تجمع تشرشل وروزفلت وستالين خلال مؤتمر يالطا	101
(02)	صورة جورج كينان	102
(03)	قرار الكونغرس الأمريكي بمنح مساعدات إقتصادية لدول الشرق الأوسط	103
(04)	إتفاقية تقديم المعونة الإقتصادية والفنية لبناء المرحلة الأولى من السد العالي بأسوان	104
(05)	إتفاقية تقديم المعونة الإقتصادية والفنية لإتمام مشروع السد العالي بأسوان	105
(06)	مذكرة تبرز من خلالها مصر للولايات المتحدة الأمريكية سبب قبول صفقة الأسلحة التشيكية	106
(07)	أول إتفاقية للتبادل التجاري بين سوريا والإتحاد السوفياتي	107- 108
(08)	عقد مبرم بين المؤسسة السورية العامة للكهرباء والمؤسسة الإتحادية السوفياتية للإستيراد والتصدير "تكنوبروم إكسبورت"	109
(09)	قانون تعيين مناطق الإستثمار لشركات النفط بالعراق	110- 111
(10)	قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية	112- 113
(11)	قانون تأميم نفط العراق	114- 115
(12)	خريطة توضح مسار قناة السويس	116

فهرس المحتويات

الـــــمـوضـــــوع	الـــصـفـحـة
شكر وعرفان	.....
الإهداء	.....
قائمة المختصرات	.....
مقدمة	أ - هـ
الفصل الأول: الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي	10- 32
تـمـهـيـد	11
أولا- مفهوم الحرب الباردة	12- 19
1- تعريف الحرب الباردة	12- 15
2- الجذور التاريخية للصراع الإيديولوجي بين المعسكرين	15- 19
ثانيا- أسباب الحرب الباردة	19- 21
ثالثا- وسائل الحرب الباردة	22- 31
1 - الأحلاف العسكرية	22- 26
أ - الأحلاف العسكرية التابعة للمعسكر الغربي	22- 25
ب - الأحلاف العسكرية التابعة للمعسكر الشرقي	25- 26
2 - المشاريع الإقتصادية	26- 27
أ - مشروع مارشال	26- 27
ب - منظمة الكوميكون	27
3 - السباق نحو التسلح	28- 29
4 - الجوسسة والجوسسة المضادة	30
5 - الدعاية المغرضة	30- 31
خـلاصـة	32
الفصل الثاني: المشرق العربي والحرب الباردة	33- 55
تـمـهـيـد	34
أولا- التعريف بالمشرق العربي	35- 38
1 - جغرافية المشرق العربي	35
2 - التطور التاريخي لمصطلح المشرق العربي	35- 36
3 - أهمية المشرق العربي	36- 38
أ - الأهمية الجيوسياسية	36- 37

ب ـ الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية	**38 -37**
ثانيا- الأوضاع العامة في المشرق العربي قبل الحرب الباردة	**43 -39**
1 - العراق	**39**
2 - سوريا ولبنان	**40**
3 - الأردن	**41 -40**
4 - مصر	**42 -41**
5 - فلسطين	**42**
6 - اليمن	**43 -42**
7 - الخليج العربي	**43**
ثالثا- مظاهر الحرب الباردة في المشرق العربي	**54 -44**
1 - المظاهر السياسية	**50 -44**
أ ـ سياسة الإحتواء	**46 -44**
ب ـ أزمة قناة السويس	**50 -47**
2 - المظاهر العسكرية	**54 -51**
أ ـ حلف بغداد	**54 -51**
خـلاصـة	**55**
الفصل الثالث: الآثار الإقتصادية للحرب الباردة في المشرق العربي	**95 -56**
تـمـهيـد	**57**
أولا- المشاريع الإقتصادية	**67 -58**
1 - مبدأ ترومان	**58**
2 - النقطة الرابعة	**59**
3 - مشروع إيزنهاور	**61 -60**
4 - مشروع السد العالي	**63 -62**
5 - مشروع سد الفرات	**64**
6 - مبدأ نيكسون	**66 -64**
7 - مبدأ كارتر	**67 -66**
ثانيا- الصفقات والمعاهدات والإتفاقيات الإقتصادية	**78 -67**
1 - الصفقات	**72 -67**
2 - المعاهدات والإتفاقيات	**78 -72**
ثالثا- السياسات والتوجهات الإقتصادية	**94 -78**
1 - النظام الإقتصادي الإشتراكي في المشرق العربي	**88 -79**
أ - التجربة الإشتراكية العراقية	**82 -79**

ب ـ التجربة الإشتراكية المصرية	**88 -82**
2 ـ النظام الإقتصادي الرأسمالي في المشرق العربي	**94 -88**
أ ـ التجربة الرأسمالية اللبنانية	**91 -88**
ب ـ التجربة الرأسمالية في دول الخليج العربي	**94 -91**
خـلاصـة	**95**
خـــاتـــمـــة	**99 -96**
الـــمـــلاحـــق	**116 -100**
قائمة المصادر والمراجع	**128 -117**
الـــفـــهـــارس	**134 -129**
فهرس الجداول	**130**
فهرس الملاحق	**131**
فهرس المحتويات	**134 -132**
الملخص	**135**

الملخص:

تناولت هذه الدراسة الموسومة ب: **"الحرب الباردة وآثارها الإقتصادية في المشرق العربي 1945-1989 م"**، الآثار الإقتصادية الناجمة عن الحرب الباردة في المشرق العربي، والتي شملت المشاريع الإقتصادية الأمريكية والسوفياتية الموجهة إلى منطقة المشرق العربي والمتضمنة تقديم مساعدات إقتصادية بغرض توسع نطاق كل معسكر، إضافة إلى الصفقات والمعاهدات والإتفاقيات الإقتصادية التي أبرمها كلا القطبين مع دول المشرق العربي، والسياسات والتوجهات الإقتصادية في المنطقة الناتجة عن تأثير القطبين والتي تراوحت بين الرأسمالية والإشتراكية، مما أدى ببعضها إلى تبنى النهج الإشتراكي الذي حقق نتائج إيجابية في بداياته ليصل في مرحلة لاحقة إلى حالة العجز، فكان الحل هو الإنفتاح على السوق الحرة، بينما تبنى البعض الآخر النظام الرأسمالي الذي حقق نتائج مرضية لتميزه بالمرونة والقدرة على التكيف والتصحيح.

Summary:

This study, tagged with: **"The Cold War and its Economic Effects in the Arab Mashreq 1945-1989 AD"**, deals with the economic effects of the Cold War in the Arab Mashreq, which included American and Soviet economic projects directed to the Arab Mashreq region, including economic aid for the purpose of expanding the scope of each camp. In addition to the deals, treaties and economic agreements concluded by both poles with the countries of the Arab Mashreq, and the policies and economic trends in the region resulting from the influence of the two poles, which ranged between capitalism and socialism, some of which led to the adoption of the socialist approach, which achieved positive results in its beginnings to reach at a later stage a state of deficiency.therefore, the solution was to open up to the free market, while others adopted the capitalist system, which achieved satisfactory results due to its flexibility as well as its adaptation and correction abilities.